المطلوب بشرح المقصود
فى التصريف نفع
الله بهما
آمين

ولتمام الفائدة جعل على هامشه شرحان على المقصود الاول الكتاب المسمى (بروح الشروح على المقصود) وهو باعلى الهامش فوق الجدول والثانى الكتاب المسمى (بامعان الانظار على المقصود) وهو ماتحت الجدول باسفل الهامش

المطلوب بشرح المقصود
فى التصريف نفع
الله به
آمين

ولتمام الفائدة جعل على هامشه شرحان على المقصود الاول الكتاب المسمى (بروح الشروح على المقصود) وهو باعلى الهامش فوق الجدول والثانى الكتاب المسمى (بامعان الانظار على المقصود) وهو ماتحت الجدول باسفل الهامش

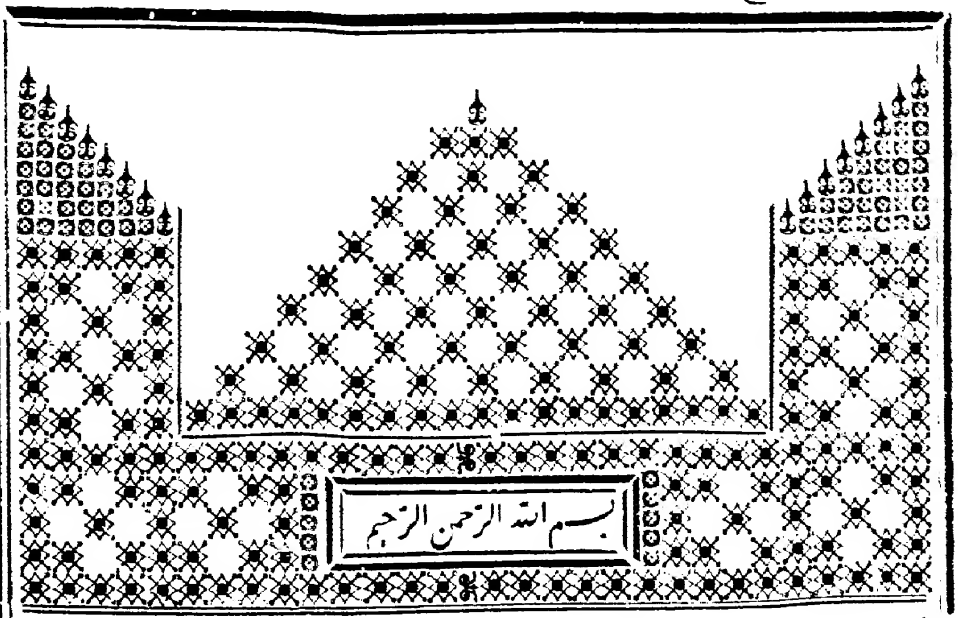

الحمد لله المتعالى عن الاخبار الراجفة العوجية القادر على احاطة النفوس المنفوخة بانواع البلية المنتقم من روح الثقلين اللجاجة الانكارية فى البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدانية على ماهدانا من الجباجب العلية هو الصمصام لرقاب منكرى المنهج العملية وهو العاضد للقوام الانسية العاجلية بان يهدى الى محجة الجنان الآجلية والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى خير الامم السيد المنعوت بالاوصاف المختارة والشيم وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصابيح الدجى والظلام *(وبعد)* فان الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لاحب الحق والحقيقة لما ألف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لاحد أركان العلوم العربية التمس بعض أولاد الكبراء الطالب القابل فى هذا العلم قراءة هذا الكتاب منى بالتحقيق ولم يكن له شرح عندى يشفى جميع عويصاته ويبرز كناياته ويشير الى معضلاته ومعترضاته ويصحح ما تغير من تركيباته التى قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت الى هذا النمط فاردت ان أشرحه بالعقل الكليل راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائد قيوده ويزيل شوارد صيوده ويبرز ما أكن فى حجب عباراته ويظهر ما كمن فى اصداف اشاراته حاويا ما هو المقصود والمطلوب فى هذا الفن من الاصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح بالمشروح معتصما بحبل الرشاد فى تيسير كل العويل اذ هو نعم المولى ونعم الوكيل (بسم الله) الجار مع المجرور ومتعلق بالفعل المقدر غنى عن تقديره لشهرته وهو فى الاصل سمو نقلت حركة الواو الى الميم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستثقال الضمة عليها ثم حذفت الواو لسكونها وسكون التنوين فاعطى التنوين لما قبلها فصار سم ثم أدخلت الالف فى أوله لتدل على الالوهية على ما حققناه فى التحقيق وقيل عوضا عن الواو المحذوفة وهذا ليس بسديد لانه لو كان كذلك لزيدت مقام العوض لما هو القاعدة عند الاكثرين ثم حركت الالف بالكسر لتعذر الابتداء بالساكن وانما حركت الساكن بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فصار اسم ثم زيدت الباء فى أوله لتدل على البقاء فصار باسم ثم حذفت الهمزة طلبا للتخفيف فعوض مد الباء

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الواهب كل موهوب * من المرصود والمقصود والمطلوب * والصلاة على حبيبه محمد المودود * أفضل الرسل وأشرف الموجود * وعلى آله الآمرين بالمعروف * والناهين عن المنكر منها والصروف * اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية فى الاقوال والافعال * واصلح أعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال * وارزقنا صحيحات النيات فى أبواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال فى يوم العرصات قوله

منها لكثرة استعماله وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال عند العرب عند القيام والقعود والاكل والشرب فصار بسم ثم اضيف الى لفظة الجلالة فسقط التنوين لان بين التنوين والاضافة تضادا فان التنوين يقتضي الانفصال والاضافة تقتضي الاتصال وجمعهما في حالة واحدة متعذر فصار بسم الله وانما أضيف الى لفظة الجلالة لا الى غيرها من أسماء الذات والصفات والافعال لانها خاصة بالنسبة الى غيرها أما خصوصيتها بالنسبة الى أسماء الصفات والافعال فظاهرة واما بالنسبة الى غيرها من أسماء الذات فلانه لو حذف أحد حروفها غير الهاء لم يحل المعنى الاصلي بخلاف غيرها وفيها أبحاث كثيرة لا يليق ذكرها في هذا المختصر وهي أي لفظة الجلالة في الاصل اله فحذفوا الهمزة قيل تخفيفا وقيل حذرا من التباس لفظة اله حقيقة بآلهة باطلة فصارلاه ثم ادخل الالف واللام للتعريف فصار الله وقيل أصله الاله فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ال له ثم أدغمت اللام الاولى في الثانية فصار الله * واعلم أن في نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامحا لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها فالاولى أن يظهر القول بالنقل تأمل (الرحمن الرحيم) هما مشتقان من الرحمة التامة وهي عبارة عن افاضة الخير على المحتاجين سواء كانوا مستحقين أو غير مستحقين وفي معنى الرحمن والرحيم ابحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها بالعمد احترازا عن الاطناب وانما قدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص بالنسبة الى الرحيم حيث لا يوصف بالرحمن غير الله على ما حققناه في التحقيق بخلاف الرحيم أولانه أبلغ من الرحيم لكثرة حروفه اذ الحكيم لا يزيد في الوضع حرفا لا لمعنى (الحمد لله) هو عبارة عن الوصف الجميل لاظهار التواضع للمنعم في مقابلة النعمة على جهة التبجيل قصدا مطلقا وقد تركت أبحاث الحمد لشهرتها وهو في الاصل حمدت حمد الله أو أحمد حمد الله فعلى كلا التقديرين لا يكون الحمد لله مطلقا بل يكون مقيدا وذلك لانه لو كان في الاصل حمدت حمد الله كان الحمد ثابتا لله تعالى في الزمان الماضي دون الحال والاستقبال وان كان في الاصل أحمد حمد الله كان الحمد ثابتا في الزمان الحال والاستقبال دون الزمان الماضي فاذا كان كذلك حذفت لفظة حمدت أو أحمد وأقيم حمد مقامها لدلالة المصدر عليه لان قولك حمدت أو أحمد فعل وقولك حمدا مصدر فالمصدر أصل والفعل فرع والاصل يدل على حذف الفرع فصار حمد الله ومع ذلك لا يكون الحمد لله مطلقا لان حمدا منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مشعر بفعله وهو حمدت أو أحمد والفساد باق معنى فعدل عن النصب الى الرفع ليدل على الثبوت والدوام وليرفع الفساد فصار حمد لله ثم ادخل الالف واللام لاستغراق الجنس فاذا ادخل الالف واللام لزم ان يسقط التنوين اذ بينهما تضاد وذلك أن الالف واللام يدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير ولا يجوز اجتماع التعريف والتنكير في كلمة واحدة وقيل الالف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على انفصالها ولا يجوز اجتماع الانفصال والاتصال في كلمة واحدة فحذف التنوين فصار الحمد لله والالف واللام في الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة فان الالف واللام عندهم للعهد وفي الحجة من الطرفين ابحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها لئلا يطول كتابي وانما قرن الحمد بالله دون غيره لانه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات وذكرنا هذه العلة في بسم الله وانما قدم الحمد عليه رعاية المقام كما في اقرأ باسم ربك (الوهاب) بفتح الواو وتشديد الهاء مبالغة الواهب صفة للفظ الجلالة والهبة عبارة عن تمليك الشيء لآخر بلا عوض وفي هذه المبالغة اشارة الى أنه واهب في الدارين لا في دار واحدة

العلم لذات الواجب الوجود وعند البعض الاصل لاه من لاه يليه أي احتجب وارتفع ثم ادخل عليه اللام وادغمت وحذفت ألف لاه لئلا يكون على صورة الفعل (الرحمن الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا لافادة المبالغة من رحم من باب علم بعد نقله الى باب حسن اذ الصفة المشبهة مختصة باللازم الغريزي نص عليه الادباء والرحمة في اللغة رقة القلب وانفعال النفس غير متصور في شأنه تعالى فاذا أطلق في حقه ما يدل عليه يراد به الغاية التي هي الافعال والمراد برحمة الله تفضله واحسانه باختيار ثم ان الرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فمن هذا يقال يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة لان الرحمة في الدنيا تعم الكافر والمؤمن وفي الآخرة تختص بالمؤمن وانما قدم الرحمن والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غير الله تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره تعالى فناسب أن يقارن العلم تأمل (الحمد لله الوهاب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبجيل على الجميل الاختياري مطلقا أي قابل النعمة أولا وعرفيه كالشكر اللغوي وهو تعظيم المنعم لانعامه مطلقا أي فعلا أو قولا أو اعتقادا وأصله حمدت أو أحمد حمدا حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه وبدلالته تقيد الحمد باحد الازمنة فعدل من النصب الى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم ادخل عليه اللام وهو لتعريف الجنس عند المعتزلة وللاستغراق على رأي أهل السنة فسقط التنوين لانه يدل على التنكير المنافي للتعريف ثم لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية للمقام واللام فيه للتخصيص وبدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا يجتمع ثلاث لامات والوهاب مبالغة الواهب

(الحمد لله الوهاب

والوهب اعطاء ما ينتفع به الى أهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة اشارة الى حث الطالب على الجد في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب)
أراد بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكرا كان أو أنثى وتغليب جانب المذكر جمع جمع المذكر والايمان لغة من الامن فان المعتقد امن نفسه من أن يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره وأما الاسلام فشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب فالايمان انقياد باطني والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الموصول وهو الالف واللام والصواب ضد الخطأ واضافة السبيل الى الصواب تفيد مبالغة السداد في السبيل لاشعارها اصالة الوصف المضاف اليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الالهية فانها سبيل المؤمن يوصله الى دار النعيم والرضوان وفي ذكر السبيل ايماء الى ما يأتي من أن الغرض المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرك ناسب (٤) أن يستشفع في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام اصالة وعلى آله وأصحابه تبعا فقال

والى أنه لا يقدر أحد أن يهب لآخر مثل هبته والى أنه تكون هبته لا لغرض وقيل انما ذكره بلفظ المبالغة ليرغب سائل هذا الفن (للمؤمنين) الجار مع المجرور متعلق بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذي أقر بوحدانية الله تعالى وحقه وصدق رسوله وكتابه والمسلم هو الذي سلم المسلمون من يده ولسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه وقيل المؤمن أخص من المسلم مطلقا وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وكذا بالعكس لاتحاد ما صدقتهما في الاصطلاح (سبيل الصواب)

للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوي هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب كونه منعما وكذا للشكر معنى لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر وعرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى عليه الى ما خلق لاجله والمدح هو سبيل الوصف بالجميل المراد به التعظيم والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد وهو أعم مطلقا من الكل والحمد اللغوي أخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي وبينهما للشكر العرفي بحسب المحل وأعم منه مطلقا بحسب الوجود والحمد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح والشكر العرفي وبينهما للمدح بحسب المحل وأخص منه مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع أوصاف العباد وأفعالهم مخلوقة له تعالى فالحمد بها وعليها راجع الى خالقها في الحقيقة واللام الجارة في لله للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود وأصله لاه من لاه يليه أي تستر ثم أدخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة النفي فلما دخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا في كل ما في أوله لام ثم أدخل عليه الالف واللام نحو اللهم والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول فيعمل النصب والهبة اعطاء ما ينتفع به الى من ينتفع بلا عوض ولام التعريف في المؤمنين للاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجي ولا يمتنع العموم أو وجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان أو مؤنثا على سبيل التغليب واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير للاهتمام لان المقصود الاصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أو لرعاية الفواصل والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق للواقع اما لم يعلم واوه لئلا يظن ان وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الاجوف والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقة الدينية والاقوال الصادقة وكذلك الاعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية بحقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع بحيث ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والآخران توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد ولكن دلالة الاولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلا الى المقصود وأما اجراء ما يلائم المستعار له أعني الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده في قلبه أو لسانه أو سائر أعضائه فان قلت ما نقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه لا يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لان ذلك اذا لم يذكر المرهوب له أو ذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بالافراد وكان ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفردا عن غيره ولا يقال ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان فان قلت لو أن رجلا مات مرتدا والعياذ بالله تعالى خلده الله تعالى في النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف وقد يوجد بل انه سبب مفض الى المقصود في الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضيا في الجملة الى سلوك طريق

بعد ذلك ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانه لا تخرج عن كونها موصلة اليها في الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها الذاكر يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يرتد بخلاف ماذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لا يوصل الى المقصود وان دام فان قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب لا يوصل الى المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل أيضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد في الخبر وهي غير المقصود من الايمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أو نبيه أو كتبه وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير المقصود من الايمان أو كونه مدعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاهما فعليه البيان فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره منه بكونه أقوى وأكمل من سائر الافراد ولاشك ان الايمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وجيء بصيغة المبالغة تنبيها عليه ويمكن أن يقال ان الايمان من الاعراض وهي لا تبقى زمانين بل يقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله تعالى في كل آن فتكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها (فان قلت) ما تقول في رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن في الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت) المؤمن منصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ الايمان كل كامل منج بخلاف ايمان المرتد بدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة قد تجدد الايمان بل بعد الموت أيضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب (٥) (فان قلت) لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه لا يوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان الشيء موجودا مرتين أو حاصلا قبل حصوله (قلت) الايمان لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهوبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما لم يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل أو يصلي يتبادر منه الحال لا بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة الى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أمس أو يسلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة الى زمان الاسلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده في نفسه لانه علة وهو مقدم على وجوده في محله لان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه وما قيل ان وجود الاعراض في نفسها عين وجوده في محله فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لان سببها الحال بل بعدها بدرجتين لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم الايجاد على الموجود ذاتي لا زماني والا يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لا تقوم الا بالمتنسبين وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على وجوده في محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لو فرض كون التقدم بين الاولين زمانيا لا ضررنا أيضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا أيضا وارتكب انفكاك وجود الايمان في محله عن اطلاق صحة المؤمن عليه مع لزوم أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما لا يمكن ان يجاب به أولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض أو ادعى عموم المجاز وكله بعيد ولا يمكن أيضا ان يجاب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان يرتكب ان الايمان الحادث أولا ليس بموهوب لمؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به أو بعده قوله (والصلاة

سبيل منصوب على أنه مفعول لوهاب والمراد من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الايمان (والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والالف واللام فيها لاستغراق الجنس وهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشرع عبارة عن اسم ما يفرض ويقدر على المكلف في اليوم والليلة خمس مرات لا يجوز زيادتها ونقصانها وفي الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند أهل المعرفة على أربعة معان فاذا أردت ان تعرف هذه المعاني فاطلبها في التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه

والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتتنوع باعتبار فاعله الى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال الرفعة درجاته عليه السلام ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى اياه باعلاء دينه وابقاء شريعته والسلام بمعنى السلامة وتجرد الناس عن كل الم وجفاء جسمانيا أو روحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة والرسول انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وفي بعض النسخ نبيه النبي أعم من الرسول اذ لا يشترط فيه الشريعة الجديدة كما يشترط في الرسول وهو من النبإ بمعنى الخبر فاصله نبيئ قلبت الهمزة ياء وادغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحي (محمد الزاجر عن الاذناب) محمد عطف بيان وهو في الاصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما للافضل الرسل عليه السلام لتحقق ذلك المعنى في شأنه ثم لافراد الامة تفاؤلا والجملة الصلاتية اخبارية صورة (٦) انشائية معنى معطوفة على الجملة الحمدية الانشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذناب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل أي صار ذا ذنب أو بفتح الهمزة جمع ذنب كفرخ وافراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه اشارة الى أن العمل ينبغي أن يكون خالصا ومقترنا برجاء الثواب ومنه تأليف الكتاب

رسلم في الدارين وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لانها منه بمعنى الرحمة حملا على معناها اللغائي وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولذا جعل السلام عطفا تفسيريا حيث قال (والسلام) فاختر أيها الطالب أيا شئت فان لكل واحد وجها لكن في اثباته ايجازا كثيرة تركتها الثلا يطول كتابي وهو معطوف على قوله والصلاة فالالف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو في اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفي الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل محنة ومشقة وبلاء في الدارين والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفا تفسيريا لها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحي وانما ذكرهما لانه متصف بهما لقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ولقوله عليه السلام المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار الفناء الى دار البقاء (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع الى الله تعالى وانما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعاء له لتضمن الدعاء معنى النزول أي نزول الرحمة ونحوها وانما اختار لفظ الرسول على لفظ النبي لان الرسول من له الهام الهي وكتاب رباني والنبي أعم من أن يكون له كتاب رباني أم لا وأيده ذا ماذكر في الكشاف من أن الرسول من معه كتاب كموسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبي من ينبئ عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذي أوحي اليه بجبرائيل والنبي هو الذي أوحي اليه بملك آخر فاختار لفظ الرسول ليعلم أن للرسول كتابا ربانيا والهاما الهيا وأوحي اليه بجبرائيل والرسول على وزن الفعول وهو يجيء بمعنى الفاعل والمفعول والمراد منه ههنا المفعول أي المرسل لانه أرسل الى بني آدم وغيره لتبليغ الاحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم الثاني موضحا للاسم الاول ومبينا عنه أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وانما سمي نبينا بمحمد لثبوت المحمودية في ذاته كذا قال بعض المحققين (الزاجر) بالجر صفة لمحمد أي المانع (عن الاذناب) الجار مع المجرور متعلق بالزاجر والاذناب جمع ذنب وهو الفعل الذي يبعد الانسان من رحمة الله ويقربه الى عذابه وهو مانهي عن ايجاده واقترافه من الله ورسوله (الحاث) بالجر صفة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة والسلام أي المحرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع المجرور متعلق بالحاث والثواب ما يستحق العبد به الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله

والسلام على نبيه محمد) لما هما للجنس باعتبار وجوده في بعض الافراد والصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أحدها بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتبت ألفها على صورة الواو اذا بالغ امقلوبة منها والسلام بمعنى السلامة والنبي في الاصل نبيء على فعيل من النبا وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلاة والسلام لكثرة خصاله المحمودة وأخلاقه المودودة قال الله تعالى في حقه وانك لعلى خلق عظيم * وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قوله (الزاجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب) اعلم أولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات أربعة اعتباره من حيث هو وهو مع قطع النظر عن وجوده في افراده لكن نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس أيضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهني يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضا بالنظر الى الجهتين حظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على

(وعلى آله وأصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا اتباعه ومنه قولهم الآل كل مؤمن تقي وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول بني تصغيره أويل قلبت الواو ألفا والاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الاصحاب واحدهما صحابي وهو عند جمهور أهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم كما في * تنزل الملائكة والروح * وضمير آله وأصحابه راجع الى محمد (خير الآل وخير الاصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير نقلت حركة العين الى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله أشرر واعلالهما من بين اخواتهما لكثرة استعمالهما واعراب خير بالرفع على المدح أي هم خير الآل الى آخره أو بالجر على الوصف للمدح أي الفاضلين على (٧) أمم سائر الانبياء وفيه تلميح الى قوله تعالى كنتم خير أمة الآية وتتميم السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فمما لا حاجة اليه

لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة واثبات الحجة من الطرفين لا يليق بهذا المحل وهو الاطاعة لامر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع المجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع الى محمد وهو في الاصل أأل بهمزتين عند البعض قلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما في آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لان تصغيره أويل قلبت لواوا لفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما في قال وصان فصار آل وعند البعض أصله أهل لان تصغيره أهيل قلبت الهاء ألفا لتقارب مخرجهما كما قلبت الهمزة هاء كذلك في قولهم هراق أصله أراق فصار آل قيل هو الاصح اعتمادا على ما وجد في أكثر الحواشي من تصغيره على أهيل وقيل الاصح أنه في الاصل أول اعتمادا على ما روي عن الكسائي أنه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل أويل وأهل أهيل فكان أهيل تصغير الاهل لا الآل وانما قلبوا الهاء ألفا عند من قال أصله أهل لعلم أشرفيته من أطاع أمر محمد عليه الصلاة والسلام لان الآل لا يستعمل الا في الاشراف والاهل يستعمل في الاشراف والاراذل وأما قوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فباعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة أو لتصور فرعون نفسه من أولى الخطر (وصحبه) بالجر وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه راجع الى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والاصحاب أن الآل كل مؤمن تقي كذا أجاب رسول الله حين سئل عن الآل سواء رآه في الدنيا وصاحبه أولا والاصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا والاعم هو الآل والفرق بينهما وبين الاهل أن الاهل أعم منهما لان الاهل يطلق على أهل البيت والعشيرة سواء كانوا متحدين في الدين أو لا بخلاف الآل والاصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير الآل وخير الاصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الاصحاب ويجوز في لفظ الخير النصب والرفع والجر أما النصب فبتقدير أعني وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما الرفع فبتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احترز عن المؤمن العاصي وعلى تقدير الجر والرفع احترز عن آل سائر الانبياء وأصحابهم لان آل محمد خير الآل وخير الاصحاب وفي الحديث اشارة الى ذلك

ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي والا فللاستغراق الا ان يمنع مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فللعهد الذهني واذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجي والاشارة الى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الاذناب للاستغراق والثواب للعهد الذهني فتأمل والزجر المنع والنهي والاذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل أي صار ذا ذنب والحث التحريض والاغراء والثواب جزاء العبادة قوله (وعلى آله وصحابه) أصل آل أول بدليل أويل قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان أو أخرويا والاصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب كركب وراكب قوله (خير الاصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله وكذا نقيضه وهو شر أصله أشرر فصرفا لجر وجهما عن وزن الفعل ولام الآل والاصحاب للاستغراق فتحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل احتراز عن بعض أقربائه عليه الصلاة والسلام الذين لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وان يؤذنه اعادة المعرفة لان خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما أضيف اليه في أصله وهم لا يوصفون به لانه لا يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف اليه وأما اذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع وبان خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خيرك هين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان بعض أقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين في قوله وآله حتى احتيج الى قيد احتراز عنه قال الجوهري في الصحاح آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله وهو ظاهر ولا من أهله بدليل قوله تعالى انه ليس من أهلك حيث لم يتبعه وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان اختلف في معناها قال جمهور أهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وراه الرسول عليه الصلاة والسلام لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجي لزم اما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل

(أما بعد) مبني على الضم لكون المضاف اليه منويا أي بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعاني ونحوها تسمى بعلم الادب لتوقف أدب النفس في المحاورة والدرس عليها (وسيلة) وهي ما يتقرب به الى المطلوب (الى العلوم الشرعية) التي بها انتاط سعادة الدارين وهي التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الاركان جمع ركن وهو ما يقوم به الشئ أي أحد أقسام العلوم العربية (التصريف) أي علم الصرف وفي صيغة التكثير اشارة الى أن في هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف في علم الفن كالصرف والنحو للرمز الى أنه وصف في الاصل والتصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح يطلق على فنين أحدهما يبحث فيه عن الموزونات أعني الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بانه علم بتحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة وثانيهما ما يبحث (٨) فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعاني الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصالة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر المشروح من الفن الاول والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعاني المقصودة معاني المشتقات من الافعال والاسماء والاصل الواحد في الاشتقاق المصدر لان مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحته أنواع وهي معاني المختلفات وتحتها افراد وهي معاني المطردات أعني الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس أحق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن أولا الماضي ثم المضارع ثم المصدر فاعتبروه أخر العدم اطراده فحينئذ لا نزاع بين الفريقين في الحقيقة ولما كان حاصل كلامه أن التصريف وسيلة على حدة لا يستغنى عن معرفتها بينه بقوله (لانه) الضمير للشان (به) أي بسبب التصريف لا بغيره (يصير

وقيل احترز بقوله خير الآل عن الذين قد اطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتدو بقوله خير الاصحاب احترز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالمنافقين ونحوهم وقيل احترز بقوله خير الآل عن أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم كمعتقد أهل السنة والجماعة كالمعتزلة مثلا وبقوله خير الاصحاب احترز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به كأبي جهل ونحوه *(أما بعد)* أي بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه على سبيل التبع (فان العربية) أي علوم العربية على تقدير حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه يعني الالف واللام أقيم مقام المضاف وانما أدخل الفاء في فان لكونه جوابا لاما والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هي عبارة عما يتوصل بها الى المطلوب والمقصود وهي السبب الموصل الى المقصد الاقصى والمراد منها ههنا القوة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وافهام المعاني الدقائق عن الالفاظ الموجزة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (الى العلوم) أي الى افهام معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلم حصول صورة الشئ عند العقل وقيل وصول النفس الى معنى الشئ (الشرعية) بالجر صفة العلوم أي العلوم المنسوبة الى الشرع وهي التفسير والحديث والكلام والفقه والاخلاق (وأحد أركانها) أي أحد أركان العلوم العربية والاركان جمع ركن والركن في اللغة عبارة عن جانب الشئ وفي الشرع عبارة عن كون الشئ جزأ داخليا لشئ آخر لا يتم هذا الشئ الا بذلك الشئ (التصريف) وهو في اللغة عبارة عن التغيير وفي اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كما عرفه الزنجاني رحمه الله تعالى والمراد من الاصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ومن الامثلة المختلفة الامثلة المتنوعة نحو نصر ينصر نصرا أنصر لا تنصر ناصر منصور وغيرها ومن المعاني المقصودة الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها كما سر مثالها آنفا قيل في تعريفه هو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب وقيل هو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل وفساده (لانه) أي الشأن (به) أي بسبب التصريف (يصير

والاصحاب ان كانت الاضافة لامية أو عدم معنى محصل ان كانت بيانية وأما قولهم اذا أعيدت المعرفة كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هي ما يتقرب به الى الغير قوله (واحد أركانها التصريف) الركن القليل) ما يقوم به الشئ فيتناول نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزءها ان كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معنى أو الغالب بها أو المؤول بواحد من الجنس أو المثنى أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا أو صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثاني قوله (لانه يصير) أي انما سمي هذا العلم تصريفا لانه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربي ألفاظا كثيرة فيكون باحثا عن أحوال الالفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية قوله (به) أي بسبب التصريف قدم على متعلقه لافادة الحصر فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأنى يكون المتأخر سببا للمتقدم قلت المراد من هذه الصيرورة هي

القليل من الافعال أى كائنا ما كان من أنواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متنادية الى معرفة أحكام الشرع فلابد من تحصيل الفن (والله الموفق) أى المهيئ لاسباب المقصود (والمرشد) الى سواء الطريق لمن توجه اليه فى طلب المقصود لما كان الفعل الماضى مبدأ لسلسلة المشتقات وماخذ الابواب الصرفية بدأ بتقسيم الافعال لبيان الابواب التى هى أشرف مباحث الفن فقال (الافعال) أى جنسها اذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أى على نوعين أحدهما (أصلى) وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب عن الخروج من الكسرة الى الضمة التى فى الآخر كما فى يضرب لان الضمة لكونها فى حيز الزوال فى حكم العدم (و) ثانيهما (ذو زيادة) وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد (فالاصلى) على ضربين أيضا (ثلاثى ورباعى) لم يبين من الاصل غيرهما اذ الاصلى فى كل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين فى موضعه ولكن جوز الرباعى على قلته (٩) لنوع توسع فى التصرف ولم يجوز الخماسى المجرد

(القليل) وهو ضد الكثير والمراد منه المصدر (من الافعال) المشتقة منه والافعال جمع فعل والفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وقيل الفعل كون الشئ مؤثرا فى غيره كالقاطع مادام قاطعا والانفعال على عكس هذا (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الافعال المشتقة من المصدر كما وصفناه وهى الماضى والمضارع والامر والنهى وغير ذلك (والله الموفق) أى الميسر مقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تدبير العبد الى تقدير الحق وقيل تقريب العبد الى السعادة الابدية (والمرشد) أى الدال الى الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة الى المقصود المهم والفرق بين الموفق والمرشد ان المرشد أعم من الموفق لان الله تعالى أرشد الكفار بالقرآن والرسول لكن لم يوفقهم له *(الافعال على ضربين) أى على نوعين وانما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم يذكر الاسماء أيضا مع أن لها تصريفا من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتصغير والنسبة لانه أراد بيان حصر الافعال لا حصر الاسماء (أصلى) أى مجرد خال عن الزيادة وهو بالجر بدل من قوله على ضربين بدل البعض من الكل وبالرفع خبر لمبتدا محذوف تقديره أحدهما أصلى ومراد المصنف الرفع لا الجر ويدل على هذا قوله عاطفا (وذو زيادة) بالواو لا بالياء اعلاما بذلك لكن ارادة الجر أولى من ارادة الرفع لانه يلزم من ارادة ذلك الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة فيه فليست بحاجز حصين لما قبلها عما بعدها (فالاصلى) أى الافعال الاصلية (على ضربين) أيضا (ثلاثى ورباعى)

فى الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالمعدوم

الصادرة من كل مصرف يصرف الكلام بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال فى العرف صرفت الكلمة وان كان المصرف فى الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعيرا لصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل به يعلم صيرورته اياه فمعنى السببية حينئذ ظاهر قوله (من الافعال) بيان لقوله القليل فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقية وهى المصادر أو لقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهى الماضى والمضارع والامر والنهى ولكن يرد عليهما ان القليل الصائر كثيرا عام لكل فرد فيتناول الجامد للصائر مثنى ومجموعا ومصغرا ونحو ذلك

(٢ ـ المطالوب) وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم الا أن يقال اكتفى بذكر أعظم الاقسام كما اكتفى ببيان أحدهما بناء على ان أكثر الابحاث فى هذه الرسالة عنه قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله (المرشد) الارشاد هو الدلالة الى الصراط المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على أفعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه ح كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد وضع فعل معنى الجمعية وأريد به طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلى الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها ارجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطاق أعنى الكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم أن يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال أكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته ويجوز أن يكون مجموع جزئياته وأما المشمول فى اشتمال الكل على أجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولابد من الفرق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه فى هذا المختصر وأما الحرف فلا يبحث عنه فى الصرف لعدم تصرفه قوله (أصلى وذو زيادة) أى أحدهما فعل أصلى وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم يجب أن يكون أخص من المقسم فى التحقيق وان جاز أن يكون أعم منه فى الظاهر قوله (فالاصلى ثلاثى ورباعى) أى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الاصلى يصدق عليه مفهوم الثلاثى أو مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة بمعنى أو القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلى طبيعة العامة كما أريد مما سبق فتامل قوله

(فالثلاثي ما) أي فعل أصلي (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضي اذ ليس له ماض لان المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا وصف افراده

كنصر بالثلاثي مجازا تأمل (وهو ستة أبواب) لان عين ماضي الثلاثي اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الاول عين المضارع اما مفتوح وهو الباب الثالث أو مكسور وهو الباب الثاني أو مضموم وهو الباب الاول وعلى الثاني فعين المضارع اما مفتوح وهو الباب الرابع أو مكسور وهو السادس أو مضموم وهذا لم يجئ لئلا يلزم اجتماع الثقيلين في باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع اما مضموم وهو الباب الخامس أو مكسور أو مفتوح وهذان لم يجيئا لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبائع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا اختلافه عين مضارعه اتباعا الى ذلك فبقي من الستة المتصورة عقلا ستة وأبواب الثلاثي قد تطلق على الاوزان الماضية فقط فتعد الابواب ثلاثة وقد تطلق على الموزونات فتعد الابواب ستة وأصل الباب بوب بدليل جمعه على أبواب

(فالثلاثي ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أي مفهوم الثلاثي وحقيقة أصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلاثة أحرف فقط فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لابد منه في التعريفات قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدي بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسيرا الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه الاصول ثلاثة فقط غير ان المبتدي لا يميز الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدي ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه أو منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدي مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة قوله (وهو ستة أبواب

يجوز الجر والرفع فيهما على ما ذكرناه آنفا قيل ضم الثاء الاولى في قوله ثلاثي وضم الراء في قوله رباعي شاذ اذ الاول منسوب الى ثلاثة والثاني منسوب الى أربعة فالقياس ثلاثي بفتح الثاء وأربعي بسكون الراء وبالمد الباء وانما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لانه لا يوجد كلمة في الفعل أقل من ثلاثة أحرف لانه لابد لنا من حرف يبتدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضا لا توجد كلمة في الفعل أكثر احرفا من أربعة وكلها أصلي وانما قيدنا بعدم وجودهما في الفعل لانهما قد يوجدان في الاسم نحو زبرج وجحمرش ثم الزائد رباعي وخماسي وسداسي كما سيجيء ثم كل واحد من الاصلي والزائد سالم وغير سالم والسالم ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب المراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والاخص هو الصحيح لان الصحيح عند ذلك البعض ما خلا فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في أحدها والسالم ما سلمت منهما أيضا ومنهم الزنجاني والشيخ (فالثلاثي) أي الثلاثي المجرد عن الزيادة (ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أصول نحو نصر وكرم وانما قدم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضع الطبع لانه مقدم عليه طبعا وقيل انما قدم عليه اذ الثلاثي أصل بالنسبة الى الرباعي وانما قدم الثلاثي المجرد على المزيد فيه لان المجرد أصل بالنسبة الى الزائد والاصل أولى بالتقديم (وهو) أي الثلاثي المجرد (ستة أبواب) من ثلاثة أبنية وانما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب لانه لا يخلو اما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وان كان الاول فقد يأتي في مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرها ويفعل بفتحها وان كان الثاني فقد يأتي في مضارعه يفعل بفتحها ويفعل بكسرها ولا يأتي يفعل بضمها وسيأتي علته ان شاء الله تعالى وان كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتي منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وسيأتي علتهما ان شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب * فان قيل * ان مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر بابا لان لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتحة والضمة والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل حال بابا قلنا لان ما سوى الفتحة لا يجيء من الفاء اما السكون فلتعذر الابتداء بالساكن واما الضم والكسر فلان فيهما كلفة واستثقال والطبائع لا تميل اليهما أما الضمة لبناء المفعول فللفرق بين بنائه وبناء الفاعل ولم يعكس الامر لان بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فانه ليس بأصل لانه فرع شهد بفتح الشين وكسر الهاء فتعينت له حالة واحدة وهي الفتح لان الفتحة أخف الحركات والطبائع تميل اليها وواحدة من تلك الاحوال لا تجيء من العين وهي السكون لانه اذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فاذا سكن العين التقى الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدي ذلك الى ابطال البناء لانه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين للعين ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة واثنتان من تلك الاحوال لا يجيئان من اللام وهما الضمة والكسرة

(الاول) اسم الفرد سابق غير مسبوق أصله وول بالواوين أدغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها في الثانية وزيدت في أوله همزة للابتداء وقيل أصله أول قلبت الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف اليه أي أول الابواب الستة (فعل يفعل) أي ما يتصرف منه مطلقا اسما كان أو فعلا وانما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أي الشفة والحلق والوسط ولكونه أعم الافعال معنى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما (بفتح العين (١١) في الماضي وضمها في الغابر) الغبور من الاضداد يطلق على الماضي والمستقبل فافهم اعلم أن منهم من نظر في ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها أدل على اختلاف معاني الابواب فقدم باب ضرب لان الاختلاف بين الفتح والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الابواب ومنهم من اعتبر الاولية على المعنى والاكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر لكثرة لغاته ومعانيه ولذا يرد اليه أكثر الابواب عند بناء المغالبة وهي أن يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه في الفعل المقصود فيسند الفعل الى الغالب نحو ضارب بني فضربته أي غلبته بالضرب ويضارب بني أضربه بضم الراء أي أغلبه بالضرب (والثاني) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي وكسرها في الغابر والكسرة لعدم وجودهما فيه في كلام العرب واثنتان منها قد يجيئان منه الفتح والسكون اما الفتح فلان الماضي بني على الفتح وأما السكون فلان الاصل في البناء السكون فلهذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيجيء من كل حال باب كما لا يخفى فان قيل ان لم يتصور المقتضي المذكور بالعقل يتصور المقتضي بالقياس تسعة أبواب وذلك ان من فعل بفتح العين يجيء ثلاثة أبواب كما يجيء مثاله في المتن وكذا القياس في فعل بكسر العين وفعل بضمها لاستوائهما مع الفتحة في كونهما حركة قلنا لا يجيء عين مضارع فعل بكسر العين مضموما لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل لانتقال اللازم بعد الثقل الملازم لئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وأما جعهما في يضرب فليس بمعتبر لان ضم الباء فيه في معرض الزوال فلهذا سقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر فمن الشواذ ومن اللغات المتداخلة على ما رواه ابن الحاجب ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فلئلا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلعدم وجوده في اللغة الجيدة أما كود يكود بضم الواو في الماضي وفتحها في الغابر فعلى لغة رديئة على ما رواه الزمخشري أو من الشواذ على ما رواه سيبويه وقيل انما يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا لا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك انه لما كان مخالفا لجميع الابنية في المعنى وهو عدم مجيئه متعديا جعل لفظه مخالفا لجميع الابنية ليكون اللفظ مطابقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الابواب التسعة التي تتصور من مقتضى القياس (الاول) من الابواب الستة أصله وول بالواوين أدغمت الواو الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار أول ثم أدخل الالف واللام فيه بدل الاضافة اذ تقديره أول الابواب الستة (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر) أي بضم العين في المضارع أقول لو قال موضع الغابر المضارع لكان أنفى للاحتمال لان الغابر من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع اللهم الا ان يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح العين في الماضي تأمل وهذا الباب يجيء متعديا ولازما اما المتعدي منه كنصر ينصر وقتل يقتل ونحوهما وأما اللازم منه كعثر يعثر وقعد يقعد ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يجيء عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب اذ الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدم الاقوى على الاضعف أولان الضم علوي والكسر سفلي والعلوي مقدم على السفلي في الحرمة فقدمه عليه في الوضع والمرتبة أولان مجيء يفعل بضم العين من فعل بفتح العين سماعي ومجيء يفعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسي والسماعي مقدم على القياسي وأما كون الوضع على العكس في بعض النسخ فلا وجه له (والثاني) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي وكسرها في الغابر) أي بكسر

الاول فعل يفعل) أي الباب الاول مجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما واكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الاصول والاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين أو مكسورها أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشتركا لآخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم منها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقي الابواب ويدل على ما قبلها عدم جواز ان يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الاول ففي جعل ستة أبواب على الثلاثي نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقها هذا لا يرد الاعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المصنف لانه داخل في باب فعل المبني للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس من حيث انها أفعال ثلاثية

والثالث فعل يفعل بفتحها فى الماضى والغابر) وهذا الباب معدول فى الحقيقة عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حرف الحلق فهذا يشهد لقلة لغاته واستعماله (والرابع فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى وفتحها فى الغابر والخامس فعل يفعل بضمها فى الماضى والغابر) أخر الخامس لقلته بالنسبة الى الرابع (١٢) واختصاصه باللازم وأما قولهم رحبت الدار فمن قبيل الحذف والايصال تقديره رحبت بك الدار أى وسعت لك فحذف الجار لكثرة الاستعمال (والسادس فعل يفعل بكسرها فى الماضى والغابر) أخره عن الخامس مع أنه من فعل مكسور العين لقلته بشهادة أئمتهم قالوا انه من الصحيح وارد على الشذوذ ولما كان للباب الثالث شرط لابد من ذكره أو رده بعد تمام الابواب لطول ذيله فقال (وما) أى فعل (كان مختصا بالباب الثالث) أى امتاز من بين الابواب بالفتحتين (لايكون) أى يوجد ذلك المختص على حال (الا عينه أولامه أحد من حروف الحلق) عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أى الا حال كون عينه أولامه أحدا منها والسر فى ذلك أن الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لاخوانه فاشترط حرف ثقيل فى عينه أولامه ليحصل التعادل ولم يشترط أن يكون الحرف فى فاء الفعل لانه يسكن فى مضارعه فلا يتم الغرض فكل باب مختص بالفتحتين لا يأتى بدون حرف الحلق (الا أبى يأبى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو

العين فى المضارع وهذا الباب يجى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كضرب يضرب ورمى يرمى ونحوهما وأما اللازم منه كجلس يجلس ونعم ينعم على ان الكسر لغة فيه ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذى يجى عين مضارعه مفتوحا من بناء هذا الباب لان صيغة الماضى والمضارع مختلفة فى هذا الباب ومتفقة فى ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (فى الماضى والغابر) وهذا الباب يجى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه فمنع ينمع وفتح يفتح وأما اللازم منه كبدأ يبدأ وأبى يأبى ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذى يجى عين مضارعه مفتوحا وعين ماضيه مكسورا لان الفتح أصل والكسر فرع والاصل مقدم على الفرع أولان الفتح علوى والكسر سفلى كما مر فقدمه عليه أولان الفتح غير محتاج الى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات والطبائع تميل اليه فيكون أحق بالتقديم وانما قدم الابنية التى يجى عين فعل بفتح العين على الابنية التى يجى عين فعل بكسر العين ومن فعل بضم العين لان فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تجى الابنية منه أكثر منهما (والرابع) من تلك الابواب (فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى وفتحها فى الغابر) أى بفتح العين فى المضارع وهذا الباب يجى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوهما وأما اللازم منه كفرح يفرح ويئس ييأس على ان الكسر فى المضارع لغة وانما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مضموما لان فى هذا الباب يحتاج الى تحريك عضو واحد لاجل الكسر وهو الفك الاسفل وفى ذلك الباب يحتاج الى تحريك العضوين لاجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب أخف بالنسبة الى ذلك الباب والاخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الابواب (فعل يفعل بضمها) أى بضم العين (فى الماضى والغابر) وهذا الباب يجى لازما لا معديا نحو حسن يحسن وعظم يعظم ونحوهما وانما لم يتعد هذا الباب لانه للافعال الغريزية والافعال الطبيعية والغرائز فلا يتجاوز تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبت الدار فهو شاذ وقيل انه لازم وتعديته بسبب الباء لان أصله رحبت بك الدار فحذفوا الباء لكثرة استعماله وانما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مكسورا لان الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها كما مر أولان يجى الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظرا الى كثرة مجىء الابواب منه بالنسبة اليه تأمل (والسادس) من تلك الابواب (فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى والغابر) هذا الباب يجى متعديا ولازما اما المتعدى منه كحسب يحسب لو أريد به الحساب على ان الفتح لغة فيه وورث يرث ونحوهما وأما اللازم منه كنعم ينعم على أن الفتح لغة فيه ووثق يثق ونحوهما (وما كان مختصا) أى الباب الذى يكون مختصا (بالباب الثالث) وهو ما كان بين ماضيه ومضارعه مفتوحا (لا يكون عينه أو لامه الا حرفا من حروف الحلق الا أبى يأبى) هذا جواب عن سؤال مقدر

لم تدخل فى هذه الستة لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل فى المقسم فخرج عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله (وما كان مختصا بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط فى كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله (لا يكون الا عينه أو لامه أحد من حروف الحلق) يجوز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختص شيا من الاشياء الا عينه الخ ويجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه أو لامه أحد من حروف الحلق أى الا حال كون عينه أو لامه أحدا منها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله (الا أبى يأبى) استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة تقديره

تقديره انكم فتم ان عين الماضى والمضارع لا يكون مفتوحا الا اذا كان عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق وعين أبي يأبى فى الماضى والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق فاجاب عنه بقوله الا أبي يابى (شاذ) أى مخالف للقياس ولا يعتد به ولا يقاس عليه غيره سواء كان وجوده قليلا أو كثيرا فلهذا قال الزنجانى وشارح المراح فى شرحهما المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته فان قيل كيف يكون أبي يابى شاذا وهو يجيء فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره قلنا كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم يخالف القياس دون الاستعمال كقود وصيد وعور واعتور واستحوذ والقاعدة فى هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان بلا قلب الواو ألفا مع ان القياس يقتضى ذلك وقسم يخالف للاستعمال دون القياس كقوله

* وأم أوعال كهاأو أقربا * والاستعمال بخلافه كهى وقسم يخالفهما معا كقوله

ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره بالشيخة اليتقصع

فادخل الالف واللام فى الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالاولان مقبولان دون الثالث قيل أبي يابى من القسم الاول وقيل السر فى وقوع أبي يابى من هذا الباب مع خلو عينه أو لامه من حروف الحلق أن أبي بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولام منع حرف حلق فحمل أبي يابى عليه فكان لامه حرفا من حروف الحلق فى المعنى وقيل ان الياء فى أبي منقلبة عن الالف والالف واحد من حروف الحلق وان لم يعتد بها أو انها فى أصل وضعها كالهمزة وهى من حروف الحلق فيكون أبي يابى على القياس وأما ركن يركن فمن اللغات المتداخلة على ما رواه أبو عمرو وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح العين فى الماضى والمضارع فلغات طيئ قد فر وامن الكسرة الى الفتحة وأما نكح ينكح وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ودخل يدخل مضموما عين مضارعه فلا يقاس فتحه يعنى لا يقال ان كل ما هو عينه أو لامه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين فى الماضى والمضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل ما يقال كل جوز مدور وبعض مدور وليس بجوز * واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذى يكون وقوعه كثيرا لكن مخالف للقياس والنادر هو الذى يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذى لم يصل حكمه الى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) ويجوز فى الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فبتقدير المبتدا المحذوف أحدها الحاء وثانيها الخاء الخ وأما النصب فبتقدير أعنى والاول أظهر وانما انحصرت حروف الحلق فى هذه الحروف الستة لانه لا يخلو اما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أو من وسطه أو من أدنى وسطه فان كان الاول فهو مخرج الهاء والهمزة وان كان الثانى فهو مخرج العين والحاء المهملتين المماثلتين الى الداخل وان كان الثالث فهو مخرج الخاء والغين المعجمتين المماثلتين الى الخارج وهذا أنشد بعض الصرفيين مشيرا الى ذلك بقوله

حرف حلق ستة بوداى نوعين * هاء همزة حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ماذكر وواحدة أخرى لا ألف لكن لم يقيدوها بالعدم اصالتها فى غير الحروف والاسم الغير المتمكن وذكر الزنجانى فى شرحه أن الهمزة من أول

(شاذ) أى مخالف للقياس ومستثنى عن القاعدة السابقة قبل السر فى مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفا لو فتح العين والالف من حروف الحلق فجيء بالفتحتين لوجود الشرط تقديرا وأما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر وركن يركن من المتداخلة اعلم أن الواقع على خلاف القياس ان صدر من الواضع كأبي يابى واستحوذ بلا قلب الواو ألفا فهو مقبول مستعمل على ألسنة الفصحاء وان صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فمجوز غير فصيح كقوله الحمد لله العلى الاجلل بترك الادغام فانه نادر قطعا شعره والا فقبيح كدخول حرف التعريف على الفعل فى قوله * ومن جحره بالشيخة اليتقصع * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وان كثر وقوعه وأما النادر فما قل وقوعه وان كان على القياس والضعيف ما لم يثبت على السنة الفصحاء

الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أو لامه أحدهما الا أبي يابى قوله (وحروف الحلق ستة) انما لم يعد الالف مع كونها من حروف الحلق لعدم اصالته فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله

(والرباعي) أي المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أي أصول بقرينة أنه قسم من الأصلي اذ الرباعي المزيد على الثلاثي ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أي الرباعي المجرد (باب فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكرناه في الثلاثي اذ لا التباس ههنا اختير اسكان العين لدفع توالي أربع حركات لان آخر الماضي مبني على الفتح واذا اسكنت اللام الاولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الآخر (وهو) أي باب فعلل أصلا (باب واحد) لان الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة الا بالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف الحركات وبناؤه للتعدية غالبا بشهادة بنائه للمفعول نحو زخرف وبعثر مثاله دحرج زيد الحجر أي رده من العوالي السفل وقد يكون لازما نحو حصحص الحق أي بان وظهر ودربخ الرجل بالخاء المعجمة أي ألقى رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مركب نحو بسمل أي قال بسم الله وحوقل أي قال لا حول ولا قوة الى آخره ونحوهما (وقد يكون) أي باب فعلل (ستة أبواب) زائدة على الثلاثي (يقال لها الملحق بالرباعي) الالحاق أن تزيد في بناء لتلحقه بناء آخر أكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به وشرطه اتحاد مصدري الملحق والملحق به وموافقة اللفظين أصلا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الاول دون الثاني لعدم اطراده فان مصدر عربد وقعطب يجيء فعلالا لا فعلالا لخرج باب الافعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أي الملحق بالرباعي (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أي ضعف وهرم في الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثاني حيقا لانقلاب الواو ياء ولا يبطل به الالحاق لبقاء الوزن

(والرباعي المجرد ما كان ماضيه على أربعة أحرف) لابد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو أكرم أو من جعل قوله وهو باب فعلل من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما يجيء بوزن الماضي لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثي قوله (وقد يكون ستة أبواب) أي وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعلل وزن وهذه الستة من ذي الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعي المجرد لكونها ملحقة به قوله (هو باب فوعل) انما لم يعل الواو والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم في الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما أعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره

مخارج الحلق مما يلي الصدر ثم يليها الهاء ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين أبعدهما والهاء أقربهما الى الفم ثم الغين ثم الخاء المعجمتان أدناهما الى الفم وهذا التفصيل لم يذكر في كثير من الشروح لكن اذا أردت أن تقف على تحقيقه وتعلم جميع مخارج الحروف حلقيا كان أو غير حلقي فانظر في هذه الصورة فتدخل في أول كل حرف همزة فتلفظ بها * واعلم أن مثال الحاء في عين فعله أو لامه بفتحها في الماضي والمضارع نحو نحل ينحل وفتح يفتح ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أو لامه * ومثال الخاء نحو نخر ينخر وسلخ يسلخ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أو لامه * ومثال العين نحو دعا يدعو ومنع يمنع ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين في عينه أو لامه ومثال الغين نحو شغل يشغل وصبغ يصبغ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين في عينه أو لامه ومثال الهاء نحو ذهب يذهب وجبه يجبه ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء في عينه أو لامه ومثال الهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهمزة في عينه أو لامه (والرباعي المجرد) أي الرباعي المجرد عن الزوائد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرباعي الذي ليس كل حروفه أصليا كالرباعي الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (وهو) أي الرباعي المجرد (باب فعلل) وهذا الباب يجيء متعديا ولازما * اما المتعدي منه كدحرج يدحرج وبرهن يبرهن ونحوهما * وأما اللازم منه كدربخ يدربخ وبرهم يبرهم ونحوهما وانما لم يتحرك كل حروف الرباعي المجرد كما كان كذلك في الثلاثي المجرد لئلا يلزم توالي أربع حركات متواليات في كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع ان ذلك لم يوجد في كلامهم بالاستقراء أما هدبد فانه في الاصل هدابد ثم قصروه وانما لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الاولى أيضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملا على الثلاثي ولم تسكن اللام الثانية أيضا لان الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع متصل بارز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو العين (وهو) أي الرباعي المجرد (باب واحد) لانه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط أو لانه ثقيل لكثرة حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها ولثقل الرباعي فصار بابا واحدا (وقد يكون) أي يكون الرباعي قليلا انما قيدنا بالقليل لان قد اذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلا (ستة أبواب) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (ويقال لها) أي تلك الابواب الستة (الملحق بالرباعي) المجرد والالحاق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الاول لاطراده دون الثاني فخرج باب أفعل عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أي الرباعي المزيد على الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أي ضعف فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على

(و) باب (فعول نحو جهور) أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور أيضا وفى الافناع جهور الحديث أى أظهره (و) باب (فيعل نحو بيطر) أصله بطر البطر شدة المرح وبيطر أى شق (و) باب (فعيل نحو عثير) يقال عثر عليه عثورا أى اطلع ويقال عثير عثيارا أى زل ولم تستقر رجله موضع وضعه (و) باب (فعلى نحو سلقى) أصله ساق يقال سلقه بالكلام أى آذاه بشدة القول وسلقيت رجلا أى أوقعته على قفاه ومصدره الثانى سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة كما فى رداء وكتب ألف سلقى على صورة الياء دلالة على أنه مقلوب منها وانما أعل سلقى دون الافعال السابقة لما تقرر من أن الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعل ولا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا يبطل بقلب الآخر ألفا لانه كالوقف (و) باب (١٥) (فعلل نحو جلبب) أصله جلب والجلب أخذ الشئ اليه وجلبب أى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعى الموازن كتاب الافعال نظرا الى أن الملحق من تتمة الملحق به فذكرت مع الرباعى المجرد اخراجا من البين وتقديم ما زادته واو على ما زادته ياء لان الواو أقوى حروف العلة وتقديم ما زائده مقدم على ما زائده مؤخر لوجه غير خفى وتقديم ما زادته حرف علة على ما زادته حرف صحيح لان حرف العلة أصل فى الزيادة وأكثر وانما لم يزد الواو فى جلبب لان الواو الرابعة المتطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والالف لا يكون للالحاق عندهم فانى بتكرار اللام ولم يدغم لان الادغام مبطل للالحاق كالاعلال فى الوسط ولما فرغ من ذكر الاصلى بقسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أى حاصل بالزيادة (على الثلاثى و) ثانيهما (مزيد على الرباعى فمزيد الثلاثى أربعة عشر بابا وهى على ثلاثة أنواع رباعى وخماسى وسداسى) ترتيب هذه الانواع بحسب قلة الزيادة والقرب الى الاصلى (فالرباعى ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) بفتح الهمزة لكن كسرت فى المصدر لئلا يلتبس بالجمع على افعال موزونه أكرم أصله كرم بالضم وبناء هذا الباب ومعانيه يأتى فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعلل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف

وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفهما نحو حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا لان أصله حوقالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفعول نحو جهور) أصله جهر أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فعول وهو متعد ملحق بدحرج نحو جهور يجهور جهورة وجهورا مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفيعل نحو بيطر) أصله بطر أى شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار بيطر على وزن فيعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا مثل دحرج الخ (وفعيل نحو عثير) أصله عثر أى زلق ولم تستقر رجله موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين الثاء والراء فصار عثير على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثير يعثير عثيرة وعثيارا مثل دحرج الخ (وفعلى نحو سلقى) أصله سلق أى عمل عمل الجلوس فزيدت الياء فى الآخر فصار ساقى على وزن فعلى وهو متعد ملحق بدحرج نحو ساقى يساقى سلقية وسلقايا على الاصل مثل دحرج الخ وسيجىء بيان اعلالها فى فصل التصريف ان شاء الله تعالى (وفعلل نحو جلبب) أصله جلب أى أخذ شيأ وذهب الى البيع وقيل معناه أخذ صحبته فزيدت احدى الباءين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما وجوز سيبويه الامرين فصار جلبب على وزن فعلل وهو متعد ملحق بدحرج نحو جلبب يجلبب جلبيبة وجلبابا مثل دحرج الخ (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على الثلاثى ومزيد على الرباعى) وفى مرفوعية مزيد وجهان اما بالبدلية من قوله فنوعان بدل البعض من الكل واما بالخبرية عن المبتدا المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثى وثانيهما مزيد على الرباعى (فمزيد الثلاثى على أربعة عشر بابا وهى) أى الابواب المزيدة على الثلاثى (على ثلاثة أنواع) أحدها (رباعى و) ثانيها (خماسى و) ثالثها (سداسى) يجوز الجر فيها على البدلية من قوله على ثلاثة أنواع بدل البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدا المحذوف على ما قدرناه فيهما قيل خماسى وسداسى بضم الخاء والسين الاولى شاذ أيضا لان الاول منسوب الى خمسة والثانى الى ستة فالقياس ان يقال خماسى وسداسى بفتح الخاء وكسر السين الاولى (فالرباعى ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم اكراما أصله كرم والهمزة فيه زائدة مكسورة فى مصدره فرقا بين جمعه ومفرده ولم يعكس الامر لان الجمع أثقل والفتح أخف وهذا البناء يجىء متعديا ولازما لكن تعديته غالبة اما المتعدى كأكرم يكرم اكراما وأخرج يخرج اخراجا وأسقط يسقط اسقاطا ونحوها واما اللازم منه كادبر يدبر ادبارا وأخبر يخبر اخبارا ونحوهما ومعانى هذا الباب كثيرة سنذكرها بتمامها فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعلل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد واعلم انهم اختلفوا فى الزائد

المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس وأما نحو زلزل فرباعى مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله (مزيد على الثلاثى) أى النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثى شئ وانما قدرناه هذا المذكور لان المراد من المزيد على الثلاثى نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثى قوله (فمزيد الثلاثى أربعة عشر بابا) اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقانس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى واثنا عشر غير ملحقة بشئ وأما مزيد الرباعى فثلاثة فمجموع

من جنس العين بين الفاء والعين لان أول
المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن
أولى لانه قابل وقيل بين العين واللام لان
الزيادة بالآخر انسب وسيبويه أجاز
الوجهين لتعارض الدليلين وبناؤه للتكثير
غالبا وأما قصد تكثيره اما الفعل كما في قطعت
الثوب واما الفاعل كما في موتت الابل
واما المفعول كما في غلقت الابواب فاذا لم
يوجد مرجع التكثير كان استعماله في فعل
هنا للتكثير خطأ نحو موتت الشاة لواحدة
ويجيء هذا الباب للازالة نحو قزعته أي
أزلت القزع عنه وللنسبة نحو خطأته أي
نسبت الخطأ اليه وحكمت به عليه وبمعنى
الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته أي
اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص
وبمعنى القبول نحو شفعته في كذا أي
قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور في شيء
نحو جمع ووسم أي حضر الجمعة والموسم
وقد يؤخذ من مركب نحو هلل أي قال لا اله
الا الله ومنه التكبير والتحميد والتسليم
والتلبية وبمعنى مجرده نحو عصبته وعوضته
(و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) ومصدره
قسمان قياسي وهو المفاعلة وسماعي وهو
الفعال ويجيء فيعالا على لغة من قال
في كلام كلاما وبناؤه للمشاركة غالبا ومعناها
نسبة الحدث صريحا الى المرفوع بالقيام
به والى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا
بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول
صريحا فاعل ضمنا ويجيء بلا مشاركة نحو هذا
مطرد في أفعال نسبت الى الله تعالى نحو
قاتله الله واصيرورة الشيء ذا وصف
نحو عافاك الله أي صيرك ذا عافية وللتكثير
نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو دافع قيل فائدة
النقل المبالغة تأمل ثم تقديم الافعال لتقدم
زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لان
زائده من جنس الاصل ولما فرغ من
ذكر الرباعي قال (و الخماسي) وهو
(خمسة أبواب) أحدها (انفعل) وبناؤه

فيه وقال الاكثرون ان المزيد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الاولى وجوز سيبويه
الامرين وهذا البناء للتكثير غالبا ويجيء للتعدية واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو
لا يخلو اما في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي نحو جوّل لتكثير الجولان
وهو لازم وطوّف لتكثير الطواف وهو متعد واما في الفاعل فعند ذلك يكون للازم
فقط نحو موتت الابل أي كثر موته واما في المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو قطعت
الثياب وغلقت الابواب واما التعدية منه بلا تكثير كفرح يفرح تفريحا وكرم يكرم
تكريما ونحوهما واما اللازم بلا تكثير كجرب الابل يجرب تجريبا وعظم الرجل يعظم
تعظيما وهذا اذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة أو شيبت أي صارت عجوزا أو شيباء
وأما اذا كان بمعنى الازالة نحو قزعته أي أزلت القزع عنه وقذيت الابل أي أزلت
عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو قردت البعير أي نزعت قراده أو بمعنى النسبة نحو فسقته
أي نسبته الى الفسق أو بمعنى فعل نحو قلص وقصر وزيل فهذه المعاني الاربعة للتعدية أيضا
(و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) يقاتل مقاتلة وقتالا أصله قتل والالف فيه زائدة انما
زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك انهم لو زيدت في الاول يلتبس بالمتكلم وحده في
المضارع وأيضا يلتبس بماضي باب الافعال ولو زيدت في الآخر يلتبس بالتثنية ولو زيدت
بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل
الذي ليس للمبالغة الا ان القياس أولى من الالتباس بمبالغته وتركت بيانة حذرا عن
الاطناب وهذا البناء للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لانه موضوع لما يكون بين
الاثنين وهو ان يفعل كل واحد منهما ما يفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا
وضارب يضارب مضاربة وضرابا ونحوهما وقد زاد البعض في هذا الباب مصدرا ثالثا
وهو قولهم قيتالا وضيرابا وقد يجيء هذا الباب بلا مشاركة بينهما نحو عاقبت اللص
وطارقت النعل وعاقبت العاصي ونحوها ويجيء بمعنى أفعل نحو عافاك الله أي أعفاك
وراغن سمعه أي أرغن ونحوهما ويجيء بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاعر خده أي صعره
ونحوه ويجيء بمعنى تفاعل نحو سارع أي تسارع وجاوز أي تجاوز ونحوهما بمعنى
واحد ويجيء بمعنى فعل نحو دافع أي دفع ونحوه وهذه المعاني الخمسة للتعدية أيضا وهذه
الابنية الثلاثة موازنة بفعلل وليست بملحقة به لفقد تعريف الالحاق بينها وبينه تأمل
(والخماسي خمسة أبواب) أحدها (انفعل) نحو انقطع ينقطع انقطاعا أصله قطع الهمزة
والنون فيه زائدتان وهذا البناء لا يتعدى البتة لان الاصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة
حصول أثر شيء عن تعلق الفعل المتعدي بشيء آخر كذا عرفها الزنجاني وعرفها شارح المراح
بقوله معنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال ان مصدر
انقطع الذي هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذي هو القطع وعرفها شارح الهار ونية
بقوله المطاوعة هي أثر حصل عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا
كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد للذي قام به ذلك الفعل المطاوع (نحو)
كسرته فانكسر فقوله (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باب كسر
للذي قام به الكسر وهو مطاوع في ثلاثة أبواب أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف
نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف وثانيها فعل بتشديد العين نحو عدلته فانعدل وثالثها
أفعل نحو أجرته فانجر كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر في الهار ونية انه مطاوع فعل
نحو كسرته فانكسر ويجيء مطاوع افعل وهو شاذ ويشترط في هذا الباب ان يكون من

الافعال ثمانية وثلاثون بابا قوله

للمطاوعة البتة بمعنى للدلالة على قبول أثر الفعل وأكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر ويجيء لمطاوع افعل وفعل قليلا نحو أزعجته فانزعج وعدلته فانعدل ولا يبنى فى غير الافعال العلاجية أعنى الآثار الظاهرة للحس لان وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوه بفعل يظهر أثره تقوية للمعنى الموضوع له فلا يقال انعلم ومن ثمة قيل انعدم خطأ (و) ثانيها (افتعل) وهو للمطاوعة غالبا لباء لاجا أو غيره نحو غممته فاغتم ويجيء لاتخاذ الشئ نحو اذبح الرجل أى اتخذ ذبحا وللتصرف أى الجهد (١٧) فى تحصيل الفعل نحوا كتسب المال أى اجتهد فى كسبه وبمعنى تفاعل نحو اختصما واجتورا أى تخاصما وتجاورا وبمعنى مجرده نحو حقره واحتقره وللازالة نحو انتصر منه أى أزال النصرة عنه وانتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام) وبناؤه للمبالغة فى النعوت فان احمر أبلغ من حمر ولا يبنى الا من ثلاثى لازم دال على اللون نحو اشهب أو على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل بتشديد العين) وبناؤه غالبا للتكلف اما مطاوع الفعل مشددة العين نحو علمته النقه فتعلم أو غير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكلف أن يعانى الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه أن يحصلها وللاتخاذ نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة وللتجنب أى التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم وتهجد أى جانب الاثم والهجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء أى شربه جرعة جرعة ومنه تفهم كأن الفهم حصل له شيأ بعد شئ وبمعنى استفعل للطلب أو للاعتقاد نحو تكبر فلان وتعظم أى طلب أن يكون كبيرا أو اعتقد أنه عظيم ويكون لافادة كمال فى حقه تعالى نحو تقدس وتوحد ولحصول الشئ بالعمل نحو تولد وتكون (و) خامسها (تفاعل) وبناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا فى أصل الفعل نحو تباعد زيد عمرا أى تفرق كل عن الآخر وتصالح القوم قالوا وبناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى الى مفعولين نحو جاذبته الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا الحديث واذا كان فاعل يتعدى الى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو ويقال فى فرقهما أن البادى بالفعل معلوم فى فاعل دون تفاعل ويجيء لاظهار ما ليس له فى الواقع نحو تجاهل وتغافل أى أظهر الجهل والغفلة وليس له فى الواقع ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد ثم انه قدم من الخماسى ما فى أوله همزة على ما فى أوله تاء ورعاية للترتيب السابق فى الرباعى فانه أصل الخماسى ومن القسم الاول قدم ما زائده الثانى قبل الفاء ثم ما زائده الثانى قبل العين نظرا الى حال

الافعال العلاجية الواضحة للحس لان وضعه لحصول أثر الفاعل فحصوله بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذى وضع له ومن ثمة لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقصد وأما قولهم عدمته فانعدم مع انه لا علاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل الحكاية منهم (و) ثانيها (افتعل) نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى اما كونه متعديا اذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبز واطبخ أى اتخذ خبزا أو طبخا ونحوهما واما كونه لازما اذا كان بمعنى انفعل فى المطاوعة نحو جمعته فاجتمع ومزجته فامتزج وغممته فاغتم ونحوها ويجيء بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى اما اللازم منه كاحتق بمعنى حق ونحوه واما المتعدى كاحتقر بمعنى حقر وانتزع بمعنى نزع ونحوهما ويجيء بمعنى تفاعل فعند ذلك للتعدية معنى فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح الخصمان معناه تخاصما وتصالحا ويجيء لمعنى فى نفسه من غير أن يراد به شئ مما تقدم فعند ذلك خص للتعدية نحو اكتسب المال واجتمعه وارتجل الخطبة (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام نحو احمر) يحمر احمرارا أصله حمر الالف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لا يتعدى لانه يختص بما فيه الالوان والعيوب نحو احمر واصفر واعور ونحوها وهى من الافعال الطبيعية التى لا تتعدى الى الغير (و) رابعها (تفعل بتشديد العين نحو تكسر) يتكسر تكسرا أصله كسر التاء والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما اذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعته فتقطع وكسرته فتكسر ونحوهما ومعنى المطاوعة قدم وأما كونه متعديا اذا كان بمعنى أخذ نحو تمزرا أى أخذ مئزرا ويجيء للتكلف وهو تحصيل المطلوب شيأ بعد شئ نحو تعلم العلم وتجرع الشراب ومعنى التكلف عبارة عن اظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصلا له الا أنه يريد حصوله نحو تصبر وتحلم وتشجع أى أظهر الصبر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجيء بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعانى الثلاثة للتعدية أيضا ويجيء بمعنى فى نفسه من غير أن يراد به شئ مما تقدم فعند ذلك خص باللازم نحو تكلم وتبسم ونحوهما ويجيء للبعد نحو تجنب أى بعد من الاثم وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا الازم أيضا فى الاظهر (و) خامسها (تفاعل نحو تباعد) يتباعد تباعدا أصله بعد التاء والالف فيه زائدتان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد وعمرو وأوكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما اذا كان من فاعل المتعدى الى مفعول واحد نحو تضارب من ضارب ولا يقال تضارب به لانه منتقض عن فعل فاعل بمفعول أبدا وأما كونه متعديا اذا كان من فاعل المتعدى الى المفعول نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر

وضعه ولما فرغ من ذكر الحامى قال (والسدامى على ستة أبواب) أحدها (استفعل) وبناؤه للتعدية غالبا وله معان ثانى فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل) مصدره افعيعالا بقلب الواو ياء وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لما نبهت أن الاختلاف فيما اذا كانت الاولى ساكنة وبناؤه غالبا للمبالغة اللازم نحو اخشوشن أى بالغ فى الخشونة ويجىء متعديا نادرا نحو احلولیته أى جعلته حلوا على وجه أبلغ واعروريته أى ركبته عريانا جدا (و) ثالثها (افعول بتشديد الواو) وبناؤه للمبالغة كافعوعل نحو اجلوذت الابل أى دامت فى السير السريع وقد جاء منه اعلوط متعديا فى الصحاح اعلوطنى أى لزمنى وفى الجاربردى يقال اعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه (و) رابعها (افعنلل) بالهمزة والنون وثانى المتجانسين زائد وبناؤه للمبالغة ثلاثيه أيضا فان اقعنسس أبلغ من قعس ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الاصمعى عن معنى القعس فقدم بطنه وأخر ظهره تشبيها بهيئة الاقعس وتفهيما للسائل أن الاقعس ضد الاحدب ومعنى اقعنسس تأخر ورجع الى خلفه (و) خامسها (افعلى) مصدره افعلاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد الالف فى الطرف وبناؤه لمطاوع فعلى نحو سلقيته فاسلنقى أى أوقعته على قفاه فوقع عليه وكلمتان منه متعديتان يأتى ذكرهما فى فصل الفوائد وقد عد أكثرهم هذين البابين أعنى باب اقعنسس واسلنقى ملحقين باحرنجم لاتحاد مصدريهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين فاعوعينا ولاماومشاركتهما زيادة والمصنف نظر الى أنهما ليسا من مزيد الرباعى ورباعيهما ملحق منه بدحرج فالحاقهما باحرنجم غير أصلى بل تبعى فادرجهما فى سائر مزيدات الثلاثى (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلالا بقلب الالف ياء بعد كسر ما قبلها كيلا يلزم توالى الفتحات لفظا وتقديرا وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لان سكون الاول ههنا عارض للادغام وفى فعل ابتدائى كيلا يلزم توالى الحركات كذا فى شرح المراح وبناؤه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصا بالالوان والعيوب نحو احمار زيد أى صار ذا حمرة شديدة فهو

أنه منتقض عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أى كون تفاعل لازما فى حال ومتعديا فى حال من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بان البادى فى الفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال فى ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيدا ولا يقال ذلك فى تضارب زيد عمرا ويجىء للتكلف فيما لا يزاد ومعناه قدم نحو تجاهل وتمارض أى أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه فى الحقيقة والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتكلف أن تفعل فى هذا المعنى كتكرم وتحمل وتجلد وهو أن يريد به صاحبه اظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون بتلك الصفة وهى الكرم والحمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لانه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لان المتجاهل والمتمارض لا يريد أن يكون جاهلا أو مريضا وان أظهر ذلك من نفسه ويجىء بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد وترايب بمعنى ترايب ويجىء بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويجىء على معنى غير هذه المعانى نحو تناضلته وتلاقيته وتداركته وهذه المعانى الثلاثة للتعدية أيضا وهذه الابنية الخمسة تكون موازنة لازمة لاملحقة بتدحرج من مزيد الرباعى سوى افعل فانه لا موازن له بعد الادغام (والسدامى على ستة أبواب) احدها (استفعل نحو استخرج) يستخرج استخراجا أصله خرج الهمزة والسين والتاء فيه زوائد وأصله أن يكون لطالب الفعل نحو استغفر الله أى اطلب منه المغفرة وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما اذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قر وبمعنى التحويل نحو استنسر البغاث واستنوق الجمل وبمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعديا اذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنفذ بمعنى انقذ أو بمعنى الاصابة نحو استطعمته واستصلحته أو بمعنى الطلب نحو استعلمته الخبر واستغفر الله وسنذكر باقى معانى هذا الباب فى فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل نحو اعشوشب) يعشوشب اعشيشابا أصله عشب الهمزة والواو واحدى الشينين فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا البناء لازم يفيد المبالغة واذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أى صارت الارض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (افعول بتشديد الواو نحو اجلوذ) يجلوذ اجلواذا أصله جلذ الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم لان معناه دام مع السرعة فى السير وهذا من افعال الطبائع (و) رابعها (افعنلل نحو اقعنسس) يقعنسس اقعنساسا أصله قعس الهمزة والنون واحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لانك اذا قلت اقعنسس كان أبلغ فى المعنى من قولك قعس أى دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعى لصدق تعريف الالحاق بينهما (و) خامسها (افعللى نحو اسلنقى) يسلنقى اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها فى الطرف وقلبت الياء همزة فى المصدر لوقوعها بعد الالف زائدة فى الطرف وهى ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك الالحاق باحرنجم نظرا الى الاصل لصدق تعريفه بينهما فيه لانه فى الاصل اسلنقايا على وزن احرنجاما وهذا البناء لازم سوى كلمتين منه كما سيجىء ذكرهما فى المتن لان معنى اسلنقى نام على قفاه (و) سادسها (افعال بتشديد اللام نحو احمار) يحمار احميرارا بالتخفيف فى المصدر ومنه اشهاب يشهاب اشهيبابا

أبلغ من احر بدرجه ومن حر بدرجتين فصد ابزيادة الحرف الى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زائده جيما في أوله وتقديم الافعيلال لان أحد زائده من جنس الاصول وتقديم الافعوال لكون زائديه أعني الواوين قبل اللام وثالث زوائد الافعنلال بعد اللام وتقديمه على الافعنلاء مع استوائهما في مواضع الزيادة لان أحد زائده من جنس الاصول وتقديمه على الافعيلال نظرا الى مناسبة الافعنلال في الزائد الثاني لكن الاحسن تقديم الافعيلال عليهما تأمل ولما فرغ من مزيد الثلاثي بانواعه قال (ومزيد الرباعي) المجرد (على ثلاثة أبواب) أحدها (افعنلل) كاحرنجم أصله حرجم وبناؤه لمطاوعة فعلل تقول حرجت الابل فاحرنجمت أي جمعت الابل وردت بعضها الى بعض فاجتمعت (و) ثانيها (افعلل بتشديد اللام الاخيرة) نحو اقشعر أصله قشعر وزائده الثاني آخر المتجانسين وبناؤه للمبالغة اللازم يقال اقشعر جلد الرجل اذا أخذته قشعريرة على وجه أبلغ آخر (١٩) باب الافعلال عما قبله لتأخر موضع الزائد الثاني فيه

اشهيبابا وأصلهما احر وشهب الهمزة والالف والتشديد فيهما زائد وانما خفف مصدر البناء لوقوع ألفه فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فادغما فيهما وانما قلبت الالف في الماضي والمضارع في هذا البناء ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدر افعوعل نحو اعشوشابا أصله اعشوشابا لسكون الواو بعد الكسرة وانما حمل قلبهما على قلب الواو ياء حمل النظير على النظير لانهما حرفا علة في أصل الوضع وانما قلبت تلك الالف ياء في مصدره لان عين فعل ماضيه لما كسر فيه احترازا عن توالي الفتحات الى سبعة قلبت همزتها كنة لانقلاب حالها الاصلي وهو كونها حرف لين ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت اليه الالف لا يكون الا همزة تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لانها في غير الاول وغير جنب الساكن يكون كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولتدل على أنها في الاصل حرف مد ولين أبدا في أصل الوضع لئلا يبطل ما وضعت الالف لها في الجملة وهي المدية وهذا البناء وبناء الافعيلال قيل قلبت الهمزة المقلوبة من الالف ياء في هذا وقيل قلبت الواو ياء في ذلك ملحقا باقشعر من مزيد الرباعي لصدق تصريف الالحاق بينهما وبينه تأمل وبعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المدغم عليه وقيل بعد القلب كذلك لبقاء الساكن على حاله وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لان احمار واشهاب للالوان لكنه أبلغ من حمر وشهب (ومزيد الرباعي على ثلاثة أبواب وهي على نوعين خماسي وسداسي) فالخماسي ما يزيد فيه حرف واحد والسداسي ما يزيد فيه حرفان وانما لم يأت في مزيده ما يزيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتي ذلك في مزيد الثلاثي لعدم مزيد كلمة مبنية على سبعة أحرف أما ما يزيد فيه حرفان فهو بابان أحدهما (افعنلل نحو احرنجم) يحرنجم احرنجاما أصله حرجم الهمزة والنون فيه زائدتان ومعنى الاحرنجام الاجتماع يقال احرنجموا أي اجتمعوا والمحرنجم العدد الكثير وهذا البناء لازم لانه مطاوع فعلل نحو حرجت الابل فاحرنجم ذلك الابل (و) ثانيهما (افعلل بتشديد اللام) الاخيرة (نحو اقشعر) يقشعر اقشعرارا أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لازم لانه كاحمر واصفر في كونه للالوان ولذلك لا يتعدى وأما ما يزيد فيه حرف واحد فهو باب واحد فقط (و) هو باب (تفعلل) نحو

(و) ثالثها (تفعلل) نحو تدحرج بناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج أخر باب التفعلل عن الاولين مع أن زيادته على الرباعي واحدة وهو تاء المطاوعة اما رعاية لترتيب الخماسي من تأخير ذي التاء عن ذي الهمزة أو لقلته حتى لم يذكره في المفصل عند ذكر مزيد الرباعي ولعل الحق أن نظر الامام في ترتيب الابواب كلها الى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها الاستئناس المتعلمين بالوجوه والتعليلات ثم انه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها أولان أكثرها من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبار وهي على المشهور خمسة تجورب أي لبس الجورب وتشيطن أي فعل فعلا مكروها وترهوك أي مشى بتفاخر وتحرك الى طرفيه وتمسكن أي أظهر الذل والمسكنة وتجلبب أي لبس الجلباب وأوزانها تفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفعلل وزيد عليها تفيعل وتفعنل نحو تقلسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما زاد على ملحقات دحرج قلنس بزيادة النون وزنه فعلل وزلزل من ملحقات دحرج على رأي الكوفيين فوزنه نفعل ومن المجرد عند

البصريين ومضاعف الرباعي فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعلل أو تفعلل والحق بعضهم افعلل نحو اطمأن باقشعر ذهابا الى أن همزة اطمأن مزيدة فأبواب الصرف اذا لم يعد زلزل وتزلزل تكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول وما عداها مزيدة وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي وكل منها اما ملحق أو غير ملحق والثاني من الرباعي ثلاثة ومن الخماسي ستة وسادسها تفعلل من مزيدات الرباعي ومن السداسي ثمانية اثنان منها مزيد الرباعي نحو احرنجم واقشعر والاول اما ملحق بدحرج وهو مع قلنس سبعة واما ملحق بتدحرج وهو سبعة أيضا كما عرفت الا أن الالحاق في تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت في الوسط غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا أن زائد الالحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفا زائدة ولا يكون في أول الكلمة ولا يكون على الغرض اللفظي وهو لضبط بالحاق لعدم امكان حمله على الغرض المعنوي بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا الفعل وأخويه ملحقا بدحرج بل موازنا له ولا تفعل وتفاعل ملحقا بتدحرج وان ذهب الى الحاقهما الزمخشري وابن الحاجب فقيل ان ذلك منهما تحويز لا تشيا كل ولتسهيل

الضبط ولم يجعلوا استفعل واخواته ملحقا باحرنجم وان جوز بعضهم الحاقه اجلوذلعدم التضعيف فى الحرف الاصلى وقد ذكرنا ملحق الرباعى والخماسى وملحق السداسى اطمأن واقعنسس واسانق ملحق باحرنجم على المشهور فاقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدمه ستة ان قلت من أين يحكم على أحد المعادلين بالاصالة وعلى الآخر بالالحاق قلت معرف الاصل وتجرده عن الزيادة كدحرج أو قلة زيادته كتدحرج واحرنجم أو كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الالحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذا تا ومحلا فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف *(فصل)* هذا فصل وهو فى اللغة مصدر (٢٠) بمعنى الفاصل وفى عرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام اذ ما قبله تعديد الابواب وما بعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه) يعنى الكلمات مأخوذة من وجه الشئ أى طريقه والكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على اصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك فى مصدر الثلاثى اذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) أى تلك الوجوه (ستة الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول) اعلم ان المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة أحدها الميم مصدرية كانت أو زمانية أو آلية والثانى التاء فردية كانت أو نوعية والثالث الياء تصغيرية كانت أو نسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضى وسائر المختلفات أعنى نفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهى مأخوذة من المضارع بزيادة ما ولا ولام الامر ولا الناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور بشهادة احتمال الازمنة الثلاثة فى زيد ضارب الآن أو غدا أو أمس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم فى نحو زيد ضارب

تدحرج يتدحرج تدحرجا أصله دحرج التاء فيه زائدة وهذا البناء لازم لانه مطاوع فعل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لانه لا يدل على المفعول لا لفظا ولا معنى وانما دل على فعل الفاعل فقط وهذا الباب أى باب تفعل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب الاول نحو تدحرج وهو لازم كامر والثانى نحو تجورب وهو متعد لان معناه لبس الجورب والثالث نحو تشيطن أى فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا والرابع نحو ترهوك أى تجبر وهو لازم والخامس نحو تمسكن أى أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلبب أى لبس الجلباب وهو متعد

(فصل فى الوجوه التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) الفصل فى أصل الوضع مصدر بمعنى القطع وفى اللغة يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وفى الاصطلاح بمعنى التفريق بين الحكمين حين بين أحدهما وشرع فى بيان الآخر سواء كانا فى شئ واحد أو فى شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين وسواء كانا اجماليين أو أحدهما اجماليا والآخر تفصيليا وهو ههنا بمعنى اسم الفاعل أى الفاصل وقد وقع بين حكمين الاول اجمالى والثانى تفصيلى ويدل على ذلك سياق الكلام فى بيان الوجوه التى اشتدت الحاجة اليها والمصدر عبارة عن اللفظ الدال على المعنى الحادث من الذات لا غير سمى حدثا وحدثانا وفعلا حقيقيا واسم معنى (وهى) أى الوجوه التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر (ستة) أحدها (الماضى) وهو مادل على زمان قبل زمان اخبارك كضرب ونحوه أما خروج ان قلت قلت من الحد فى الدلالة ودخول لم يضرب فيه فى الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة الوضعية حتى لو جرد عنها لا يخرج الاول منه ولا يدخل الثانى فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو مادل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه اما ما قيل ان الحد منقوض باسماء الافعال كأف فانه بمعنى أتضجر وافظ المستقبل ولفظ غدو بعد غد فهذه المذكورة غير مستقبلة فغير واردة لان المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالته بالصيغة والهيئة (و) ثالثها (الامر) وهو مادل على طلب الفعل فى الزمان الآتى كانصر ولينصر ونحوهما (و) رابعها (النهى) وهو ما انجزم بلا من حيث اللفظ بدل الامر من حيث المعنى وهو عبارة عن طلب الكف عن الفعل أو عن طلب ترك الفعل نحو لا ينصر ولا تنصر ونحوهما والنفى ما لا ينجزم بلا وهو عبارة عن الاخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل فى الزمان الآتى نحو لا ينصر ونحوه (و) خامسها (اسم الفاعل) وهو مادل على منشئ الفعل نحو ناصر واشباهه من الثلاثى وقيل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبه يخرج ما قيل ان الافعال كلها دالة على ذات يصدر منه الفعل فلا يكون الحد مانعا (و) سادسها (اسم المفعول) وهو مادل على ذات من وقع عليه الفعل

(فصل فى الوجوه التى *اشتدت الحاجة) أى هذه الالفاظ التى سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة فى بيان الوجوه أى الكلمات امامن الوجه كمنصور بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها كما ان الانسان يعرف بوجهه أو من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها كما ان الطريق يوصل سالكه الى مقصوده قوله (الى اخراجها من المصدر) اما بالذات أو بالواسطة قوله (وهى ستة) بناء على ارجاعها من المشتقات لم تشتد الحاجة اليها وان كان أصل الحاجة ثابتا وأن سلم فلا حصر قوله

وأنت ضارب وأنا ضارب وأما عملها فهو وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين وأما فعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضي والامر ومعناهما الى معنى المصدر والصنف اقتصر على ذكر الاقسام الستة اكتفاء بالاحوج الى البيان ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة القياسي فصله أولا بقوله (فاما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمي) والمراد بالميمي ما يكون في أوله ميم زائد فخرج من ومد غير ميمي عرفا (فان كان غير ميمي) قدم الميمي في اللف لكون مفهومه موجودا وفي النشر غير ميمي اخرا جا من البين لانه سماعي غير داخل تحت الضبط والزيادات خارجة عن البحث ولذا أطلق قوله (فهو سماعي) ولم يقيد بقوله ان كان ثلاثيا (ونعني) ولم يقل أعني اشارة الى ان التفسير الآتي متفق عليه عند الصرفيين (بالسماعي) يعني يكون المصدر سماعيا (انه) الضمير للشان (يحفظ كل مصدر) مخصوص بصيغة (على ماجاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) أي لا يجرى القياس (عليه) وهذا التفسير صادق على غير الميمي الثلاثي (لانه لا قياس لمصدر الثلاثي) ومابني منه للمبالغة والتكثير في الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والخثيبي بمعنى الحث البليغ كما هو مذهب سيبويه لانه في الثلاثي فقط ومصدره سماعي وقال العلامة الزمخشري ينبغي أن يكون ذلك قياسا لانه كثير الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثي على ما وجدت أحد وأربعون يندرج بعضها في بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك وفعلى كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحتين ونعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين (٢١) وفعلة بفتح العين وكسرها وفعال بحركات الفاء وفعالة كذلك وفعالية بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها وفعولة بالضم ومفعل بحركات العين ومفعل بفتح العين وكسرها وفاعل وفاعلة ومفعول وبناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعيلى بكسر الفاء وفتح اللام (و) اما (مصدر غير الثلاثي) من الرباعي المجرد والمزيدات (فهو قياسي) يجيء على سنن واحد كالفعللة والفعلال من المجرد والافعال والتفعيل والانفعال والاستفعال من المزيدات غير ان الافعال والاستفعال اذا بنيا من الاجوف والتفعيل اذا بني من الناقص يعل حرف العلة منها ويعوض عنها التاء في الآخر نحو اجابة من اجوب واستجازة من استجوز وتسلية من سلى وأما نحو كلما بكسر الكاف

كنصور ونحوه واعلم أن في حصر الوجوه التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر في الستة تسامحا لعدم انحصارها فيها لان اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجحد من تلك الوجوه اللهم الا ان يقال في النفي والجحد ان النفي يشبه النهي صورة والجحد يشبه النهي معنى فلهذا تركهما من الحصر فله وجه وأما ترك اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له (فاما المصدر) هذا شروع في بيان صيغة المصدر لانه لما احتيج في اخراج تلك الوجوه من المصدر أراد أن يبين صيغته أولا فقال فاما المصدر (فلا يخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمي فان كان غير ميمي فهو سماعي) أي مقصور على السماع والمراد من الميمي ما يكون أول حروفه ميما زائدة على نفس الكلمة وخرج ما خلا من الميم من كونه مصدرا ميميا وكذا أشباهه ومن غير الميمي ما لا يكون كذلك (ونعني) أي مرادنا (بالسماعي انه) أي الشأن (يحفظ كل مصدر على ماجاء) أي سمع (من العرب ولا يقاس عليه) أي والحال ان كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سمع من العرب فهو سماعي وهذا انما يتصور في مصدر الثلاثي المجرد (لانه لا قياس لمصدر الثلاثي) المجرد لتعذر ضبطه لكثرته حتى قيل ان مصدر الثلاثي لا يمكن تعداده لانه يرتقي على ماذكره سيبويه الى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها عمدا لئلا يطول كتابي فلما تعذر ضبطه لكثرته أبقي على ما سمع من العرب هذا مذهب سيبويه وأما مذهب الزمخشري فان مصدره قياسي لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر واللعاب مبالغة للعب والفعليلى نحو الدليلى مبالغة الدليل والخثيبي مبالغة الحث (ومصدر غير الثلاثي قياسي) لعدم

(ميميا أو غير ميمي) والمراد من الميمي ما يكون في أوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمي ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي) أي ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه قوله (ونعني بالسماعي أنه يحفظ كل مصدر) الظاهر أن يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر الخ فلا يدمن تأويل اما في الاول أي نعني بكون المصدر سماعيا أو في الثاني أي نعني بالمصدر السماعي أنه يحفظ الخ فتامل أو المراد من الحفظ الذكر على وجه اللزوم وحاصل التعريف أن المصدر السماعي هو المصدر الذي يلزم حفظه على ماجاء من العرب قوله (فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لانه لو كان منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله (لانه لا قياس) اذ هو تعليل لقوله وهو سماعي بل تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه وحاصل كلامه أن المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذه دعوى لا بد من تحريرها قبل اقامة الدليل عليها فمعنى ماسوى السماعي ظاهر وله معنى ولازم أما معناه ما لزم حفظه على ماجاء من العرب واما لازمه فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه أولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالبين في التحرير لازمية المعنى السماعي من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي من الثلاثي واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله

تعذر ضبطه لان مصدره يصدر على طريق واحد وضع فى الفاظ معلومة مقدرة كالافعال فى باب أفعل والانفعال فى باب انفعل والاستفعال فى باب استفعل ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعللة والفعلال والتفعلل والافعال والافعنلال فى الرباعى ومزيده وأما كالما بكسر الكاف وقتالا بكسر القاف وتحمالا بفتح الميم وزلزالا بفتح الزاى الاولى من كلم وقاتل وتحمل وزلزل شاذ فلا اعتداد به (فان كان) المصدر (ميميا فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان عينه مفتوحا أو مضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) اما فتح الميم فى المصدر فلخفة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر و بمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم وأما فتحه فى الزمان والمكان فلهذين الوجهين وتسكون حركة العوض موافقة لحركة المعوض تامل وأما فتح العين فى كلها فللخفة وأما سكون الفاء فلئلا يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة وانما اختير الفاء لذلك لانه لزم التوالى المذكور من الميم ورفعه باسكان ما هو قريب منه أولى من غيره كالفتح من فتح يفتح بفتح ما يقابل العين فى الماضى والمضارع والمعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها فى المضارع ونحوهما مما فتح عين فعل مضارعه وكالمدخل من دخل يدخل بضم عين فعله فى المضارع والمحسن من حسن يحسن بضم عين فعله فيهما ونحوهما مما كان عين فعل مضارعه مضموما فان هذه الامثلة تصلح للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجىء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدة من حمد يحمد الا انه لم يذكره لشذوذه وهو داخل فى قوله (الا ماشذ) أى لا يجىء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح العين فى بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجىء بكسرها لكن ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطلع) بكسر اللام من طلع يطلع بضم عين الفعل فى المضارع لمكان طلوع الشمس و زمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والمغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه وللمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السجود و زمانه وللمصدر الميمى هذا مذهب غير سيبويه وأما مذهبه فالمسجد بفتح الجيم لا غير لو أريد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان شروق الشمس و زمانه وللمصدر الميمى (والمجزر) بكسر الزاى من جزر يجزر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان جزر الابل و زمانه وللمصدر الميمى (والمسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل فى المضارع لمكان السكون و زمانه وللمصدر الميمى (والمنبت) بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النبات و زمانه وللمصدر الميمى (والمنسك) بكسر السين من نسك ينسك بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النسك و زمانه وللمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس و زمانه وللمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السقوط و زمانه وللمصدر الميمى (والمحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الحشر و زمانه وللمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الرفق و زمانه وللمصدر الميمى (والمجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع

وتشديد اللام وتحمالا بكسر التاء فلغة أهل اليمن وأما زلزالا بفتح الزاى فلثقل مضاعف الرباعى والافصح كسر الزاى (وان كان) أى المصدر (ميميا) فالضابطة فيه انه (فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا أو مضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم) للخفة وكثرة استعماله (والعين) اما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فللتوافق وأما من مضموم العين مع ان فى الضم توافقا فلرفضهم مفعلا بالضم فى كلامهم ونحو مكرم ومعون من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته (وسكون الفاء) لدفع توالى أربع حركات وانه قريب بسبب التوالى أعنى الميم مفتح ومشرب من المفتوح ومدخل من المضموم (الا ماشذ) مجيء بكسر العين (نحو المطلع والمغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة مسجدا فيه أو لم يسجد (والمنسك) بمعنى النسك وهو العبادة (والمجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمنسك والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمى به لانه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسى أى موضع ولدت فيه (والمحشر) لحشر الجمع (والمجمع) فان هذه الاسماء مفعل

(نحو المطلع) ليس غرضه حصر ما شذ منه نحو محمدة ومظنة وغيرهما ولذا أورد لفظ نحو قوله

وزمانه وللمصدر الميمي ومنه المحمدة بكسر الميم الثانية كما أشرنا له (بكسر العين) أي بكسر مايقابل العين على وزن مفعل بكسر العين (في الجميع) في هذه الامثلة كما قلنا وان كان القياس الفتح الا أنه يجيء بالكسر على خلاف القياس وقد روي الفتح في بعض هذه الامثلة وهو المنسك والمطلع والمغرب والمجمع وأجيز في الكل قياسا عليها وانما لم يفرق بين المصدر الميمي والزمان والمكان فيما اذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فلما مر وأما على الشذوذ فلوجودها كذلك بالاستقراء (وان كان) المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمي منه على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما مر ولا يجيء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على كسر العين كما سيجيء في المتن كالمضرب والمجلس والمنكح والمصرح ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فان هذه الامثلة بالفتح مصدر ميمي وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا يوجد المصدر في وزنهما في هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد اثبات هذا الحكم بينهما وبين المصدر بقوله (الا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب (وقد جاء بكسر العين) مشتركين في الوزن مع الزمان والمكان وكذا جاء لفظان آخران من هذا الباب مشتركان في الوزن معهما كالمحيض والمعيب بكسر ما يقابل العين فيهما كذا في شرح الهاروني (والزمان والمكان منه على وزن مفعل بكسر العين) من هذا الباب وانما يفرق بين المصدر والزمان والمكان في هذا الباب لذلك الوجه ليكون حركة عينهما موافقة لحركة عين مضارعهما لكونهما ماخوذين بخلاف المصدر فابقي على الفتحة لخفتها (هذا) أي الاحكام المذكورة من أن المصدر الميمي والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء من الفعل الذي كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما ولو كان عينه مكسورا على وزن مفعل بفتح العين للمصدر وعلى وزن مفعل بالكسر للمكان والزمان (في الفعل الصحيح) أي السالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقد مرت أمثلتها (والاجوف) أي ذكرت تلك الاحكام المذكورة في الاجوف وهو الذي خلا وسطه من حروف الصحيح وهو يأتي من ثلاثة أبنية الاول فعل يفعل بضم العين في المضارع نحو قال يقول وصان يصون فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقال ومصان والثاني نحو فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو خاف يخاف وهاب يهاب فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مخاف ومهاب والثالث فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو باع يبيع وكال يكيل فالمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والزمان والمكان على مفعل بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الياء والكاف ولو نقلت حركة الياء فيهما الى ماقبلهما على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظا أو احجاما والفرق بالاصل تامل والمطاول للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم عين فعله فيهما فهو على الشذوذ ولا يعتد به (والمضاعف) أي وكذا الاحكام المذكورة في المضاعف وهو الذي كان عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي وهو يأتي من ثلاثة أبنية أيضا الاول فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو سر يسر ومد يمد فالمصدر والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مسر ومد والاصل مسرر وممدد والثاني فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عض يعض وحس يحس فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معض ومحس والاصل معضض ومحسس والثالث فعل يفعل بكسر العين في مضارعه

ومنه قراءة حتى مطلع الفجر وقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكا وحتى بلغ مجمع البحرين وقال سيبويه اذا أريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لا غير ولم يذكر منخر القلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر اتباعا لكسر الخاء فيه واسم الثقب الانف ولعل قوله نحو اشارة الى ان ماشذ غير منحصر فيما ذكر منه نحو المحمدة والمظنة ووجد في بعض النسخ والمرفق وهو من الرفق ضد العنف (وان كان) ذلك المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمي منه مفعل بفتح الميم والعين) للخفة كالمضرب بالفتح (الا ماشذ نحو المرجع والمصير) ومنه المحيض والمجيء ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك فصورة الحصر للاشارة الى قلة ماخالف الضابطة المذكورة (فانهما مصدران وقد جاء من يفعل بكسر العين) مشتركين في الوزن مع الزمان والمكان لخفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان والمكان منه) أي من مكسور العين على (مفعل بكسر العين) كالمجلس وذلك للتوافق في العين وللاشارة الى انحطاط رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر (هذا) أي الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان فيما عين مضارعه مفتوح أو مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه مكسور ليس بمطلق بل (في الفعل الصحيح) وقد ذكرت الامثلة منه (و) الفعل (الاجوف) نحو مقال من يقول ومخاف من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع للمصدر ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف)

(الا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما قوله (والاجوف) سواء كان مهموز الفاء أو اللام أولا وسواء كان واويا أو يائيا اعلم أن المصدر الميمي من الاجوف اليائي يجيء على مفعل بالكسر أيضا لكن على طريق الفرعية لا الاصلية كمخيط فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء على الاصالة بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض قوله (المضاعف) سواء كان معتل الفاء أولا صرح به في المغرب وسواء كان مهموز الفاء أولا قوله

نحو فر يفر وقر يقر فالمصدر منه كذلك نحو مفر ومقر وأصله مفرر ومقرر وأما المكان والزمان منه على وزن مفعل بكسر العين نحو مفر ومقر وأما المحبب والملبب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ (والمهموز) أى وكذا الاحكام المذكورة فى المهموز وهو الذى أحد حروفه همزة وهو يأتى من كل الابواب كالصحيح أما مهموز الفاء من الصحيح فيأتى من خمسة أبواب فالمصدر والزمان والمكان على وزن واحد فى أربعة منها وفى واحد منها على أوزان أخر سوى المصدر الاول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم يعلم نحو أمن يأمن والثالث من باب فتح يفتح نحو أهب يأهب والرابع من باب حسن يحسن نحو أدب يأدب فالمصدر والزمان والمكان من هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو ماخذ ومامن وماهب ومادب وأما الباب الذى مصدره على هذا الوزن لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مابق والمكان والزمان منه على مفعل بالكسر نحو مابق وأما المهموز العين منه فيأتى من أربعة أبواب فالمصدر والزمان والمكان فى ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها على صيغة أخرى سوى مصدره الاول منها من باب فتح يفتح نحو سال يسال والثانى من باب علم نحو سئم يسأم والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسال ومسأم ومرأف وأما الباب الذى لا يجىء زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زأر يزأر فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأر ومكانه وزمانه بالكسر مزئر وأما المهموز اللام منه فيأتى من أربعة أيضا فى ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها اتفق وزن مصدره لازمانه ولامكانه الاول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثانى من باب علم نحو ظمىء يظمأ والثالث من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ ومجزأ وأما الباب الذى مصدره على هذا لازمانه ولامكانه فهو من باب ضرب نحو هنأ يهنئ فمصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنأ وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهنئ وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد فى العين واللام وفى الفاء يأتى من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فى اثنين منها وفى واحد منها اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه أما الاولان فاحدهما من باب نصر نحو أد يؤد وثانيهما من باب حسن نحو أز يؤز فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو ماد ومأز والاصل ماددوماززو أما الثالث فهو من باب ضرب نحو ان يئن فمصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو مأن والاصل مانن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مئن والاصل مانن (وأما فى الناقص) وهو الذى يكون لامه حرف علة سواء كان من المضاعف أو من المهموز أو لا يكون منهما (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى من الناقص (على وزن مفعل بفتح الميم والعين) وسكون الفاء (من جميع الابواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وانما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر أما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم وأما الكسر فلا يقع الاشتراك بين المتباينين وسنبينه ان شاء الله تعالى فاختير الفتح مع انه أخف الحركات وأما المضاعف الناقص الذى وجب الادغام أو جاز فى الثانى فهو اللفيف المقرون الذى عينه ولامه حرف علة من جنس واحد ولا يوجد هذا الا فى باب علم من الواوى واليائى أما من الواوى فكقوى يقوى فانه فى الاصل قو و يقو وقلبت الواو الاخيرة ياء فى الماضى لتطرفها

وان كان معتل الفاء نحو مسر من يسر بالضم ومود من يود بالفتح للثلاثة ومفر من يفر بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرها للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال والناقص نحو ماخذ ومأل بالفتح للثلاثة ومازر من يازر بالكسر بفتح الزاى للمصدر وبكسرها للموضع (وأما فى الناقص) أوردا مالانه تفصيل حكم مابقى مجملا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) اذا الكسر فيما قبل الواو يفضى الى القلب فيلتبس البناء وفيما قبل الياء ثقيل (من جميع الابواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا نحو مرعى ومرمى ومدعى من يرعى ويرمى ويدعو للمصدر والزمان والمكان

(والمهموز) أى غير المعتل الفاء واللام قوله (واما فى الناقص) سواء كان مهموز الفاء أو العين أولا وسواء كان واويا أو يائيا قوله

وانكسار ماقبلها كما فى غزى مجهول غزو وانما لم يدغم لسبق موجب القلب منه وامتلا يلزم حرف علة فى مضارعه تامل ثم حمل مضارعه على ماضيه فى ذلك الاعلال ثم قلبت الياء لفلوبة ألفا فى مضارعه فصار قوى يقوى على وزن رضى يرضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوى وعلى الاصل وأما من اليائى فكمى يحيا بالاظهار على الاصح ومحى يحى بالادغام على غيره وانما لم يدغم على الاصح لئلا يلزم ضم حرف علة فى مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو محيا وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فمهموز الفاء الناقص يأتى من أربعة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فيها الاول من باب نصر نحو أسو يأسو على الاصل والثانى من باب فتح نحو أبى يأبى والثالث من باب علم نحو أسى يأسى والرابع من باب ضرب نحو أتى يأتى فالمصدر والزمان والمكان فى هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو ماسو ومابى وماسى وماتى ومهموز العين الناقص يأتى من باب فتح فقط نحو نأى ينأى فمصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتى من خمسة أبواب اتفق المصدر والزمان والمكان فيها الاول من باب نصر نحو دعو يدعو والثانى من باب ضرب نحو رمى يرمى والثالث من باب فتح نحو رعى يرعى والرابع من باب علم نحو بقى يبقى والخامس من باب حسن يحسن نحو يسر ويسرو فالمصدر والزمان من هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرعى ومرمى ومبقى ومسر وهذا على الاصل فى الكل اما على الاعلال ففى الواوى نحو مدعا ومسرا وفى اليائى نحو مرمى ومرعى ومبقى (وفى المعتل الفاء) وهو الذى كان فاء فعله حرف علة سواء كان مضاعفا أو مهموزا أولا يكون منهما فيجىء المصدر والزمان والمكان منه على وزن (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وانما اختير الكسر فيه دون الفتح والضم اما الفتح فلئلا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك ان كل واحد منهما مباين للآخر من حيث ان حرف العلة فى الناقص فى الآخر وفى المثال فى الاول وأما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم كما مر أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتى من من باب علم فقط نحو ودود فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مودد والاصل مودد تامل أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يجىء منه مهموز الفاء فمهموز العين منه يأتى من بابين الاول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يئد والثانى من باب علم وهو من اليائى نحو يئس ييأس على ان الكسر فيه لغة فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالكسر نحو موئد ومئس ومهموز اللام منه يأتى ثلاثة أبواب الاول من باب ضرب نحو جاء يجىء والثانى من باب فتح نحو وطئ يطأ وهو من باب ضرب فى الاصل وقيل من باب علم والاول أصح والثالث من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الابواب على مفعل بالكسر نحو موجئ وموضئ وموطئ وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتى من خمسة أبواب الاول من باب ضرب نحو وعد يعد والثانى من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب فى الاصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يسم فالزمان والمكان والمصدر منها على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل ومورث وموسم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية (والالفيف المقرون) وهو الذى

(وفى معتل الفاء) غير المضاعف (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) نحو موجل وموجه وموعد وميسر من يوجل ويوجه ويعد ويسر وانما كسر العين فى المثال اما فى الواوى فلان الكسر مع الواو أخف من الفتح معها اذ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما فى اليائى فالفتح يعد الياء كالصعود من السفل الى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل يجىء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب انتهى (والالفيف المقرون

(وفى معتل الفاء) أى غير المضاعف سواء كان مهموز العين أو اللام أولا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وان لم يحذف فالمصدر الميمى بفتح العين والمكان والزمان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسر وبفتحه نحو موضع على ما سمعهما الفراء قوله (والالفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء أولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر أنه شاذ قوله

كالناقص) فى مجيء الثلاثة على مفعل بالفتح نحو مطوى من يطوى ومأوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) فى مجيء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو موقى من يقى بالكسر وموجى من يوجى بالفتح ولم يجئ اللفيف من يفعل بالضم لثقله مع حرف العلة ولئلا يلزم قلب الياء واوا والانه مهجور اعلم ان المفروق يشبه المثال والناقص فمنهم من حمله على المثال كالصنف اذ المنظور أولا فاء الفعل فالحاقه بما يناسبه فى الفاء أولى ومنهم من حمله على الناقص (٢٦) ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكر هنا ضابطة فقال ان مفعل بالكسر اصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله والزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعل بالفتح لغير ماذكر جميعا ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثى قال (وان كان الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا أو من المزيدات (فالمصدر الميمى والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول من كل باب) زائد على الثلاثى (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب الا انك) أى لكن الفرق انك (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمى مع اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار فى كثير الحروف واشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى أن لا يكون عمدة وفى ان يتعلق به الفعل والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا فكذا فيما فوقه نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المفعول والزمان والمكان والمصدر غير ان المفعول من اللازم يأتى بزيادة حرف الجر فى آخره دون قرائنه نحو مدحرج به وهذا الفرق لكونه الخارج عن الوزن لم يتعرض له الامام

يكون عينه ولامه حرفى علة لامن جنس واحد وان كانا من جنس واحد يسمى اللفيف المقرون المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أى يكون وزن مصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أولا وان كان مهموزا فهو يوجد من الفاء لاغير وهو يأتى من باب علم فقط نحو اوى يأوى صدره وزمانه ومكانه مأوى والاصل ماوى على وزن مفعل بالفتح وان كان غير المهموز فهو يأتى من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحو وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى ونحو فالمصدر والزمان والمكان على وزن مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والاصل مطوى ومقووى بتحريك الياء وانما حمل اللفيف المقرون على الناقص فى ذلك الحكم لانه كالناقص فى كون آخره حرف علة فحمل عليه (والمفروق) أى فاللفيف المفروق وهو الذى كان فاؤه ولامه حرفى علة (كالمعتل الفاء) أى يكون مصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزا أولا اما كونه مهموزا فيوجد فى العين فقط وهو يأتى من باب علم فقط نحو وئى يوأى فمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالكسر نحو موئى وأما كونه غير مهموز فيوجد فى ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وقى يقى والثانى من باب علم نحو وجى يوجأ والثالث من باب حسب نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعل بالكسر نحو موقى وموجئ ومولى وانما حمل اللفيف المفروق على المعتل الفاء فى ذلك الحكم لانه كالمعتل فى كون أوله حرف علة وكالناقص فى كون آخره حرف علة فحمله البعض فى ذلك الحكم على المعتل الفاء نظرا الى ذلك ومنهم الشيخ والبعض الآخر على الناقص نظرا الى ذلك ومنهم شارح المراح (وان كان الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا وسواء كان من الثلاثى أو الرباعى وسواء كان ذلك الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب الا أنك) أى الا أن الفرق بينهما عندك (أن تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد منها على صيغة اسم المفعول لان الفعل يقع فى كل واحد منها فصار كل واحد منها محلا للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما المصدر الميمى والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعى المجرد الصحيح غير المضاعف والمهموز نحو مدحرج بفتح الراء من المتعدى ومدرج بفتح الباء من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للمفعول لانه لايجيء اسم المفعول من اللازم الا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا أو زائدا وهذا قال الزنجانى وبحرف الجر فى الكل فكان يلزم الشيخ أن يشير الى هذا وأما المصدر من المضاعف منه نحو مزلزل ومزلزل به من

(واللفيف المفروق الخ) هذا عند المصنف وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهرى أيضا وفى كلام صاحب المفتاح ايماء اليه وان اعتبارهم بلام الفعل فى أمثال هذا الحكم يؤيده ولان كون حكم طوى مثل رمى يرجحه وأيضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه وان ثبت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك ببنان الابهام اعلم أن قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثى الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ماذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب الانام لانه من مزالق الاقدام وقد ضل عنه أكثر الاقوام قوله

اللازم ومجيب من مضاعفه من المتعدى ولا يجيء المهموز منه أيضا مطلقا وأما من المعتل نحو وسوس متعديا ولا يجيء لازما وأما من ملحقاته نحو جلبب من المتعدى ومحوقل ومحوقل به من اللازم ولا يجيء منها أى من الملحقات مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقا بنسبة ثلاثيها فخرج الجواب عن الاعتراض مثل قرددهور ول وكذا فاؤه وكذا الحكم فى كل المزيدات وأما الرباعى المزيد على الثلاثى المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدى ومجرب ومجرب به من أجرب لازما وموت وموت به من موت الابل لازما ولا يجيء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معدد والاصل معدد من أعد ومجيب من جيب ومحاد من حاد واما من مثاله نحو موعد من أوعد ومورم من ورم وموئب من وأب واما من أجوفه نحو مجاب فالاصل مجوب من أجوب ومقول من قول ومجاوب من جاوب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سمى ومجابى من جابى واما من مهموز الفاء نحو مؤدم من أدم وماول من أول ومؤاخذ من آخذ واما من المهموز العين نحو مسأر من اسأر ومرأس من رأس وموأل من وأل واما من المهموز اللام نحو مبدأ من ابدأ ومبوء من بوأ ومفاجأ من فاجأ واما من اللفيف المقرون نحو مروم من أر وفالاصل مرو و بالواوين ومن اليائى محى من أحيا فالاصل محيى وانما لم يعمل عمل الادغام فيهما لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوى فالاصل مقو و بالواوين قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا فى مجرده ومن اليائى محى من حيى وانما لم يعمل عمل الادغام فيهما كما مر لامتناعه هنا لان الواو الاولى واليا الاولى مدغم فيهما ومساوى من تساوى واما من اللفيف المفروق نحو مولى من أولى ومولى من ولى وموافى من وافى قلبت الياء كلها ألفا لوجود موجب القلب واما من الخماسى المزيد على الثلاثى اما من الانفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازما ولا يجيء منه المتعدى واما من الافتعال نحو مختير من اختير متعديا لانه بمعنى اتخذ وحتقر ومحتقر به من احتقر لازما واما من الافعلال نحو محمر ومحمر به بلا ادغام من احمر لازما ولا يجيء منه المتعدى واما من التفعل نحو منكسر ومنكسر به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا واما من التفاعل نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا واما من مضاعفها نحو منصب ومنصب فيه بلا ادغام من الانفعال لازما ولا يجيء منه المتعدى ومعتدد بلا ادغام من الافتعال متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجيب من التفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجايب بلا ادغام من التفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء المضاعف من الافعلال واما من مثالها نحو متصل من الافتعال فالاصل موتصل قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء فى التاء ومتوكل من التفعل ومتواجب من التفاعل وهذه الامثلة كلها من المتعدى ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الانفعال والافعلال واما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بالاقلاب من الانفعال لازما لا متعديا ومختير بالاقلاب من الانفعال متعديا لا لازما مع ورمعور به من الواوى ومبيض ومبيض به من اليائى من الافعلال لازما لا متعديا ومتزود من التفعل متعديا لا لازما ومتجاوب ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لا متعديا واما من ناقصها نحو منقضى ومنقضى عنه من الانفعال لازما لا متعديا ومنجى من الافتعال متعديا لا لازما ومرعو ومرعو عنه من الافعلال لازما لا متعديا ومتلقى من التفعل متعديا لا لازما ومتفادى من التفاعل متعديا لا لازما واما من لفيف مقرونها نحو منزوى ومنزوى به من الانفعال لازما لا متعديا

ومحتوى ومحتوى به من الافتعال لازما ومتعديا ولا يجيء اللفيف من الافعلال مطلقا واما كون مرعوى الفيها منه فزيف وكذا لا يجيء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى من التفعل متعديا لا لازما واما من اللفيف المفروق نحو متولى من التفعل متعديا لا لازما ولا يجيء ذلك مما سواه واما من الخماسي المزيد على الرباعي نحو متدحرج ومتدحرج به لازما ومتعديا ولا يجيء منه الوجوه التي ذكرتها في المزيد الثلاثي سوى المعتل المضاعف نحو متوسوس متعديا لا لازما وغيره نحو متزلزل ومتزلزل به لازما ومتعديا واما من ملحقاته نحو متجورب متعديا لا لازما ومتشيطن متعديا لا لازما ومتهوك ومتهوك به لازما ومتعديا ومتمسكن متعديا لا لازما ومتحلبب متعديا لا لازما واما من السداسي المزيد على الثلاثي نحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوشب ومعشوشب به لازما من الافعيعال ونحو مجلوذ ومجلوذ به لازما من الافعوال ونحو مقعنسس ومقعنسس به لازما من الافعنلال ونحو مسلنقى ومسلنقى عليه لازما ومغرندى ومسرندى متعديين من الافعنلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الافعيلال ولا يجيء من الوجوه التي ذكرناها في الخماسي المزيد على الثلاثي منها سوى الافعيلاء والاستفعال واما من الافعيلاء فيجيء منه الناقص لا غير نحو معرورى متعديا واما من الاستفعال فيجيء منه المضاعف نحو مستقر ومستقر به بلا ادغام لازما ومستحيب بلا ادغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستلئم والمهموز اللام نحو مستهزئ والمثال نحو مستوجب والاجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو مستهدى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدي لا اللازم واما من السداسي المزيد فيه على الرباعي نحو محرنجم ومحرنجم به لازما ومقشعر ومقشعر به بلا ادغام لازما ولا يجيء منهما الوجوه التي ذكرناها في الثلاثي لتعذر الوجوه وكل ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الابواب من قولنا فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول الى هنا مذكور في نزهة الطرفاء بعضها مصرح به وبعضها مفهوم وانما قيدنا بعدم الادغام والقلب في بعض هذه الوجوه لانه لو أدغم في موضع الادغام وقلب في موضع القلب اشترك الفاعل في اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمي (واما الفاعل منه) أي من الفعل الزائد على الثلاثي على التفصيل المذكور (بكسر العين) أي لو كسر عين الفعل من الامثلة المشتركة بين هذه الاربعة خصت للفاعل (واما الماضي) سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما وسواء كان لازما أو متعديا وسواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا (فلا يخلو من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع الى الماضي مستدرك فالاولى أن يتركه أو يذكره بالضمير (معروفا) أي معلوما أو مبنيا للفاعل وهو ما يسمى فاعله (أو مجهولا) أي غير معلوم أو غير مبني للفاعل بل هو مبني للمفعول وهو ما لم يسم فاعله (فان كان معروفا فالحرف الاخير منه مبني على الفتح) ما لم يعرضه شيء من الموانع يمنع عن ذلك كما يجيء عن قريب وانما بني الماضي على الفتح لفوات موجب الاعراب فيه وهو المشابهة التامة أي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقد فاتت اما كون بنائه على الحركة لمشابهته الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرب وضارب واما اختيار الفتحة لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به في موضعه وذلك هنا متحقق بالنسبة الى

(و) أما (الفاعل منه) أي من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو (بكسر العين) أي بكسر ما قبل الاخير الذي هو عين في الثلاثي وذلك لان الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضي) ثلاثيا أو زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من ان يكون الفعل) يعني الحدث الدال عليه بجزئيات الماضي (معروفا) بان يسند الى فاعل معلوم (أو مجهولا) بان يسند الى فاعل مجهول أو وصف الفعل بكونه معلوما أو مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجازا باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الاخير من الماضي) أي من فعل ماض مبني للمعروف (مبني على الفتح) لان الاصل في الافعال البناء ولم يبن على السكون مع انه أصل في البناء لمشابهته المعرب في الجملة أعني انه يقع نعتا للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب وبرجل ضرب فعدل به عن أصل البناء الى الحركة واختير الفتح لانه أخف للسكون لكونه جزء الالف فوق الفتح رعاية الاصل في الجملة

(معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوي من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله

(فى الواحد والتثنية) قوله (مذكرا كان أو مؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد فى بعض النسخ فحينئذ يؤول الواحد بذى الوحدة فيعم المؤنث ولابد من قيد الغائبين فكأنه اكتفى بافهامه مما ذكر فى الجميع (و) الحرف الاخير (مضموم فى جمع المذكر الغائب) اعارض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضى ضم ماقبله لاجل المجانسة (وساكن) آخره (فى البواقى) وهى جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون (٢٩) والتاء فيها ضمير الفاعل فلو لم يسكن ماقبله وهو

المضارع لكونها أخت السكون لانها جزء الالف فيتحرك بحركة هى قوية منه لاداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان (فى الواحد) أى فى الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر ووعد وعثر ومد وأخذ وغير ذلك من الثلاثى ومزيده نحو دحرج ودرجح وزلزل ووسوس ونحوها من الرباعى ومزيده أو مؤنثا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومدت وأخذت ودحرجت ودرجحت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجردهما ومزيدهما (والتثنية مذكرا كان أو مؤنثا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودرجحا وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما للمؤنث ومزيدهما للمذكر ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودرجحتا ونحو ذلك من مجردهما ومزيدهما للمؤنث (ومضموم) أى الحرف الاخير مضموم (فى الجمع المذكر الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو من العوارض التى تمنع كون آخر الماضى مبنيا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودرجحوا وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما وذكر لفظ الغائب قيد لكل ماسبق من المفرد والتثنية والجمع لان المفرد والتثنية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة الغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن فى البواقى) وذلك (عند اتصاله بالنون والتاء) الضميرين وهما من العوارض المانعة من كون آخر الماضى مبنيا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال فى آخره نحو دعى ورمى أو سبب الحذف فيه نحو دعوا ورموا ورعت ورمت (من جميع الابواب) وهذا قيد لكل ماسبق فى كون آخره مفتوحا أو مضموما أو ساكنا يعنى توجد هذه المذكورات فى جميع الابواب سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما أما مثال الفتح والضم فقدم واما مثال السكون عند اتصاله بالنون فنحو نصرن وعثرن ودحرجن ودرجحن وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما واما مثاله عند اتصاله بالتاء فنحو نصرت الى نصرنا ونحو دحرجت الى دحرجنا وغيرهما من مجردهما ومزيدهما وانما سكنوا آخره عند الاتصال بها فرارا من توالى الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة أعنى الفعل وفاعله (والحرف الاول منه مفتوح من جميع الابواب) أى سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثل النون فى نصر والعين فى عثر والدال فى دحرج ودرجح وغيرها من مجردهما ومزيدهما والهمزة فى أكرم والتاء فى تكسر وتدحرج وغيرها من مزيدهما (الا) هو استثناء من قوله والحرف الاول الخ لا من قوله فالحرف الاخير الخ أى لا يكون الحرف الاول مفتوحا من الماضى (من الابواب الخماسية والسداسية التى فى أولها همزة فانها همزة وصل) والاصل فى همزة الوصل الكسر لا الفتح والضم فيكون ذلك الحرف مكسورا وهى تسعة أبواب من المزيد الثلاثى نحو الانطعال والافتعال والافعلال من الخماسية والاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال والافعنلاء والافعنلال من السداسية وبابان من مزيد الرباعى الافعنلال أيضا والافعلال (وهمزة الوصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج وهمزة الوصل) مثل (همزة ابن وابنة وابنم وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وأيمن وهمزة الماضى) أى وهمزة الماضى

آخر الفعل يلزم توالى أربع حركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة وانه مهجور واختير ماقبل الضمير للاسكان لان الآخر محل التغيير ولانه مجاور لما يلزم منه التوالى فاسكانه أولى (من جميع الابواب) أى الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد فى الثلاثى والرباعى والمزيد عليهما (والحرف الاول) أى من الماضى أخر ذكره مع انه أنسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله بحث الهمزة (مفتوح من جميع الابواب) لان الابتداء محل الخفة خصوصا فى الفعل الثقيل معنى (الا) الابواب (السداسية) مطلقا (و) الابواب (الخماسية التى فى أولها همزة) فانها همزة (وصل) والاصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون أول الماضى مكسورا لذلك ثم أراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف ان ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج سميت بها لانها تجىء للتوصل بها الى النطق بالساكن لان مابعدها ساكن وان كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) أصله ابن وابنم مزيدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق (و) همزة (ابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست) أصله سنة حذفت الهاء لمناسبتها حرف العلة فى الخفاء ثم أدخلت همزة الوصل فى أوله ومعناه العز وقد يراد به خلقة الدهر (و) همزة (أيمن) وهو مطرد كما جزم آخرون عند البصريين من اليمن بمعنى البركة ومعنى قولهم أيمن الله لافعلن أى بركة الله قسمى لافعلن كذا وقد يحذف نونه وقد يكسر همزته والتصرف فى الكلمة دليل

افرادها أو جمع يمين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (وهمزة الماضى) أشار باعادة ذكر الهمزة

(فى الواحد) أى فى ذى الوحدة مذكرا كان أو مؤنثا كقوله تعالى بقرة لافارض وكذا قوله فى التثنية عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيدا الغائبين كما لايخفى اعلم أن المراد من الفتح ههنا أعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم فى قوله ومضموم فى جمع المذكر

الى شروعه لوقوعها آخر حرفا همزة ماذكر من الاسماء (م٠) العشرة سماعية وهمزة ماعداها اسما أو فعلا أو حرفا قياسية (و) همزة (المصدر والامر) قوله (من الخماسي والسداسي) قيد للثلاثة (و) همزة (أمر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس وفي كلمه اشارة الى المختار ان أداة التعريف اللام وحدها ثم شرع في بيان حكم همزة الوصل ليثبت في ضمنه مدعاه وهو كسر أول الماضي من السداسي وبعض الخماسي فقال (وهمزة الوصل محذوفة) أي تحذف من اللفظ (في حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن الذي بعدها (ومكسورة في الابتداء) لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر لانه لما لم يدخل القبيلتين من المعرب وهما المضارع وغير المنصرف صار أقرب الى البناء من الفتح والضم وأنسب في الابدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح أول الماضي معها ثم لما لم يوجد الحكم الاخير في بعض همزة الوصل استثنى بقوله (الا ما اتصل) أي الا همزة اتصلت (بلام التعريف و) همزة (أيمن فانهما) أي الهمزتين (مفتوحتان في الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل الهمزة في لام التعريف للقطع وسقوطها في الوصل لكثرة الاستعمال (وما يكون) عطف على ما اتصل أي والا همزة تكون (في أول الامر الحاضر من يفعل بضم العين فانها) أي تلك الهمزة (مضمومة في الابتداء تبعا للعين) نحو أنصر يعني لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والساكن ليس بخارج (وكذلك) همزة الوصل (مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي) نحو انفعل وافتعل (والسداسي) نحو استفعل واحرنجم بها هربا من الخروج المذكور ولما فرغ من بيان معلوم الماضي شرع في مجهوله بقوله (وان كان الفعل مجهولا فالحرف الاخير منه) يعني من الماضي (يكون مثل

السداسية والخماسية من مزيد الثلاثي والرباعي (والمصدر) أي وهمزة المصدر التي كانت في أول ماضيه همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدا كهمزة اكراما وانقطاعا واستخراجا واقشعرارا وغيرها (والامر) أي وهمزة الامر التي احتيج اليها عند حذف حرف المضارعة لاخذ الامر (من الخماسي) نحو انقطع وغيره (والسداسي) نحو استخرج وغيره (والامر الحاضر من الثلاثي) سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا الا ان كان عين مضارعه مضموما فلا تكون همزته مكسورة وان كانت همزة وصل كما سيجيء عن قريب مع علة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب (والهمزة المتصلة بلام التعريف) أي هي همزة وصل أيضا كالرجل والغلام والفرس وغير ذلك وانما قال المتصلة بلام التعريف احترازا عن الهمزة المتصلة بلام الجنس نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فانها همزة قطع لا وصل عند البعض واختاره الشيخ (وهمزة الوصل) هذا القول يستدرك بل الاولى أن يقال فان هذه الهمزات ونحوها (محذوفة في الوصل) أي عند وقوعها بين حرفين أحدهما أول الكلمة (ومكسورة في الابتداء) لان الاصل في همزات الوصل الكسر كما مر ذكره وذلك أن همزة الوصل ساكنة والاصل في تحريك الساكن الكسر ولا يكون أول الحرف الذي هو همزة في ماضي الخماسي والسداسي مفتوحا كما كان كذلك في غيرها فلهذا استثنى هذا الحكم في هذه الابواب من ذلك الحكم في تلك الابواب بقوله (الا) هو استثناء من قوله وهمزة الوصل مكسورة في الابتداء أي لا تكون همزة الوصل مكسورة في بعض المواضع وان وقعت في الابتداء وهي همزة (ما اتصل بلام التعريف) كالرجل وغيره (وهمزة أيمن فانهما) أي الهمزة التي اتصلت بلام التعريف وهمزة أيمن (مفتوحتان في الابتداء) أما همزة أيمن فلانها جمع يمين وهمزتها للقطع في أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا الى الاصل وتحرك بأخف الحركات وهو الفتح للنقل وأما همزة التعريف فلكثرة استعمالها أيضا تحرك بأخف الحركات وهو الفتح هذا على قول سيبويه حيث جعلها للوصل لهذا بعدما كانت للقطع وأما على قول الخليل فلا يرد هذا الاشكال لانها همزة قطع عنده ولم تجعل للوصل أما سقوطها حالة الدرج عنده فلكثرة الاستعمال دفعا للثقل لا لكونها للوصل (وما تكون) أي الهمزة التي تكون (في أول الامر من) باب (يفعل بضم العين) في مضارعه (فانها مضمومة في الابتداء) وان كانت همزة وصل (تبعا للعين) نحو انصروا اكتب وغيرهما وقيل انما لم تكسر همزته مع أنها للوصل لان بتقدير الكسر يلزم الخروج عن الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل أما الحرف الساكن بعدها لا يكون حاجزا حصينا فكان كانه لم يوجد فيلزم ذلك (وكذلك مضمومة) أي همزة الوصل مضمومة من الخماسي كما مر (في الماضي المجهول من الخماسي) نحو انفعل وافتعل وغيرهما من الخماسي (والسداسي) نحو استفعل وافعوعل وغيرهما من السداسي المزيد على الثلاثي واحرنجم ونحو من السداسي المزيد على الرباعي وانما فعل ذلك لان همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وانما قلنا تتبع فيما بعدها ولم نقل للفرق بين المجهول والمعلوم لان الفارق بينهما ليس همزة بل ضم ما بعدها كما سيجيء وهو يتبعها في الضم (وان كان الفعل) من الماضي (مجهولا فالحرف الاخير منه) أي من ذلك المجهول (يكون مثل

مايكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والحروف التى قبل الاخير) أى قبل لام الفعل (مكسورة) أبدا (والساكن) فى معلومه (ساكن) فى مجهوله (على حاله ومابقى) مما ذكر اعنى الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى أو الحرف الاول مع (٣١) أول المتحرك منه فى الخماسى والسداسى (مضموم)

ما يكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح مالم يمنع مانع أيضا لانه لافرق بينهما فى هذا الحكم نحو نصر ودحرج وغيرهما من مجردهما ومزيدهما (والحروف التى قبل الآخر) أى قبل لام الفعل (مكسورة) كالصاد فى نصر والراء فى دحرج وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما (والساكن ساكن على حاله) وهكذا انما يوجد فى الثلاثى المجرد اذا اتصل بالنون والتاء الضميرين وهو الحرف الاخير كما فى المعروف نحو نصرن وغيره ونصرت الى نصرنا وأشباهه وأما فى الرباعى المجرد والمزيدات فيوجد ذلك قبل الاتصال بهما نحو الحاء فى دحرج والكاف فى أكرم والسين والتاء فى استخرج وغيرها كما فى المعروف ويعد الاتصال بهما يسكن فى الرباعى والمزيدات ما يسكن فى الثلاثى باتصالهما والساكن الذى يوجد قبل اتصالهما باق على حاله نحو الحاء والجيم فى دحرجن الى دحرجت دحرجنا والكاف والميم فى أكرمت الى أكرمنا والسين والتاء والجيم فى استخرجن الى استخرجنا وغيرها كما فى المعروف (ومابقى) وهو الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى المجردين نحو النون فى نصر والدال فى دحرج وغيرهما والهمزة ومابعد الساكن بعدها فى المزيدات كالفاء مع الهمزة فى انفعل والتاء مع الهمزة فى افتعل والتاء مع الهمزة فى استخرج وغيرها (مضموم) وانما فعل ذلك فرقا بين المعروف والمجهول (وأما المضارع فهو الذى يكون فى أوله حرف من حروف أتين) أو أنيت أو نأتى نحو ينصر وتنصر وأنصر ونتصر وكذا فى الرباعى والمزيدات وانما زيد فى الاول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضى نحو نصرا ونصرن ونصرت وفى الياء لالتباس الا أنه لم تزد فيه تبعا لاخوانه وانما جعل مستقبلا بالزيادة لان بتقدير النقصان يبقى على أقل من القدر الصالح للكلمة وانما زيد فى المستقبل دون الماضى لان الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضى فاعطى السابق للسابق واللاحق للاحق وانما لم يتحرك كل حروفه لئلا يلزم توالى الحركات الاربع فى كلمة واحدة وانما سكن ما بعد حرف المضارعة دون غيره لان توالى الحركات الاربع يلزم منه فاسكان ماهو أقرب منه يكون أولى فلذا سكن الراء فى نصرن ونصرت ونحوهما (بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضى) وهذا احتراز عن الكلمة التى يكون فى أول ماضيها ياء نحو يسر أو تاء نحو تكسر أو همزة نحو أكرم أو نون نحو نصر فان هذه الحروف وان كانت من حروف أتين لكن لا تكون هذه الكلمات مضارعا بهن لانهن لم يصرن زوائد فيهن على الماضى (وحروف المضارعة مفتوحة فى المعروف) سواء كانت فى الغائب أو الغائبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو فى المخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو فى نفس المتكلم وحده أو مع غيره وانما فتح حرف المضارعة تخفيفا ولان بتقدير الكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم واعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن الامر بالعكس لكثرة استعمال المعروف بالنسبة اليه فلم يعط له ماهو أثقل الحركات وهو الضم (من جميع الابواب) أى سواء كان من المجرد الثلاثى أو الخماسى أو السداسى مطلقا الا الرباعى مطلقا فانه قال مستثنيا (الامن الرباعى أى رباعى كان) أى سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا على الثلاثى بزيادة حرف

انما اختير ضم الاول وكسر ماقبل الآخر فى المجهول لان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ غريب عن أوزان الكلام لتنبئ غرابة اللفظ عن غرابة المعنى (وأما المضارع) فروع فى ثانى الوجوه الستة وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة لانه سمى به لمشابهته اسم الفاعل لفظا أى من حيث الحركات والسكنات ومعنى أى من حيث ان المتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلى واستعمالا أى من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب أو يضرب ودخول الام الابتداء نحو ان زيدا لقائم أو ليقوم (فهو) أى الفعل (الذى يكون فى أوله حرف من حروف اتين بشرط أن يكون ذلك الحرف) تذكير اسم الاشارة بتاويل الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) أى على ماضى نوعه فمثل أكرم وتكسر لا يكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز المضارع من ماض مثله لا قصد تعريفه حتى يتوجه سؤال تخصيص المضارع بالتعريف (وحروف المضارعة) وهى حروف أتين كما أشار اليها (مفتوحة فى) المضارع (المعروف) اختيارا للاول بالاخف (من جميع الابواب) من الاصلى وذى الزيادة (الامن الرباعى أى رباعى كان) أى سواء كان

الغائب ليشمل نحو غزا وقوله (فهو الذى فى أوله) أى المضارع هو الفعل الذى فى محل أوله وضمير أوله راجع الى الموصول وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظى والتقديرى فنحو يحمر تقديره يحمر بالكسر قوله

(فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) أي في الرباعي اذمن جملته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تكسر بدل الضم لان ثقلته هنالك أكثر من الضم بشهادة الذوق ولا اشكال بضم بهريق لانه رباعي والهاء مزيدة على خلاف القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسورة) لتغاير الفرع الاصل أعني الماضي (في الرباعي والخماسي والسداسي الامن يتفعل و يتفاعل) من مزيد الثلاثي (و يتفعلل) من مزيد الرباعي و يقاس عليه ملحقاته (فانها) أي ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الابواب تعويضا باتي السكون أعني الفتح عن سكون الثاني وجبر اللخفة الفائتة من الطرف الاول (وفي المجهول حروف المضارعة مضمومة) لان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا (٣٢) مع ان في غير الضم مزيدة الفرع على الاصل وهو مجهول الماضي فان أوله يضم كمر (والساكن) في معروفه (ساكن على حاله) في المجهول لعدم موجب التغيير (ومابقي) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) أي كل اثنين أو أكثر (ماعدا لام الفعل) أي الحرف الاخير (فانهم رفوعة في المعروف والمجهول) بالعامل المعنوي وهو هنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل في كونه صفة للنكرة وارتفاعه اما بالضمة لفظا أو تقديرا أو بحروف قائمة مقام الحركة وهو نون التثنية وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التانيث فماقبلها ساكن على البناء خارج بقوله ومابقي فلذا لم يستثن اياها عن حكم الرفع و بالجملة اللام المتحركة مرفوعة (مالم يكن) أي لم يوجد (حرف ناصب) وهي أربع أن للمصدر وان للتاكيد النفي و كي للتعليل واذن للجواب والجزاء (ينصبها) الهاء عائد الى اللام و ينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعموم كما في قوله تعالى * ولا طائر يطير بجناحيه * أو استئناف كأنه قيل ما يكون عند الناصب فاجاب بانه ينصبها (أو جازم) أطلقه ليعم الاسماء المنقوصة التي بمعنى ان والحروف الخمسة وهي لم ولما وهما تقلب المضارع ماضيا ونفيه الا ان في لما استغراق وفيه توقع أي يستعمل أكثر ما فيما فيه رجاء فان معنى لما يضرب انه لم يقع الضرب الى الآن ولكن وقوعه متوقع و يجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال ان لما يضرب و يقال ان لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله وان للشرط والجزاء ولام الامر لطلب الفعل ولا للنهي عنه (يجزمها) أي يجزم لام الفعل وهذا اما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لان

واحد (فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج و يكرم و يطرح و يقاتل وانما فعل ذلك في هذه الابواب لان الرباعي فرع الثلاثي والضم أيضا فرع الفتح فاعطى الفرع للفرع وقيل انما ضم فيهن لقلة استعمالهن وأما الفتح في الخماسي والسداسي مع أنهما فرع الثلاثي و يقل الاستعمال فيهما لكثرة حروفهما ولو ضم لادى الى الجمع بين الثقيلين وأما الضم في بهريق لانه من الرباعي لا من الخماسي فان أصله يريق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسور) في المعروف (في الرباعي) نحو يدحرج و يكرم بكسر الراء فيهما وكذا غيرهما (والخماسي) نحو ينقطع بكسر الطاء وغير ذلك (والسداسي) نحو يستخرج بكسر الراء وغير ذلك (الامن يتفعل و يتفاعل) من الخماسي المزيد على الثلاثي (و يتفعلل) من الخماسي المزيد على الرباعي (فانه) أي ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الابواب الثلاثة فيكون الفارق في هذه الابواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة وفي الرباعي كسر ماقبل لام الفعل وفي غيرهما فتح حرف المضارعة وكسر ماقبل الآخر (وفي المجهول) من المضارع (حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على حاله) أي الساكن الذي في المعروف يكون ساكنا في المجهول أيضا اذ لا فرق بينهما في ذلك (ومابقي) أي ماعدا حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أي من جميع الابواب نحو ينصر بضم الياء وسكون النون الذي هو ساكن في المعروف وفتح الصاد وغير ذلك من الثلاثي المجرد ونحو يدحرج بضم الياء وسكون الحاء الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي المجرد ونحو يكرم بضم الياء وسكون الكاف الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي المزيد على الثلاثي وكذا الخماسي والسداسي منهما (ماعدا لام الفعل) وهو في معنى الاستثناء من قوله ومابقي مفتوح كله أي مابقي مفتوح الا لام الفعل (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) اذ لا فرق بينهما في ذلك (مالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول واعلم أن ناصب المضارع أربعة أن للمصدرية نحو أن تنصر واشباهها ولن لتاكيد النفي في المستقبل نحو أريد لن تذهب وغير ذلك وكي للتعليل نحو جئتك كي تكرمني ونحوه واذن جوابا للقول و جزاء للفعل نحو اذن أكرمك ان قال انا آتيك وغير ذلك ولهذا أنشد بعض المعلمين قوله * هذي ناصبات الفعل أربع ياغلامي فاعلمن * ان للمصدر ان للتأكيد كي للتعليل للجواب اذن * (أو جازم يجزمها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول أيضا واعلم ان جازم المضارع

(يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ماذكره قوله (فانهم رفوعة) اما بحركة الضم سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون واعلم أنه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصل بهما نون جمع المؤنث واللاحق به نون التاكيد لان الاول مبني على السكون والثاني على الحركة قوله

ذلك بعد خروج المضارع الى معنى الانشاء فكأنه لا يلحق المضارع (وأما الامر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (والنهى) وهو طلب الترك أو الكف عن الفاعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد ان معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لانه يغير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (الا انهما) أى الامر غير معروف أمر الحاضر والنهى مطلقا (يجزمان) بدخول لام الامر ولا الناهية (وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) (٣٣) غائبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (واحدة المخاطبة) لانها نون اعراب فاتم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة (وفى البواقى) أى علامة الجزم فى غير الاصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) قوله (الصحيحة) صفة اللام فان أسماء الحروف مؤنث سماعى فيدخل فى حكم السكون غير معتل اللام مثالا أو أجوف أو غيرهما (وسقوط لام الفعل المعتل) يعنى علامة الجزم فى الناقص واللفيف سقوط لامه لانها حرف علة وهى بمنزلة الحركة فى قبول التغيير خصوصا اذا وقع فى الآخر الذى هو محل التغيير فتحذف بالجازم (سوى) استثناء منقطع اذ المستثنى غير داخل فيما قبله أى لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت فى الجزم وغيره) من النصب والرفع نحو ان يضربن لانها ليست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو فى جمع المذكر فتثبت على كل حال (وأمر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل (تحذف منه) أى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا

خمسة لم تقلب معنى المضارع الى الماضى وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستغراق وفيها توقع أى طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب وان فى الشرط والجزاء نحو ان تدخل أدخل ولا فى النهى نحو لا تعلم ولام الامر نحو لينصر ولهذا قال وأنشد بعض المعلمين بعض المشتغلين قوله

جازمات الفعل خمسة يا غلام * لم ولما وان ولا واللام

(وأما الامر) أى أمر الغائب (والنهى) سواء كان للغائب أو للحاضر (فانهما يكونان على لفظ المضارع) أى فى الحركات والسكنات (الا انهما يجزمان وعلامة الجزم فيهما) أى فى الامر والنهى (سقوط نون التثنية) سواء كان تثنية المذكر أو المؤنث نحو لينصرا ولا ينصرا فى الغائب أصلهما ينصران ولتنصرا ولا تنصرا فى الغائبة أصلهما تنصران وفى المخاطب والمخاطبة تدخل لا نحو لا تنصرا أصله تنصران ولا تدخلهما لام الامر فى المعروف مفردا كان أو مثنى أو مجموعا لكثرة استعماله وتدخل فى المجهول نحو لتنصر القلة استعماله (وجمع المذكر) أى علامة الجزم فى جمع المذكر سواء كان للغائب أو المخاطب سقوط نونه فى أمر الغائب والنهى أيضا نحو ليضربوا ولا يضربوا فى الغائب أصلهما يضربون وفى المخاطب لا تضربوا أصله تضربون ولام الامر لا تدخل فى المعروف كما مر (والواحدة المخاطبة) أى علامة الجزم فى الواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تضربى أصله تضربين (وفى البواقى) وهى المفرد المذكر سواء كان غائبا أو حاضرا والمفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام الفعل نحو ليضرب ولتضرب ولا يضرب بالجزم فى الغائب والغائبة ولا تضرب فى الحاضر (وسقوط لام الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أى علامة الجزم فى الناقص سقوط لام الفعل لان حروف العلة ضعيفة لا تتحمل الاعراب بالحركات سوى النصب فحذفت بالجازم علامة له نحو ليغز ولا يغز ولتغز ولا تغز وغيرها من الواوى ومن اليائى نحو ليرم ولا يرم ولترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تغز ولا ترم فى الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فان نونه ثابتة فى حالة الجزم) أى ليضربن ولا يضربن فى الغائبة ولا تضربن فى الحاضرة (وغيره) أى غير الجزم وهو الناصب أى تسقط به كل نون تسقط بالجازم سوى نون جمع المؤنث فانها لا تسقط بالجازم ولا بالناصب لان نونها ليست بنون الاعراب بل نونها ضمير كالواو فى الجمع المذكر تثبت فى كل الاحوال فلم تعرب فلا يظهر عملهما فيها بخلاف نون غيرها حيث كانت للاعراب لا ضمير افيظهر عملهما فيها وانما حمل الناصب على الجازم فى حذف النون الاعرابية لوجود ذلك فى الكلام المجزوم وهو قوله تعالى فان لم تفعلوا وان تفعلوا الاول مجزوم والثانى منصوب (وأمر الحاضر المعروف) أى الطريق فى أخذ الامر الحاضر المعروف (أن تحذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء

(اما الامر) أى الغائب والمتكلم المعروفان أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله (والنهى) أى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف أو المجهول قوله (سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر ولياخذ ولعبد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماؤها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض النسخ على التذكير فالاولى أن يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والامر على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله

و) أما (ان كان متحركا فتسكن آخره) يعني يكتفى باسكانه ولا يؤتى في أوله بهمزة الوصل لعدم المقتضى نحو عد من تعد وحرب من تحرب ونحوهما (وهو) أي الامر الحاضر المعروف (مبني على الوقف) والسكون لا من عامل لان الاصل في الافعال البناء ولا مشابهة بينه وبين المعرب أعني الاسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضي فبني على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا حذفت لام الامر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبني على الوقف كالمجزوم في اللفظ) أي في قطع آخره عن الحركة لا في الحقيقة لان سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه (وأما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث أخره عن الامر والنهي لانهما أكثر تصرفا منه وكثرة التصرف أصل في الفن (فينظر في عين الفعل الماضي) هذا يشعر بان اسم الفاعل مشتق من الماضي عنده وقوله في المعتلات وكان أي أصل قائل في الماضي قال يقوى ذلك فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما في ان يستعمل فيهما وقع ويحتمل ان يوافق الجمهور في أخذه من المضارع والنظر الى عينه لكونه أسهل ضبطا ولذا لم يقل فيما بعد وكان في الاصل قال ثم انه أراد باسم الفاعل ما يعم الصفة المشبهة ولذا أورد أوزانه نحو احمر ونبه على كثرة أوزانها في بحثه والمشهور انها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوي ليس غرض الصرفي (فان كان) عين ماضيه (مفتوحا وزنه ناصر) أي فاعل غالبا نحو ضارب وفاتح (وان كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل يأتي أيضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) أي فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل بسكونها

(واما الفاعل) اعلم أن الفاعل عند المصنف ما يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذي به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله (فينظر) فيه اشارة الى أن الفاعل مشتق من الماضي وقد صرح به في المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق من المضارع واعلم أن ما ذكره من أوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعي سوى فاعل ومفعول الا ترى أنه قد يجيء من مفتوح عين الماضي نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على حلوبة والمبالغة على بجاب قوله

بالساكن أولانها عوض عن حرف المضارعة عند البعض فوضعت موضعه نحو أضرب وما أشبهه (وان كان) أي ما بعد حرف المضارعة (متحركا فتسكن آخره) أي الطريق في أخذ أمر الحاضر فيما اذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا ان يبتدأ بحركة ما بعده فيسكن آخره نحو عد ودحرج وغير ذلك (وهو) أي أمر الحاضر (مبني على الوقف والمبني على الوقف كالمجزوم في اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين معرب مجزوم لا مبني ولكل متمسكات تركتها حذرا عن الاطناب (وأما الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي فان كان عينه مفتوحا فوزنه فاعل نحو ناصر وضارب) ونحوهما غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وانما اعتبر في ذلك عين الماضي دون المضارع لان الماضي أصل والمضارع فرع فاعتبار العين في الاصل أولى من اعتباره في الفرع وانما اعتبر العين في ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما ومن اختلافها اختلف وزن الفاعل بالاستقراء فطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الالف لخلفها بالنسبة الى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين وان كان الحق أن يزاد العوض مقام المعوض وهو الاول لوجود مانع يمنع عن ذلك لانها لو زيدت في الاول يصير مشابها بالمتكلم في المضارع وماضي باب الافعال فزيدت في مكان أقرب اليه لاداء حق ما وجب فعله بقدر الامكان ولهذا لم تزد في الآخر ولا بين العين واللام وقيل انما لم تزد في آخرها لدفع الالتباس أيضا لان في الآخر يلتبس بالتثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمبالغة لان الابهام يترك كثيرا وكسر عينه فيما اذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لان بتقدير الفتح يصير مشابها بماضي المفاعلة وبتقدير الضم يتقل نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن أبقى مع ذلك للضرورة لان الالتباس بالامر أولى من الالتباس بالماضي ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك فيه أما وجه الاولوية من الاول فلان هذا الالتباس التباس الشيء بما يشابهه بحيث ان الامر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضي على تقدير الفتح لان المشابهة بينهما ليست كذلك وأما وجه الاولوية من الثاني فلان هذا الالتباس قد يزول بالابهام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وانما أخذ من المضارع دون الماضي لكونه مشتقا منه بالاستقراء ولكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضي حيث لا يكون كذلك (وان كان) أي عين الفعل الماضي (مضموما فوزنه) أي وزن اسم الفاعل (عظيم) على وزن فعيل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر لان الفعيل قد يكون للمفعول والمصدر نحو جريح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الخاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الخاء فيهما

وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الخاء وهذا الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والمصدر لان الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يجيء للمصدر نحو قتل (وان كان) أى عين الفعل الماضى (مكسورا فوزنه من) الفعل (المتعدى عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (ومن) الفعل (اللازم يأتى على أربعة أوزان) أحدها على وزن فعيل (نحو مريض) من مرض يمرض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر كما بيناه فى عظيم (و) الثانى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (زمن) من زمن يزمن بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما ذكرناه فى ضخم (بفتح الزاى وكسر الميم و) الثالث على وزن افعل نحو (احمر للمذكر) مفردا من حمر يحمر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ومنه احول واحمق واخرق وآدم وارعن واسمر وأعجب وأعجز ومنه أعجم عند الاصمعى وهذه الاسماء كلها من فعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والضم فى عينهما فيهن لغة (وحمراء بالمد) أى بمد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية احمر احمران وتثنية حمراء حمراوان) فكان تصريفه أحمر احمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن فعلان نحو (عطشان للمذكر) مفردا من عطش يعطش بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) فكان تصريفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش ومنه ريان ريانان رواء ريا ريان رواء واعلم أن هذه الاوزان الاربعة للصفة المشبهة ويجيء أوزانها على غير هذه الاوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو قتل وثانيها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب وخامسها فعل بفتح الفاء والعين وكسرها نحو خشن وخشن وهذان الوزنان يصلحان للمصدر أيضا نحو طلب وسادسها فعال بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ذهاب وسابعها فعال بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ان اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث والصفة المشبهة ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به ان الصفة المشبهة لا تشتق الا من الفعل اللازم واسم الفاعل أعم منها (واختصرت بذكر ما يمكن ضبطه من الفاعل وتركت ما عداه) أى اسم الفاعل يأتى على أوزان غير ما ذكره الشيخ نحو مشمل من شمل يضم الميم على وزن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين وبيوت من بيت بفتح العين على وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين ومالك من ملك بفتح اللام على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجيء من فعل بفتح العين وحريص من حرص بفتح الراء على وزن فعيل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجيء من

(وان كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه من المتعدى عالم) أى فاعل (ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان) فعيل وفعل وافعل وفعلاء (نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم واحمر) وهو (للمذكر) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وحمراء) بالمد (للمؤنث) مفردة (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع فى بيان صيغته لزيادة غرابته (وتثنية احمر احمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة واوا على غير القياس وعطشان للمذكر المفرد (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفردة (وجمعهما) أى جمع عطشان وعطشى (عطاش بكسر العين) باستواء جمع المذكر والمؤنث أيضا (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لنسبة الذات الى صفة غريزية أوزان غير ما ذكر فقيل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صعر وجنب وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع وفعيل بفتح العين وكسرها نحو شيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور وابلج وغضبان ولعدم انحصار الاوزان فيما ذكره قال (واختصرت) بحث اسم الفاعل (بذكر ما يمكن ضبطه من أوزان الفاعل (وتركت ما عداه) أى ما عدا ما يمكن ضبطه حذرا من الاطالة وفى كلامه اشارة الى ان أكثر أوزانه سماعى بل القياس هو وزن فاعل

(وأما) اسم (المفعول) وهو اسم لذات من وقع عليه الفعل (من جميع الثلاثى) أى سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا فوزنه (مجبور وكثير) أى وزنه اثنان قياسى وهو مفعول وسماعى وهو فعيل غير ان اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسير بالسين بمعنى المكسور على كثير (٣٦) بالثاء ثم وزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فاذا كان للمفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل أى مقتولة وان لم يذكر الموصوف فلابد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وكذا اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث سواء كانا جريا على الموصوف أولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة أى ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثى فى) بحث (المصدر الميمى) أى بينا هناك بمناسبة انهما مما فوق الثلاثى بابدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير ماذكر ولا نتعرض له هنا لكن ينبغى ان يعلم ان الفاعل والمفعول قد يشتركان فى الصيغة بسبب الاعلال والادغام والفرق بالاختلاف التقديرى نحو مختار أصله مختير بكسر الياء فى الفاعل وفتحها فى المفعول ونحو منحاب أصله منحاب بكسر الباء الاولى فى الفاعل وفتحها فى المفعول هذا اذا كان الفعل متعديا وأما اذا كان لازما فالمفعول يعرف باتيان حرف الجر نحو منصب فيه ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة أى بمعنى التكثير والتكثير يخالفه لاوزان ما لم يوضع للمبالغة أتم بحثها بذكرها بقوله

فعل بفتح العين كما ذكرنا واشيب من شيب بفتح الياء على وزن افعل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لا من فعل بفتحها وهو يجىء منه كما ذكرنا فهذه الاوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين نحو سهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما مما ذكرناه فى الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره فى فعل بكسر العين وهو يجىء من فعل بضم العين كما ذكرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وتعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما مما ذكرناه فى الصفة المشبهة وعر أصله عرى على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين اعل كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا والحاصل ان أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة فى الاصح من الثلاثى المجرد غير أوزان المبالغة منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت كلها من قولنا واعلم ان هذه الاوزان الاربعة الى ههنا فاجتهد فى استخراجها وعشرة أوزان منها مشتركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا الى هذا (وأما المفعول من الثلاثى) سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسير) على وزن مفعول وفعيل وطريق أخذه ان تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو فى كونهما شفويتين وانما لم يزد من حروف العلة للتعذر أما الالف فللتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلعدم زيادته فى الاول وأما الياء فلئلا يلتبس بالمضارع فصار مفعل ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الافعال فصار مجبر على وزن مفعل ثم ضم الباء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانعدام مفعل بضم العين بغير التاء فتولدت منه واو فصار مجبور وأما وزن الفعيل فمشترك بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق بينهما أن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف وبالموصوف يفرق بينهما لانه لا تدخل الهاء فى مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل اذا ذكر بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته والفارق بينهما الموصوف فقط واذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا اذ الهاء دخلته فى المؤنث نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة بالموصوف وبغيره الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء وكذا رحيم ورحيمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثى) سواء كان رباعيا مزيدا أو خماسيا أو سداسيا أجوف أو مضاعفا متعديين (فى المصدر الميمى) والزمان والمكان وذلك بقلب العين ألفا أو بادغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع فى الاجوف ومجاب ومنحاب ومستحب فى المضاعف يصلحن للفاعل والمفعول والمصدر الميمى والزمان والمكان لكن الفرق بينهما اختلاف التقدير وهو كسر العين للفاعل وفتحها للمفعول وغيره فاذ لا يعلم الا بعد نقض قلب العين وفك ادغامه لان

(وكسير) بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ بدله كثير والاصح هو الاول كما لا يخفى قوله (من الزوائد على الثلاثى) الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال ألف أكرم زائد ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب أى كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته قوله هذا

(وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (مجهول) لكثير الجهل وزن فعول اذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبعير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصدق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل بضم الغين والفاء) لكثير الغفلة وفعل يجئ للصفة أيضا نحو جنب (ويقظ بفتح الياء وضم القاف) مبالغة يقظان فى مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أى مستيقظ حذر ويقظ من نومه فهو يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر بالمطر أى تسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة الكثير أى فى الكلام فان أصل الكثرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغة فيهما (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من (٣٧) الوزن الاخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) أى لمبالغة المفعول قال فى مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفى قوله من الوزن الاخير تعميم للحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الهاء أى كثير الضحك وضحكة بسكونها أى يضحك منه كثيرا ومن أوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أى البليغ فى العجب ومجزم لكثير الجزم أى القطع وعلامة لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية فى القصص ومجذامة لكثير القطع للمودة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء وهو الرواء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال فى عرائس المحصل الفروقة الخائف الذى اشتد فزعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة فى الذم انتهى والتطسير بكثير التراف سهو ومن أوزانه فيعول نحو قيوم أصله قيوو م من أقام الامر اذا حفظه ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والاوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير ويستوى التذكير والتأنيث أيضا فى فعول ومفعيل ومفعال الا عدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض فى الاول وحمل النظير على النظير فى الثانى وما عدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بان نذكر على طريق التتمة نبذا من الوجوه التى ترشد ذكرها الطالب على ضبط المشتقات فنقول أولا قد عرفت ان المصدر الميمى وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة يشترك غالبا فى الصيغة مع اسم الزمان الذى هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذى هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل الا ان المصدر الميمى كغير الميمى لا يصرف اذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث أو ان كلا من الزمان والمكان يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه فى الثلاثى مفاعل نحو مضارب وفى المزيدات بالالف والتاء نحو مستخرجات ويجئ المكان بالتاء على غير القياس نحو المسعاة والمظنة ثم نشرع فى سائر الوجوه * اما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يبنى الا من الثلاثى المتعدى وصيغته مفعل ومفعال ويصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثى وقد يأتى على مفعلة نحو مكنسة ووزن مفعل ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل

هذا الالتباس يحصل بهما ويزول بنقضهما وقد أشرت الى أمثلة هذا كله فى بحث قوله وان كان الفعل زائدا الى قوله والفاعل منه بكسر العين فلا نعيدها قيل هذا القول منه هذا مستدرك لانه يعلم من ذلك القول وجوابه أنه صرح به للمبتدئين وانما قلنا أجوف أو مضاعفا لان ذلك لا يتصور الا فيهما وانما وصفنا الاجوف والمضاعف بقولنا متعديين لانهما لو كانا لازمين يفرق المفعول من هذه الاربعة بزيادة حرف الجر ولانه لا يأتى الا به كما أشرنا الى ذلك (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (مجهول) لكثير الجهل على وزن فعول وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث اذا ذكر بالموصوف والا لا اذ الهاء لا تدخل فى المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بالموصوف ونحو مررت بشكور وشكور بغيره فالفارق بينهما الموصوف فقط واذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أولا لان الهاء تدخل فى مؤنثه نحو مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة وبغير حلوب بغيره فالفارق بينهما الموصوف والهاء (و) منها (صديق) وفسيق لكثير الصدق والفسق على وزن فعيل بكسر الفاء والعين مع تشديد العين (و) منها (كذاب) وصبار لكثير الكذب والصبر على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (و) منها (غفل) لكثير الغفلة (بضم الغين والفاء) على وزن فعل بضم الفاء والعين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو جنب (و) منها (يقظ) لكثير اليقظة (بفتح الياء وضم القاف) على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين (و) منها (مدرار) ومسقام لكثير الدر وهو مطر ضعيف القطرة ولكثير السقم على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (و) منها (مكثير) ومعطير لكثير الكلام والعطر على وزن مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمد (و) منها (لعنة) وضحكة لكثير اللعنة والضحك (بضم اللام وفتح العين) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين (فان أسكنت العين من الوزن الاخير) وهو قوله لعنة (صار بمعنى المفعول) وفيه نظر لان لعنة بضم اللام وسكون العين على

والمدق والمكحلة والمحرضة ليس بقياسي ولذا قال بعضهم ان نحوها اسم لآلة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الآلية فليست باسم آلة اصطلاحي واما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كمية الحدث وبناء النوع ما وضع ليدل على كيفيته وصيغتهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرها للنوع اما من الثلاثي ان كان مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهة واحدة ومحمدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة في النوع ومما فرق الثلاثي ان كان مصدره غير ثلاثي فبزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستخراجة وتدحرجة واحرنجامة وان كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضا مع التوصيف نحو اجارة واحدة ودحرجة واحدة واستقامة واحدة في المرة وعشرة جميلة وتعزية بليغة واجابة سريعة في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرائن ويجمع المرة والنوع بالالف والتاء وجمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع * واما المصغر فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقليل وهو عائد الى وصف المصغر أو زمانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة بعدهما ومن الرباعي فعيعل وفعيعيل بالضم والفتح أيضا وبكسر ما بعد الياء الا أن يكون التاء للتأنيث أو ألفيه أو الالف مع النون المشبهتين بهما أو ألف افعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصر ونحو مكيرم واحيمر في تصغير مكرم واحمر ولا يعتبر في أوزان التصغير الاصول والزوائد تسهيلا للضبط نحو قصيصب في تصغير قصاب وان كانت الثانية مدة تقلب واوا والضم ما قبلها نحو عويلم في تصغير عالم ولا يصغر ما فوق الرباعي على الافصح واذا صغر الخماسي على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيمر في جحمرش وقيل يحذف ما أشبه الزائد فيقال جحيرش والالف والواو والمدة بعد كسر التصغير تنقلب ياء نحو مفيتح ومضيريب في تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثاني في نحو منطلق لانه أقل فائدة (٣٨) فيقال مطيلق ويجوز التعويض عدة بعد الكسر نحو مغيليم في مغتلم وذو الزيادات غير المدة تبقى الفضلى منها نحو مقيعس في مقعنسس وتحذف زيادات الرباعي المجرد غير المدة ليصلح أوزان التصغير نحو قشيعر في مقشعر وحرنجيم في احرنجام والتصغير لا يدخل الافعال والحروف والاسم عاملا عمل الفعل فلا يقال ضويربا زيدا والاسم المتضمن معنى الحرف نحو أين وهذا انموذج * واما الاسم المنسوب فهو اسم ملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفه الى المجرد عنها نحو رجل بصري وامرأة بصرية في النسبة الى بصرة وقياسه حذف تاء التانيث من المنسوب اليه وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربي في ضاربان وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيحي العين نحو شنئي وحنفي في نسبة شنوءة وحنيفة لا من مذكرهما للفرق ولا من معتل العين نحو قولي في قولة وطويلي في طويلة ولا من مضاعف العين نحو ضرري وشديدي في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجهني في جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام بفتح الفاء أو ضمها وتقلب الياء الاخيرة واوا ويفتح ما قبلها نحو عنوي وقصوي في عني وقصي وفي فعول المعتل اللام تثبت الواو وفي المذكر اتفاقا فيقال في عدو عدوي وفي المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف احدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوي بفتح ما قبل الواو ويحذف الياء في نحو سيدي للثقل وتقلب الالف المتطرفة واوا اذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصوي في عصا ومرموي في مرمى وتحذف غير المنقلبة وما فوق الرابعة نحو حبلي في حبلى وقبعثري في قبعثرى وقد جاء في رباعي ساكن العين نحو دنيا قلبت ألفه واوا فيقال دنيوي وبزيادة الالف نحو دنياوي كما يقال صحراوي وتحذف الياء الرابعة المتطرفة المكسور ما قبلها على الافصح فيقال قاضي ومنهم من يقول قاضوي وفعلة بسكون العين من معتل اللام لا يغير لامه عند سيبويه نحو ظبي في ظبية وقرية شاذ عنده وقال يونس ظبوي في ظبية وظبيي في ظبي وما في آخره ياء مشددة ان كانت زائدة حذفت كمكرسي وان كانت أصلية نحو مرمي فنسبته مرموي على قول وما في آخره همزة بعد الالف ان كانت للتانيث قلبت واوا كحمراوي في نسبة حمراء وان كانت أصلية تثبت على الاكثر نحو قرائي في قراء وان كانت منقلبة فوجهان نحو كسائي بالابقاء وكساوي بالقلب والمركب الاضافي ينسب الى صدره كبعلي في بعلبك وخمسي في خمسة عشر علما وفي المركب الاضافي ينسب الى الجزء المقصود نحو زبيري في ابن زبير وعبدي في عبد مناف والجمع المكسر يرد الى الواحد نحو صحفي بالفتح في صحف جمع صحيفة ووزن فعال بالتشديد للملابسة ملحق بالمنسوب نحو خباز لعامل الخبز وبايعه وكذا فاعل بمعنى ذي كذا نحو لابن بمعنى ذي لبن * واما افعل التفضيل فاسم مشتق من يفعل ليدل

وزن ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء وهو مبالغة اسم الفاعل والمفعول كذا في شرح المراح واعلم أن في قوله وأوزان المبالغة جهول الى آخره تسامحا لانه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الاوزان الثمانية وليس كذلك لان أوزانها ترتقي الى خمسة عشر منها طوال الكثير الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع التكسير نحو قصار ومنها كبار الكثير الكبر وعجاب الكثير العجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها جزم الكثير الجزم وهو القطع على وزن مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وبفتح العين ومنها علامة ونسابة الكثير العلم والنسب على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين ومنها راوية الكثير الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها خدامة الكثير الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة الكثير الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالاولى أن يقول فمن أوزان المبالغة

جهول

على زيادته وصوغه في أصل الفعل على الغير وصيغة افعل وهو من ثلاثي مجرد للالوان والعيب فيه ومن غيره يجيء التفضيل بالتوصل بان يأخذ افعل مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تمييزا نحو أشد منه بياضا وعمى وأقوى منه دحرجة وأقل منه اكراما واحرص منه مقاتلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يجيء لتفضيل الفاعل لعمومه أولكونه عمدة ويجيء لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو أشهر ومما فيه اللون والعيب يجيء افعل للصفة وشذ احمق من هبنقة وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد وتصريف مطرد انه أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل فضلى فضليان فضليات وفضل وأفضل يستعمل بمن أو اللام أو الاضافة ويجوز حذف المفضل منه اذا كان معلوما نحو الله أكبر * وأما فعل التعجب فما وضع ليدل على انشاء التعجب لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة الى نفس الفعل أو الى كل منها لجواز حصول التعجب بانشاء فالمتعجب سماع اعطاء أمير لزيد مالا عظيما اذا قال ما أنعم زيدا يحتمل ان يتعجب من لطف المعطى مع دناءة المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الاعطاء والسخاء أو من الكل وله صيغتان ما أفعله وأفعل به ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما لان فعل التعجب جار مجرى ضرب الامثال فلا يتغير ولا يبنيان الا من ثلاثي دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذي لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما أعرجه ويستعملان كاسم التفضيل أصيلا وتوصيلا لانهما ماخوذان منه زيد في الاول ما الموصوفة المفيدة لنكارتها تعظيم المكنى عنه بما فعنى ما شئ عظيم وما ركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب ويبنى آخره على الفتح كالماضي كما بني آخر الثاني على السكون كالامر تشبيها لالفهما بالف (٣٩) أفعل للتكثير ماضيا وأمر البعيد المبالغة الى حد

جهول الخ فهذا قائما منها مجهول الى هنا و يسوى بين المذكر والمؤنث في ثمانية أوزان من بين هذه الاوزان لقلة استعمالهن أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية وثالثها فروقة ونحوها ورابعها ضحكة ونحوها وخامسها ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء ونحوها وسادسها لخدامة ونحوها وسابعها مسقام ونحوها ومنها معطير ونحوه واما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وانما لم يدخل الهاء في المفعول الذي للفاعل حملا على صديقة فانه نقيضه

(فصل في تصريف الافعال الصحيحة)

وانما قدم تصريف الافعال الصحيحة على المعتلة لان الصحيح أصل والمعتل ليس باصل (يتصرف الماضي) انما قدم تصريفه على غيره لان وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره (والمستقبل) انما قدم تصريفه على تصريف الامر والنهي لان المستقبل أصل منهما بحيث انهما اشتقا من المضارع (والامر) انما قدم تصريفه على النهي لان الامر للطلب والنهي للكف والطلب أصل من الكف أولان مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي والوجودي مقدم على العدمي من وجه كالحياة والموت (والنهي من المعروف والمجهول) وهذان القيدان يرجعان الى هذه المذكورات

العجيبة فجعلا لانشاء التعجب وزيد الباء في آخر الثاني ليفيد تاكيد النسبة في انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر ولذا صار آكد من الاول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما التركيبي بعد الوضع وانما الباقي منهما المعنى المصدري المتعجب به ولذا لا يتغير من صيغتهما غير ضميرهما في جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من أسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد تعجيه مفعولا له أو مجرورا بالباء نحو ما أشد بياضه وما أشد عماه ونحو ما أقل اكرامه وما أكثر تفريحه ما أظهر انكساره وما أحسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه عجيب اكرامه قلة وتفريحه كثرة وعجيب ظهور انكساره وحسن استخراجه وهذا تفسير بثلاثة أنواع تامل ونحو اشدد بياضه واشدد بعماه أي عجيب بياضه وعماه وان كان المجرور فاعلا فالباء زائدة أو عجيب تبييضه وتعميته أي نسبته الى العمى الشديدان كان المجرور مفعولا والباء للتعدية ونحو أقوى بدحرجته أي عجيب دحرجته زيدا أو المجرور على اختلاف القولين في المجرور وأكثر بمقاتلته أي عجيب اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل أو الى المفعول واسرع باجابته أي عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل وأظهر بافشراره أي عجيب اظهاره أو ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر ان الضمير في ما أفعله فاعل وفي أفعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام *(فصل في تصريف الافعال الصحيحة)* من المجردات والمزيدات المراد بتصريف الافعال ذكرها متحولة الى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحاق الضمائر كان حق المطرد تاخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا أخر ما في هذا الفصل عما قبله وأراد بالصحيح ما كان صحيحا في أصله فيندرج نحو اسلنقى واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فيليق بكونه معيارا (يتصرف الماضي) بسبب الحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضي كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لان زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر كذا ذكره التفتازاني (و) يتصرف (الامر والنهي) يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أي من معروف هذه الاربعة ومجهولها

(في تصريف الافعال) لما كان معظم الابحاث في هذا الباب والمقصود الاصلي تصريف الافعال كما أشار اليه في صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا وان بين في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله

(على أربعة عشر وجها) أى صيغة وهى الكلام باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف * فان قلت ان تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغ ثلاث عشرة * قلت انهما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد ولولا الاعتبارى لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا فانها تجعل الضمائر اللاحقة بها جائز أمنها اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما اتصل به فى الوجود كاحتياج الكل الى الجزء ويجعل المجموع صيغة أصلية فى كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوز ون توالى أربع حركات فيها (ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة وثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة) اسقط التاء فى العدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس التانيث (و وجهان للمتكلم) كون كل من الوجهين للمتكلم عرف التصريفى والا ففى أحد الوجهين يشارك المتكلم الغائب أو المخاطب لكن يغاب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (أو امرأة) يعنى لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلهما ستة وجوه لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال انه مذكر أو مؤنث أو يعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه وأما اشتباه الصوت (٤٠) فنادر لا يبنى عليه الاحكام فالافعال الاربعة مشتركة فى التصريف المذكور معلوما ومجهولا

(على أربعة عشر وجها) ولقائل أن يقول ان اعتبر فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر فى غيرهما وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم الا أن يحمل على عادة المتصرفين قوله (و وجهان للمتكلم) جعل الوجهين له وان كان أحدهما له والغيره ليكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة تضرب كان كما يقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله (رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه ان يقال مذكرا كان أو مؤنثا ولا فى كل من الاعتراض والوجه نظر اما الاول فلانه ليس فى كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما نصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب فى الاتحاد كونهما للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا ولما بين المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين فى الصغير دلالة لظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما أيضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما نعم توصف الالفاظ المعتبر فيها ما نوعيها ما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض أن يقال مذكرا كان اللفظ الدال عليه أو مؤنثا حتى يعم الكل فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحدة وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلاثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغييرها كما فى ضربه وضربك وضربنى قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير فيها تغييرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الآخر عند الحاق نون الضمير أو تائه فى آخره فرارا من توالى الحركات وذلك انما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل

واما قدم تصريف المعروف على تصريف المجهول لان المعلوم أولى بالتقديم ليكون صيغته معقولة بسبب معقولية معناه وهو اسناد الفعل الى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولية معناه وهو اسناد الفعل الى المفعول (على أربعة عشر وجها) وهو متعلق بقوله يتصرف (ثلاثة للغائب) أى للمذكر الغائب نحو ضرب ضربا ضربوا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان يضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضرب ليضربا ليضربوا فى الامر معلوما ومجهولا ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للغائبة) أى للمؤنثة الغائبة نحو ضربت ضربتا ضربن فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان يضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا ليضربن فى الامر معلوما ومجهولا ونحو لا تضرب لا تضربا لا يضربن فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطب) أى للمذكر نحو ضربت ضربتما ضربتم فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضرب اضربا اضربوا فى الامر معلوما ومجهولا الا أن مجهوله باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطبة) نحو ضربت ضربتما ضربتين فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضربين تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضربى اضربا اضربن فى الامر معلوما ومجهولا غيرانه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربى لتضربا لتضربن ونحو لا تضربى لا تضربا لا تضربن فى النهى معلوما ومجهولا (و وجهان للمتكلم رجلا كان أو امرأة) نحو ضربت ضربنا

(غيرانه) الضمير للشان (لايأتى الوجهان) اللذان (للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى) لان طلب المتكلم الفعل أو تركه عن نفسه غير محتاج الى العبارة لانهم التفهيم مافى باله الى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بان ينتزع من نفسه مخاطبا مثله ودلك أمر اعتبارى لا يقدح فيما ذكرنا أو نقول عدم اتيانهما للكراهة طلبه عن نفسه استعلاء وان نزل نفسه منزلة غيرها وأما ماجاء باللام مثل قولهم فلير جع الى المقصود فقد أشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب ههنا ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبارى أى فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لا تتكلم مالا يعنى فمن هذا السر جاء الوجهان من (٤١) مجهولهما (والفاعل) أورد تصريف اسم الفاعل والمفعول تبعا لتصريف الافعال أى الاسم الفاعل من الثلاثى (يتصرف على عشرة أوجه منها جمع المذكر أربعة ألفاظ وجمع المؤنث لفظان) والباقى مفرد وتثنية وقيدنا بالثلاثى اذ من غيره يأتى مع الجمع لفظان فيتصرف على سبعة أوجه (والمفعول يتصرف على سبعة أوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد) والباقى مفرد وتثنية وسيجىء الامثلة ولما كان من جملة تصريف الامر والنهى الحاق نون التأكيد بهما أشار اليه بقوله

فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو اضرب نضرب فى المضارع معلوما ومجهولا ولاضرب ولنضرب فى الامر مجهولا فقط ونحو لا أضرب لا نضرب فى النهى مجهولا فقط أيضا لان معروفهما لا يأتى منه الوجهان كما سيجىء وانما لم يفرق بين المذكر والمؤنث فى المتكلم ولم يعط لكل واحد من مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الاوجه لغيره وان اقتضى العقل ذلك لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال انه مذكر أو مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أيضا فلم يحتج الى ذلك وأما كون صوت مذكره كصوت مؤنثه أو بالعكس نادر والاحكام لا تبتنى على النادر (غيرانه) أى الا انه (لايأتى الوجهان للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى) حتى لا يقال فى الامر معلوما فيه اضرب نضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لالتباس كل واحد منهما بالمفرد المذكر من الامر الحاضر ولالتباس واحد مع غيره ولا يقال أيضا لاضرب لنضرب باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما متحركا بالفتحة لعدم وجوده هذا بالاستقراء وكذا لا يقال فى النهى معلوما فيه لا اضرب لا نضرب بفتح الهمزة والنون لعدم مجيئه هكذا فى الاستقراء وأما مجهولهما فقد يجىء فيه نحو لا أضرب لنضرب باللام ولا أضرب ولا نضرب بضم حرف المضارعة فى الكل لوجوده فيه هكذا بالاستقراء فلهذا قيد عدم مجيئهما له معروفا والى هذا قد أشرنا آنفا (واسم الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أى من العشرة أوجه (جمع المذكر أربعة ألفاظ) أحدها (جمع المذكر السالم) نحو (ناصرون و) الثلاثة الباقية جمع تكسيره نحو (انصار ونصر ونصرة) وسيأتى ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (ناصرات ونواصر) الاول جمع سالمها والثانى جمع تكسيرها وسيأتى بيانه فى موضعه ان شاء الله تعالى وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ نحو ناصر ناصران للمذكر وناصرة ناصرتان للمؤنث كما سيجىء (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها) أى من السبعة أوجه (جمع المذكر لفظان) نحو منصورون ومناصر الاول جمع سالمه والثانى جمع تكسيره (وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ نحو منصور منصوران للمذكر ومنصورة منصورتان للمؤنث كما سيجىء وانما يكثر تصريف الفاعل من تصريف المفعول اعتبارا بوجودهما لان وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لان الفاعل يجىء من الفعل اللازم لا المفعول الا بواسطة حرف الجر وانما انحصر تصريف الفاعل فى العشرة وتصريف المفعول فى السبعة لورود الاستقراء

الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل اما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضا محتاجة فى وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيدا وضرب زيد وضربك قوله (غير انه لا يأتى الوجهان) قيل لانه يلزم أن يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمرا ومامورا أو ناهيا ومنهيا وذلك محال أقول هذا التعليل ليس بصحيح من أربعة أوجه اما أولا فلانا لا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمامورية من جهة

الفعل وكذلك فى النهى واما ثانيا فلتخلفه فى قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيدا فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء ويقال لا تتكلم مالا يعنى ولم يرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة أوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثى لان مفعول المزيدات يتصرف على ستة أوجه كفاعلها والحق أن المفعول من الثلاثى والمزيدات سواء فى عدم تصرفه الا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثى ملاعين ومثالثيم ولم يجىء من المزيدات غير المذاكير كذا فى المفصل والشافية قوله

على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التأكيد) أي تأكيد الطلب (المشددة تدخل على جميع الامر) أي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي نهي الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أما الامر الغائب المعلوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد الى لينصرنان وكذا المجهول غير انه بضم الياء وفتح الصاد فيه وأما الامر الحاضر المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد الى انصرنان ومجهوله لتنصرن الى لتنصرنان بضم التاء وفتح الصاد وأما النهي المعلوم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا الى لا تنصرنان وكذا المجهول غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه كما سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما في المتن (والمخففة كذلك) أي النون المخففة لتا كيد الطلب تدخل على جميع الامر والنهي من المعروف والمجهول أيضا (غير أنها) أي الا أنها (لا تدخل في التثنية) سواء كان مذكرا أو مؤنثا (وجمع المؤنث) لانها لو دخلتهما يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما وهو غير جائز هذا مذهب غير يونس فان عنده تدخلهما المخففة قياسا على الثقيلة والجواب عنه ان التقاء الساكنين في الثقيلة على حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم فيه وهو جائز وفي المخففة ليس كذلك تامل فلا يجوز قياسها عليها فبقي ما دخلته الخفيفة من الامر والنهي معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية والجمع المؤنث أما الامر المعلوم معها في الغائب نحو لينصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر ولينصرن بضم ما قبلها في جمعه ولتنصرن بفتح ما قبلها في المفرد المؤنث وفي الحاضر انصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر وانصرن بضم ما قبلها في جمعه وانصرن بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة ومجهولهما باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد الى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهي المعلوم في الغائب معها نحو لا ينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة في الكل وفتح الراء في الاول والثالث وضمها في الثاني وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء في الكل وفتح الراء في الاول وضمها في الثاني وبكسرها في الثالث وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد في الكل هكذا سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما معا في المتن (والمخففة ساكنة) أي في أي موضع دخلت لانها وضعت ساكنة بالاستقراء وقدم مثالها (والمشددة مفتوحة) أي في أي موضع دخلت لان الفتحة خفيفة بالنسبة الى غيرها ونون المشددة ثقيلة فاعطيت الفتحة لها ولو أعطي غيرها يلزم الثقل على الثقل (الا في التثنية) مطلقا (وجمع المؤنث فانها) أي النون المشددة (مكسورة فيهما) أي في التثنية وجمع المؤنث أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تشبيها بنون التثنية نحو لينصران ولا ينصران ولتنصرنان بكسر النون المشددة في الكل للغائب وكذا مجهوله معها غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه نحو انصرن انصران انصرنان للحاضر بكسرها ومجهوله كمجهول الغائب نحو لا ينصران ولا تنصران ولا ينصرنان ولا تنصرنان بكسرها في الكل للنهي وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه أيضا (وما قبلهما مكسور في الواحدة الحاضرة) نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة بكسر الراء فيهما كما أشرنا ومجهولهما نحو لتنصرن لتنصرن بكسرها فيهما هذا في الامر وأما في النهي نحو لا تنصرن ولا تنصرن ومجهولهما هكذا غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه وانما كسر ما قبلهما في هذه الامثلة لتدل الكسرة على ان ياء الضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولهما ما تامل

(ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع الامر والنهي من المعروف والمجهول) لتأكيد الطلب المستقر فيهما فاذا لا تدخل نون التأكيد الا فيما فيه طلب (و) نون التأكيد (المخففة كذلك) أي كالمشددة في الدخول على جميع الامر والنهي (غير انها) أي المخففة (لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث) لانها ساكنة فلا تجتمع مع ألف التثنية وألف جمع المؤنث التي تدخل للتفصيل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرار في التلفظ وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة أيضا بعد الالفين باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره والحاصل ان اجتماع الساكنين لا يجوز عندنا في غير الوقف للعقد رابطة الحرفين وهي الحركة الا اذا كان الاول حرف مد والثاني مشددا نحو دابة لان اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة بسبب تحرك المدغم فيه فيصير الثاني كالساكن ثم أراد بيان حكم النونين بقوله (والمخففة ساكنة) في أي موضع دخلت لانها وضعت كذلك (والمشددة مفتوحة) تعويضا لخفة الفتحة عن ثقلة التشديد فتفتح في جميع ما دخلته (الا في التثنية وجمع المؤنث فانها) أي المشددة (مكسورة فيهما) تشبيها بنون التثنية المكسورة لئلا تجتمع الفتحات اللفظية والتقديرية (وما قبلهما) أي قبل النونين (مكسورة في الواحدة الحاضرة) لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لان الكسرة من جنس الياء فيؤذن ببقائها ما حذف من جنسها فلذا لم يفتح ما قبلها في الواحدة

ولان بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكر وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكر فكسر ضرورة (ومضموم) أي مضموم ماقبلها (في الجمع المذكر) غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا وكذا النهي غير انه يزاد لا موضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير انه بفتح الصاد فيه حيث يضم في المعلوم وفي هذه الامثلة كلها مضموم ماقبلهما وسيجيء مثالهما في المتن وانما ضم ماقبلهما في هذه الامثلة لتدل الضمة على أن الواو والضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أولان بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح في البواقي) أي مفتوح ماقبلهما في المفرد المذكر غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضا غير انه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضا ونهيه لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه تأمل وكذا مفتوح ماقبلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تأمل وكذا مفتوح ماقبلهما في التثنية مطلقا والجمع المؤنث غائبات كن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين اذا لم يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة فان اعتبر كان ماقبلهما ساكنا تأمل وانما فتح ماقبلهما في هذه الامثلة لان ماقبلهما مبني على الفتح حيثما دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أولان نون التأكيد كلمة برأسها انضمت الى كلمة أخرى ومن عاداتهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى كما في خمسة عشر (مثال الماضي من المعروف نصر انصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب ثلاثي مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعد مبني من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وقس على هذه البواقي من التثنية والجمع مطلقا وانما كتبت الالف في نصرا للفرق بين المفرد والتثنية وانما اختيرت الالف لذلك لوجوه كذلك في الاستقراء وانما كتبت الواو في نصروا للفرق بين المفرد والتثنية والجمع وانما اختيرت الواو لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وانما كتبت الالف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولو لم تكتب الالف في الجمع لم يفرق بينهما وقيل انما كتبت الالف للفرق بين واو الجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم يدعو بناء على أن الواو لم تحذف بالجازم في بعض اللغات وانما زيدت التاء في مثل نصرت ساكنة لانها جعلت علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة في الوضع والاستقراء وانما اختيرت التاء لذلك لان التاء من المخرج الثاني والمؤنث أيضا ثان في التخليق وهذه التاء ليست بضمير لانها لو كانت ضميرا لوجب حذفها عند مجيء الفاعل ظاهرا في نصرت هند وانما حركت التاء في نصرنا وان كانت علامة للمؤنث لاجل ألف التثنية وانما سكنت الراء في نصرن ونصرت ونحوهما حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما فتحت التاء في نصرت لانه مخاطب والمخاطب مفعول معنى والمفعول منصوب أولان التاء فيه لو اسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس

(ومضموم) ماقبلهما (في الجمع المذكر) غائبا أو مخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوفة على قياس ماذكرنا في الكسرة (ومفتوح) ماقبلهما (في البواقي) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لان الاصل خفة ماقبلهما مهما أمكن فلا يعدل عنه الا لموجب على ان الضم والكسر يؤدي الى اللبس كما يخفى والمراد بفتح ماقبلهما فتح الحروف المتحركة لانه هو ماقبلها بحسب الاصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بانه مفتوح ولا اشكال بعدم دخول الخفة عليهما لان المراد بالبواقي ماحق به الخفيفة أو الثقيلة ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه الكلي شرع في ذكر جزئياتها للايضاح فقال (مثال الماضي نصر نصرا نصروا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون والالف بعد واو الجمع للفرق بينها وبين واو العطف في مثل حضر وتكلم زيد أي فيما لم يتصل الواو بما قبلهما نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصروه وحمل على مثل حضر وتكلم مالا عطف فيه اطرادا للباب (نصرت نصرتا نصرن) التاء الساكنة علامة التأنيث لا ضمير الفاعل لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند وانما حركت في التثنية لاجل الالف وحذفت في الجمع اذ أصله نصرتن اكتفاء عنها بنون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث أيضا وأسكنت الراء لدفع توالي أربع حركات (نصرت نصرتما نصرتم) زيدت الميم في التثنية لانهم قصدوا مخالفة الخطاب للغيبة فزادوا قبل ألف التثنية حرفا يناسب ماقبلها في المخرج ونقلوا فتحة ماقبلها ضمة لمناسبتها الميم في المخرج الشفوي وزيدت الميم في الجمع أيضا لمطرد وحذفت واوه اذ أصله نصرتوا لكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف (نصرت نصرتما نصرتن) كسر تاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتن قلبت الميم نونا لقربهما مخرجا فادغمت (نصرت نصرنا) غير ضمير المتكلم مع غيره اشارة بنوع صيغة

بالمفرد المؤنث المخاطب ولو ضمت يلتبس بنفس المتكلم فلم يبق لها الا النصب وانما لم يعكس الامر في هذه الامثلة لوجودها في الاستقراء كذلك وانما زيدت الميم في نصرتما لئلا يلتبس بالف الاشباع في نحو قول الشاعر

أخولك أخو مكاثرة وضحك * وحياك الاله فكيف انتا

وانما خصت الميم للزيادة من بين الحروف فيه لان تحته انما مضمر وانما دخلت في أنتما لقرب الميم الى التاء في المخرج وانما ضمت التاء في نصرتما تبعا للميم لان الميم شفوية فحملوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي أولانها ضمير الفاعل ومعلوم أن الفاعل مرفوع فيوافقه الضم وانما زيدت الميم في نصرتم ليطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لان أصله نصرتمو فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولهذا الوجه دخل على المضارع يجعله اسما كمنصور أصله ينصرتامل ولا يوجد في آخر الاسم واو ماقبلها مضموم الا هو وانما كسرت التاء في نصرت خوفا من الالتباس لان بتقدير السكون يلتبس بالمفردة المؤنثة الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر المخاطب وبتقدير الضم يلتبس بنفس المتكلم وحده فلم يبق لها الا الكسر أولان الكسرة تثبت لها بالاستقراء وانما لم يفرق بين تثنية المذكر والمؤنث في المخاطب لقلة استعمالها أو لعزة الوضع وانما شدد نون نصرتن دون نون نصرن لان أصله نصرتمن فادغم الميم في النون لقربه من النون وقيل أصله نصرتن بالتخفيف فاريد أن يكون ماقبل النون ساكنا حتى يطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين الراء والتاء ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخل النون لقربه من النون ثم أدغم النون في النون فصار نصرتن وانما زيدت التاء في نصرت مرفوعة لان ضمير الفاعل وهو انا مضمر تحته ولا يمكن الزيادة من حروف أنا خوفا من الالتباس لان بتقدير زيادة الالف يلتبس بالتثنية وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائب فاختيرت التاء لوجودها في اخواته وانما زيدت النون في نصرنا لان تحته نحن مضمر وانما يرد الحذف نظرا الى الاغلب ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بنصرن وقيل انما زيدت النون والالف في نصرنا لان تحته انما مضمر (ومن المجهول نصر) بضم النون وكسر الصاد وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثي مجرد متعد مبني بناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح الفاء في الماضي وضمها في الغابر وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع مطلقا تحت قوله (الى آخره) أي الى نصرت نصرنا بضم النون وكسر الصاد (ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر) ينصر فعل مضارع مفرد مذكر غائب ثلاثي مجرد معلوم صحيح سالم متعد معرب من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع مطلقا وانما يقال له المستقبل لوجود الاستقبال في معناه ويقال له مضارع أيضا لان معنى المضارع المشابه وهو مشابه لضارب في الحركات والسكنات وفي وقوعه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء وغير ذلك وانما كان مستقبلا بالزيادة لا بالنقصان وزيدت في الاول دون الآخر ولم يتحرك كل حروفه واسكن مابعد حرف المضارعة لما بينا في قوله واما المضارع وانما اشتركت المفردة المؤنثة الغائبة والمخاطبة وتثنيتهما مع المفرد المذكر المخاطب وتثنيته في الصيغة لاشتراكها فيهما من حيث زيادة التاء في آخر كل واحد منهما وانما أدخل النون في آخر من التثنية والجمع علامة للرفع لانه حرف

الجمع الى مافيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الواضع كذا قال التفتازاني (و) مثال الماضي من (المجهول نصر الى آخره) لم يذكر بتمامه لظهوره بتصريف معلومه وقدم بيان هيئتهما في الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يات جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتثنية اذ الاصل في الغيبة الياء والعدول فيها للالتباس ولا التباس في الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن) النون في التثنية مذكرا كان أو مؤنثا وفي الجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وفي الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام الحركة التي في المفرد ولذا يسقط بالجازم والناصب كالحركة الرفعية وأما النون في جمعي المؤنث فضمير الجمع لا علامة الرفع لانهما مبنيتان اذ اعراب المضارع لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجح جانب الفعلية فيه وتعذر الاعراب ليكون آخره بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك فرد الى ماهو أصل في الفعل وهو البناء ذكره التفتازاني والياء لواحدة المخاطبة علامة الخطاب وفاعلها مستتر عند الاخفش وعند العامة ضمير البارز للفاعل كواو ينصرون (أنصر ننصر) اسكان الهاء بدخول حروف اتين لدفع توالي أربع حركات وتوزيعها في المتكلمين والمخاطب والغائب بمناسبات مذكورة في موضعها ثم المراد بالغائب مثلا في عرفهم مالا يكون متكلما ولا مخاطبا عرفا فلا يرد ان ماوضع للغائب نحو يفعل الله تعالى وانه ليس بغائب ولا مذكر

اعراب لوجوده هكذا فى الاستقراء والاعراب فى آخر المعرب وآخره صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجرى على الوسط ولا على الضمير فزيدت النون فيما بعد الضمير ليجرى عليه الاعراب الا نون ينصرن وتنصرن وهو علامة للتانيث لا الرفع ولهذا لم تسقط منهما بما تسقط به من غيرهما لان الاعراب لا يجرى على العلامة لاستلزام جريه للحذف فى بعض الاحوال لاقتضاء عامله ذلك والعلامة لا تحذف ان لم توجد علامة أخرى لئلا يخل بالمقصود وههنا لم توجد (ومن المجهول ينصر) بضم الياء وفتح الصاد وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثى مجرد متعد معرب بناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا تحت قوله (الى آخره) أى الى انصر وتنصر بضم الحرف الاول وفتح الصاد فى كلها (ومثال الامر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن ومثال الامر الحاضر انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) بكسر الحرف الاول فى الغائب وضمه فى الحاضر وسكون الآخر فى المفرد وسقوط النون فى التثنية والجمع المذكر فيهما (ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) فى الحاضر (لتنصر لتنصرا لتنصرو لتنصرى لتنصران لا تنصر لتنصرا لا ينصرن) بكسر الحرف الاول وضم الثانى فى الكل وهو الفارق بينه وبين المعلوم وانما أدخل اللام فى المجهول الى آخره لقلة استعماله وعند ذلك يكون الامر الحاضر معربا مجزوما بالاتفاق كأمر الغائب (وكذلك النهى من المعروف والمجهول الا انه زيد فى أوله) أى أول النهى (لا تقول) فى النهى المعروف (لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصرى لا تنصران لا ينصرن) بفتح حرف المضارعة وبضم الصاد فى الكل (وكذلك فى) النهى (المجهول) غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه (وتقول) دخول (نون التاكيد المشددة فى الامر الغائب لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان) وانما حذفت واو الجمع فى لينصرن وفى انصرن بضم الراء فيهما وياء الضمير فى انصرن بكسرها لالتقاء الساكنين واكتفى بالضمة فى الاولين وبالكسرة فى الاخرى كما أشرنا لان الواو جنس الضمة والياء جنس الكسرة والجنس يدل على حذف نظيره (وكذلك مجهوله غائبا كان أو حاضرا الا انه باللام وبضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه) وهذا متروك فى كثير من النسخ والاولى اثباته (وفى المخففة) أى تقول فى أمر الغائب بنون التأكيد المخففة (لينصرن لتنصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد المذكر والواحدة الغائبة وضمها فى جمع المذكر) وتركيب النسخ مختلف فى هذا المقام والاصح ما قلنا (وفى المخاطب) أى تقول فى أمر الحاضر بالنون المخففة (انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء فى الواحد المذكر وضمها فى جمعه وكسرها فى الواحدة المخاطبة وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا غير انه بلام الجزم الى آخره وبضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه وهذا متروك فى كثير من النسخ والاولى اثباته أيضا (وكذلك النهى من المعروف والمجهول) فتقول فى المعروف مع النون المشددة لا ينصرن الخ وكذلك مجهوله غير انه بضم حرف المضارعه وبفتح الصاد فيه ومع المخففة لا ينصرن بفتح الراء فى المفرد المذكر الغائب ولا ينصرن بضم الراء فى جمعه ولا تنصرن بفتح الراء فى الواحدة الغائبة وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه وفى الحاضر لا تنصرن

(و) مثاله (من المجهول ينصر الى آخره) بضم حرف المضارعة وفتح العين فى الكل (مثال الامر الغائب) المراد بالغائب كما عرفت ما لا يكون مخاطبا فيشمل الغائبة (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) وللحاضر (انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) قد عرفت ان اشتقاق الامر من المضارع وسقوط النون القائمة مقام الحركة للجزم أو الوقف (و) مثال الامر (من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) الامر الغائب (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصران لا تنصر لتنصرا لا ينصرن) الامر الحاضر بضم حروف المضارعة وفتح العين فى الكل كما فى مجهول المضارع لانه مأخوذ منه ولم تحذف اللام من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله وانه معرب عند البصريين أيضا لبقاء سبب الاعراب (وكذلك النهى) أى كلام فى التصريف (من المعروف والمجهول الا انه زيد فى أوله لا) معلوما ومجهولا بخلاف الامر (وتقول فى) دخول (نون التأكيد المشددة) فى أمر الغائب (لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان وكذا المجهول) فى التصريف مع النون وانما حذف واو الجمع وياء الواحدة مع ان أول الساكنين حرف مد والثانى مدغم كما فى التثنية للتخفيف وعدم الالتباس (وتقول فى) دخول (المخففة لينصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد المذكر وضمها فى الجمع) المذكر (ولتنصرن فى الواحدة الغائبة) هذا فى أمر الغائب (و فى) أمر (المخاطب انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء فى المفرد وضمها فى الجمع وكسرها فى الواحدة للدلالة على الواو والياء المحذوفين وقس عليه المجهول (وكذلك النهى) فى التصريف بالنونين (من المعروف والمجهول) والامثلة غير خفية

لا تنصرن بفتح الراء فى المفرد المذكر وضمها فى جمعه وكسرها فى الواحدة المخاطبة وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه أيضا (مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون) وهو جمع المذكر السالم كما أشرنا وهو الذى ابقيت صيغة المفرد فيه (نصار ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف) وهذه الامثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل كما أشرنا والجمع المكسر هو الذى نقضت صيغة مفرده وههنا كذلك تامل والجمع المكسر على هذه الاوزان لا يكون الا فى الصفة بان يكون النصرة صفة للناصر نحو شهاد وشهد وشهدة و جهال و جهل و جهلة وفساق وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة لم يذكرها الشيخ الاولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والاصل قضية والثانية فعل بضم الفاء وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء والرابعة فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة فعال بكسر الفاء وفتح العين نحو ضخام والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيكون أوزان جمع المذكر المكسر للفاعل فى الصفة تسعة أمثلة وفى غير الصفة ثلاثة أمثلة الاولى فواعل نحو كواهل والثانية فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو حنان وكذا المفهوم مما ذكر فى المفصل وشرحه ثم اعلم أن وزن الاول من الامثلة التسعة مشترك بينه و بين مفرده مبالغة نحو طوال على وزن جهال والثانى مشترك بين مذكره ومؤنثه كسيجىء والثالث مشترك بينه و بين مفرد مذكره ومفرد مؤنثه مبالغة على ما قاله فى النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة مشترك بينه و بين المصدر نحو شغل على وزن بذل والسابع مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو صراف على وزن تجار والتاسع مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو دخول على وزن قعود (ناصرة ناصرتان ناصرات ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير لان الالف ألف جمع المؤنث الصحيح مع التاء لهذا الجمع مع التانيث أصله ناصرتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث فى كلمة واحدة وتغييره لعلة فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى الى العلوى فان السفلى اثقل بخلاف الواو ومنه كواتب ونوافق وقوامع الاول جمع المؤنث السالم للفاعل والثانى جمع المؤنث المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكره ومؤنثه كما أشر نا لم يذكره الشيخ نحو نوم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن نصر (مثال المفعول منصور ومنصوران منصورون ومناصر بفتح الميم) الاول جمع المذكر السالم للمفعول والثانى جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان منصورات) وهو جمع المؤنث السالم للمفعول (ومثال الرباعى المجرد دحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم متعد من باب الفعللة وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجنا دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما دحرجتن دحرجت دحرجنا وكذا المجهول الا نه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعد من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يدحرجان يدحرجون تدحرج تدحرجان

(ومثال) تصريف اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكر السالم ما بقيت صيغة مفرده (نصار ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء) مع التخفيف وهذه الثلاثة جمع المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقضت صيغة مفرده وللجمع المذكر المكسر أوزان غير ما ذكر منها فعلة بالضم ثم فعاة نحو قضاة أصله قضية وهذا الوزن مختص بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو بزل جمع بازل وهى الناقة التى دخلت فى السنة التاسعة وفعلاء بالضم نحو شعراء وفعلان بالضم والسكون نحو صحبان جمع صاحب وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر وفعول بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه جموع الفاعل الوصفى وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع فارس وضوارب جمع ضاربة وأما الفاعل الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظهر مما يلى العنق وفعلان بالضم والسكون نحو حجران جمع حاجر وهو حفر فيها الماء فى الصحارى وفعلان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو أبو الجن وأيضا اسم للحية البيضاء (ناصرة ناصرتان ناصرات) أصله ناصرتات حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقية صيغة مفرده (ونواصر) جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصور منصوران منصورون) جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم أصله منصورتات ولما فرغ من أمثلة الثلاثى قال (ومثال الرباعى دحرج يدحرج بكسر الراء

يدحرجن تدحرج تدحرجان تدحرجون تدحرجين تدحرجان تدحرجن ادحرج ندحرج
وكذا مجهوله غيرانه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح الدال وسكون الحاء) مصدره الاول
(ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثانى واعلم ان النسخ مختلفة فى هذا
المقام فى البعض قدم ذكر دحراجا وفى البعض قدم ذكر دحرجة والثانى أولى لانه يوهم
على الاول أن دحراجا مصدره أولا ودحرجة مصدره ثانيا والامر منعكس اذ لو لم ينعكس
ينتقض الحاق الملحقات بهذا الباب لان مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الاول للملحق
به فى الصيغة فلا يوجد ذلك لكن فيه نوع من التساهل وهو قوله دحرجة بفتح الكل
وسكون الحاء بلا استثناء الحاء لان الكل لاحاطة الافراد يوهم منه كون الحاء متحركا
بالفتح وهذا التساهل وارد على عبارته الاولى فالعبارة الصحيحة ان يقال دحرجة
بفتح الكل سوى الحاء فانه بالتسكين ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج)
مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات (بكسر الراء) فى كل
اسم الفاعل (وذلك مدحرج) الى آخره (بفتح الراء) فى كل اسم المفعول وهو
يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وانما اختار لفظا هو فى اسم الفاعل
وذلك فى اسم المفعول لان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ما هو مرفوع
من أسماء اسم الاشارة لاسم الفاعل وما هو منصوب منه لاسم المفعول لتدل على ما وضع
الفاعل والمفعول له اما كون هو مرفوعا فظاهر لانه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا
وأما كون ذلك منصوبا فلمشابهته بكاف الخطاب من حيث التعريف والافراد تامل
(والامر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن (بفتح
الدال وكسر الراء فى الكل) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج
لتدحرجا ليدحرجن بكسر الراء فى الكل وكذا مجهوله غيرانه بفتح الراء فيه (والنهى)
أى نهى الحاضر (لاتدحرج) لاتدحرجا لاتدحرجوا لاتدحرجى لاتدحرجا لاتدحرجن
(بضم التاء وكسر الراء فى الكل) وكذا نهى الغائب الا انه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث
وتثنيته فانهما بالتاء كالحاضر وكذا مجهوله غيرانه بفتح الراء فيه ثم صرف النونين
ههنا مع الامثلة التى صرفتها فى الثلاثى معهما معلومة ومجهولة (وكذا تصريف
الملحقات) أى ملحقات دحرج وهى ستة أبواب من مزيد الثلاثى فلذا ذكر الملحق
بلفظ الجمع وهو أولى مما ذكر فى بعض النسخ بلفظ المفرد لان المبتدى لا يعلم كونه
للجنس أما تصريف الماضى من الاول فنحو حوقل بفتح الحاء والقاف وسكون
الواو وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق
رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو حوقلا
حوقلوا حوقلت حوقلتا حوقلن حوقلت حوقلتما حوقلتم حوقلت حوقلتما
حوقلتن حوقلت حوقلنا وكذا مجهوله غيرانه بضم الحاء وكسر القاف فيه ويزاد فى
آخره حرف الجر المناسب لما يقتضيه من به وعليه وفيه ليتعدى به فيتصرف المجهول فيه
بها لانه لا يجىء المجهول من الفعل اللازم الا بذلك هكذا وجدت فى بعض الحواشى
فمكان تصريفه حوقل به حوقل بهما حوقل بهم حوقل بها حوقل بهما حوقل بهن
حوقل بك حوقل بكما حوقل بكم حوقلى بك حوقل بكما حوقل بكن حوقل بى حوقل
بنا وكذا تصريف كل لازم من المجهول والمضارع منه نحو يحوقل بضم الياء وكسر
القاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى

دحرجة بفتح الكل) أى من متحركا بقرينة قوله (وسكون الحاء) وما سنح لى
الا أن لفظ الكل تحريف من لفظ الدال
(ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو
مدحرج) بكسر الراء (وذلك مدحرج
بفتح الراء والامر دحرج بفتح الدال وكسر
الراء والنهى لاتدحرج بضم التاء وكسر
الراء) لم يذكر الامر الغائب والنهى
الغائب لسهولة فهمهما من المضارع
والنهى الحاضر ولم يذكر مطردات هذا
الباب معلوما ومجهولا ولا تصريف الامر
والنهى بالنونين اكتفاء بما ذكر فى
الثلاثى فان الذكى يدرك بمثال واحد ما لا
يدركه البليد بالف شاهد (وكذا تصريف
الملحقات) أى ملحقات دحرج نحو حوقل
الى آخره الا ان المجهول والمفعول كما عرفت
يجىء بواسطة حرف الجر نحو حوقل به
حوقل بها حوقل بهم الى بهن وحوقل بك
الى بكن وحوقل بى وحوقل بنا والمفعول
نحو حوقل به وبها الى بهن الجار مع
المجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع
المجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا مثنى
ولا مجموع فالفعل المسند اليه لا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع ذكره التفتازانى

ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يحوقلان يحوقلون تحوقل تحوقلان يحوقلان تحوقل تحوقلان تحوقلن تحوقلون تحوقلين تحوقلان تحوقلن أحوقل نحوقل وكذا مجهوله غيرانه بفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر والمصدر منه حوقلة وحيقالا والاصل فيه حوقالا بكسر الحاء وسكون الواو قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار حيقالا واسم الفاعل منه محوقل محوقلان محوقلون محوقلة محوقلتان محوقلات بكسر القاف فى الكل واسم المفعول محوقل به محوقل بهما محوقل بهم محوقل بها محوقل بهما محوقل بهن بفتح القاف فى الكل وكذا المصدر الميمى والزمان والمكان الا انه لا يزاد فيها حرف الجر فى آخرها نحو محوقل الى آخره وأمر الحاضر منه حوقل حوقلا حوقلوا حوقلى حوقلا حوقلن بكسر القاف فى الكل وأمر الغائب منه ليحوقل ليحوقلا ليحوقلوا لتحوقل لتحوقلا ليحوقلن بكسر القاف فى الكل أيضا وكذا مجهوله الا انه بفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر ونهى الحاضر منه لا تحوقل لا تحوقلا لا تحوقلوا لا تحوقلى لا تحوقلا لا تحوقلن بكسر القاف فى الكل وكذا نهى غائبه الا انه بالباء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء أيضا فكذا مجهوله غيرانه بفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضى من الثانى فنحو جهور بفتح الجيم والواو وسكون الهاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو جهور اجهورت جهورتا جهورن جهورت جهورتا جهورتم جهورت جهورتا جهورتن جهورت جهورنا وكذا مجهوله غير انه بضم الجيم وكسر الواو فيه والمضارع يجهور بضم الياء وكسر الواو وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجهوران يجهورون تجهور تجهوران يجهورون تجهور تجهوران تجهورون تجهورين تجهوران تجهورن أجهور نجهور بكسر الواو فى الكل وكذا مجهوله غيرانه بفتح الواو فيه المصدر جهورة وجهورا بفتح الجيم فى الاول وكسرها فى الثانى والفاعل مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان مجهورات بكسر الواو فى الكل والمفعول مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان مجهورات بفتح الواو فى الكل وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر جهور جهورا جهورى جهورا جهورن وأمر الغائب ليجهور ليجهورا ليجهورو ليجهورا لتجهور لتجهورا ليجهورن بكسر الواو فى الكل فيهما وكذا مجهوله غيرانه بفتح الواو فيه ونهى الحاضر لا تجهور لا تجهورا لا تجهوروا لا تجهورى لا تجهورا لا تجهورن ونهى الغائب لا يجهور لا يجهورا لا يجهوروا لا تجهور لا تجهورا لا يجهورن وكذا مجهوله غيرانه بفتح الواو فيه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضى من الثالث فنحو بيطر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو بيطرا بيطروا بيطرت بيطرتا بيطرن بيطرت بيطرتما بيطرتم بيطرت بيطرتما بيطرتن بيطرت بيطرنا وكذا مجهوله غيرانه بضم الياء وكسر الطاء فيه والمضارع يبيطر بضم الياء وكسر الطاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب

معلوم

معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو بيطران بيطارون تبيطر تبيطران بيطرن تبيطر تبيطران تبيطارون تبيطرين تبيطران تبيطرن ابيطر نبيطر وكذا مجهوله غيرانه بفتح الطاء فيه والمصدر بيطرة وبيطارا بفتح الباء في الاول وكسرها في الثاني والفاعل مبيطر مبيطران مبيطرون مبيطرة مبيطرتان مبيطرات بكسر الطاء في الكل والمفعول كذلك غيرانه بفتح الطاء فيه وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر بيطر بيطرا بيطارا وبيطري بيطرا بيطرن وأمر الغائب ليبيطر ليبيطرا ليبيطروا لتبيطر لتبيطرا لتبيطرن بكسر الطاء في الكل وكذا مجهوله غيرانه بفتح الطاء فيه ونهي الحاضر لا تبيطر لا تبيطرا لا تبيطروا لا تبيطري لا تبيطرا لا تبيطرن بكسر الطاء في الكل ونهي الغائب كذلك غيرانه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء أيضا وكذا مجهوله غير انه بفتح الطاء فيه وكذا التصريف بنون التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الرابع فنحو عثير وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو عثيرا عثيروا عثيرت وكذا عثيرتا عثيرن عثيرت عثيرتا عثيرتم عثيرت عثيرتا عثيرتن عثيرت عثيرنا وكذا مجهوله غيرانه بضم العين وبكسر الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر والمضارع يعثير بضم الياء الاول وكسر الثاني وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يعثيران يعثيرون تعثير تعثيران يعثيرن تعثير تعثيران تعثيرون تعثيرين تعثيران تعثيرن اعثير نعثير وكذا مجهوله غيرانه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر والمصدر عثيرة وعثيارا بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني والفاعل معثير معثيران معثيرون معثيرة معثيرتان معثيرات بكسر الياء في الكل والمفعول معثير به معثير بهما معثيرون بهم معثيرة بها معثيرتان بهما معثيرات بهن بفتح الياء في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غيرانه لا يزاد حرف الجر في آخرها وأمر الحاضر عثير عثيرا عثيروا عثيري عثيرا عثيرن وأمر الغائب ليعثير ليعثيرا ليعثيروا لتعثير لتعثيرا لتعثيرن بفتح العين وكسر الياء فيهما وكذا مجهوله الا انه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر ونهي الحاضر لا تعثير لا تعثيرا لا تعثيروا لا تعثيري لا تعثيرا لا تعثيرن بكسر الياء في الكل ونهي الغائب كذلك الا انه بالياء في البعض وكذا مجهوله الا انه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الخامس فنحو سلقى على وزن فعلى أصله سلقي بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار سلقى وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو سلقيا سلقوا سلقت سلقتا سلقين سلقيت سلقينا سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتما سلقيتن سلقيت سلقينا وأصل سلقوا سلقيوا وأصل سلقت سلقيت وأصل سلقتا سلقيتا قلبت الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف منها لالتقاء الساكنين تامل فبقي سلقوا وسلقت وسلقتا وكذا مجهوله الا انه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يسلقى أصله يسلقي بتحريك الياء بالضم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فبقي يسلقي بسكون الياء وهو فعل مضارع

مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسلقيان يسلقون تسلقي تسلقيان يسلقين تسلقي تسلقيان تسلقون تسلقين تسلقيان تسلقين اسلقي نسلقي وأصل يسلقون وتسلقون يسلقيون وتسلقيون استثقلت الكسرة على القاف فيهما لوقوع الضمة فيما بعدها فحذفت ثم نقلت ضمة الياء فيهما الى القاف لاستثقالها على الياء فحذفت الياء منهما لالتقاء الساكنين فبقي يسلقون وتسلقون وأصل أسلقي ونسلقي أسلقي ونسلقي واعلالهما مامر في يسلقي تامل وأصل تسلقين في الواحدة الحاضرة تسلقيين استثقلت الكسرة على الياء للزوم توالي الكسرات فحذفت الكسرة ثم حذفت ياء الالحاق لالتقاء الساكنين فبقي تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ والفرق بالاصل وكذا مجهوله الا انه بفتح القاف فيه وبقلب الياء في المفرد والمتكلم مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها تامل والمصدر سلقاة وسلقاء أصل الاول سلقية وأصل الثاني سلقايا فقلبت الياء في الاول ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفي الثاني همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف والفاعل مسلق مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقيات أصل مسلق مسلقي فأعل كاعلال قاض وأصل مسلقون مسلقيون فعل به ماعل بيسلقون تامل والمفعول مسلقي مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقيات وأصل مسلقي مسلقي بتحريك الياء بالضم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون مسلقيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف منها لالتقاء الساكنين تامل فبقي على ما كان من الحركة والسكون وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وأمر الحاضر ساق سلقيا سلقوا اسقي سلقيا سلقين وأصل سلقوا سلقيوا نقلت ضمة الياء الى القاف بعد سلب حركته لما مر ثم حذفت الياء فبقي سلقوا وأصل اسقي سلقيي سلبت كسرة الياء لما مر ثم حذفت فبقي اسقي وأمر الغائب ليسق ليسلقيا ليسلقوا لتسق لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا ليسلقيوا اعلاله مامر في سلقوا تامل وكذا مجهوله الا انه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه تامل ونهي الحاضر لاتسق لاتسلقيا لاتسلقوا لاتسقي لاتسلقيا لاتسلقين أصل لاتسلقوا ولاتسلقين لاتسلقيوا ولاتسلقين اعلالهما مامر في أمر الحاضر تامل ونهي الغائب كذلك الا انه بالياء في البعض وكذا مجهوله الا انه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه فيه تامل وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من السادس فنحو جلبب وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو جلببا جلببوا جلببت جلببتا جلببتما جلببتم جلببتما جلببتن جلببت جلببتا جلببنا وكذا مجهوله غير انه بضم الجيم وكسر الباء الاولى فيه والمضارع يجلبب وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجلببان يجلببون تجلبب تجلببان يجلببن تجلبب تجلببان تجلببون تجلببين تجلببان تجلببن اجلبب نجلبب وكذا مجهوله غير انه بفتح الباء الاولى في الكل والمصدر جلببة وجلبابا والفاعل مجلبب مجلببان مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بكسر الباء الاولى في الكل والمفعول مجلبب مجلببان مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بفتح الباء وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

وأمر الحاضر جلبب جلببا جلببوا اجلببي جلببا جلببن وأمر الغائب ليجلبب ليجلببا ليجلببوا
التجلبب التجلببا ليتجلببن بكسر الباء الاول فى الكل فيهما وكذا المجهول منه الا انه تفتح تلك الباء
فيه ونهى الحاضر لاتجلبب لاتجلببا لاتجلببوا لاتجلببي لاتجلببا لاتجلببن بكسر الباء الاول
فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالتاء فى البعض وكذا المجهول منه غير انه تفتح تلك الباء
فيه وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا (مثال الرباعي المزيد فيه) أى الرباعى
الذى حصلت رباعيته بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد وفى عبارته خلل يعرفه الفطن
(أخرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى
مجرد من باب الافعال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اخرجا
اخرجوا اخرجت أخرجنا اخرجن اخرجت اخرجتا أخرجتم اخرجت اخرجتا
اخرجتن اخرجت اخرجنا وكذا المجهوله غير انه تضم الهمزة وتكسر الراء فيه (يخرج) فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من
ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون
تخرج تخرجان يخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج
نخرج وكذا المجهوله غير انه بفتح الراء فيه (اخراجا) مصدره (فهو مخرج) مخرجان
مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بكسر الراء فى الكل اسم فاعل (وذلك مخرج)
مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بفتح الراء فى الكل اسم مفعول وهو يصلح
للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والامر) أى أمر الحاضر (أخرج) اخرجا
أخرجوا أخرجى أخرجا أخرجن بفتح الهمزة وكسر الراء فى الكل وانما فتحت همزته
لانها ليست بهمزة وصل بل همزة قطع محذوفة فى الاصل أى فى المضارع كما سيجىء ولما
احتيج الى همزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة بعد حذفها أتى بتلك الهمزة مفتوحة
وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا لتخرجن بضم التاء وكسر الراء فى
الكل (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لاتخرجوا لاتخرجى لاتخرجا
لاتخرجن (بضم التاء) أى فى النهى (وكسر الراء فيهما) أى فى الامر والنهى وكذا
نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يفتح الراء فيه (وقد حذفت الهمزة
من مستقبل هذا الباب) بحيث لم يقل فى الاستعمال يؤخرج بالهمزة بل الاستعمال
يخرج بلا همزة (كيلا يجتمع همزتان فى نفس المتكلم وحده) أى لان من اجتماعهما
يلزم الثقل وقيل يلزم منه المشابهة بصوت الكلب وقىء السكران فكرهوا ذلك فحذفوا
الهمزة من مستقبله (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهى والامر
الغائب اطرادا للباب) كما مر تصريفها بلا همزة لانها لما حذفت من الاصل وهو المضارع
لعلة ما ذكرنا حذفت من الفرع أيضا وهو الفاعل والمفعول والنهى وأمر الغائب
تبعا للاصل وأما أمر الحاضر منه وان كان فرعه لانه ماخوذ منه أيضا الا أنه لما حذفت
علامة المضارعة منه بقى ما بعدها ساكنا فاحتيج اليها فلم تحذف فلهذا قيد الامر بالغائب
احترازا عنه (وخرج) بتشديد الراء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم
عند البعض مبنى متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من باب التفعيل وقس على هذا
الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خرجا خرجوا خرجت خرجنا
خرجن خرجت خرجتا خرجتم خرجت خرجتما خرجتن خرجت خرجنا وكذا
مجهوله الا انه بضم الخاء وبكسر الراء فيه (يخرج) بتشديد الراء مع كسرها وضم الياء

(مثال الرباعى المزيد فيه) يعنى الحاصل
بالزيادة وفى بعض النسخ وقع الثلاثى بدل
الرباعى (أخرج يخرج اخراجا فهو
مخرج وذاك مخرج والامر أخرج
والنهى لاتخرج بضم التاء فى النهى
وكسر الراء فيهما) أى فى الامر والنهى
ثم أراد الاشارة الى وجه كون الهمزة
مفتوحة فى أمر هذا الباب فقال (وقد
حذفت الهمزة) التى هى فاء الفعل
(من مستقبل هذا الباب) فان أصل
يكرم يؤكرم (كيلا يجتمع
الهمزتان فى نفس المتكلم) وحده لان
ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب
والقىء ولان فى اجتماع المثلين ثقلا
على اللسان ولما حذفت من المتكلم
حذفت من المخاطب والغائب وان لم يلزم
المحذور اطرادا للباب (وكذلك حذفت)
الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهى)
غائبا أو حاضرا (والامر الغائب) مع انه
لا محذور فيها اتباعا للاصل وهو المضارع
وأما الامر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة
بالمضارع بحذف حرف المضارعة أعيدت
الهمزة المحذوفة فلم يجتمع مع همزة الوصل
فافهم (وخرج يخرج

فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون تخرج تخرجان تخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج نخرج وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء تامل (تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء) والتخفيف (فيهما) أي في المصدر الاول والثاني وانما خفف مصدره ولم يكن تابعا لفعله والفعل لمصدره لوجوده كذلك بالاستقراء وقيل حذف التشديد من مصدره ثم عوض الياء عنه دفعا للثقل (فهو مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بكسر الراء) في الكل اسم فاعل (وذاك مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بفتح الراء) في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا (والامر) أي أمر الحاضر (خرج) خرجا خرجوا اخرجي خرجا خرجن (بكسر الراء) في الكل وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا ليخرجن بكسر الراء في الكل و بضم علامة المضارع فيه (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لاتخرجوا لاتخرجي لاتخرجا لاتخرجن (بضم التاء وكسر الراء فيهما) أي في الامر والنهي وكذا نهي الغائب الا انه بالياء (والراء مشددة في الجميع) أي في الماضي والمضارع والفاعل والمفعول والامر والنهي الا في المصدر فانه بالتخفيف لما مر (وخاصم) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب المفاعلة وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خاصمان خاصموا خاصمت خاصمتا خاصمن خاصمت خاصمتما خاصمتم خاصمت خاصمتما خاصمتن خاصمت خاصمنا وسيجيء مجهوله في المتن (يخاصم بكسر الصاد) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخاصمان يخاصمون تخاصم تخاصمان يخاصمن تخاصم تخاصمان تخاصمون تخاصمين تخاصمان تخاصمن أخاصم نخاصم وكذا مجهوله غير انه بفتح الصاد فيه (مخاصمة بفتح الصاد) مصدره أولا (وخصاما بكسر الخاء) مصدره ثانيا وقد زاد البعض فيه مصدرا ثالثا وهو قولهم خيصاما (فهو مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بكسر الصاد في الكل اسم فاعل (وذاك مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بفتح الصاد في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان (والامر) أي أمر الحاضر منه (خاصم) خاصما خاصموا خاصمي خاصما خاصمن بكسر الصاد في الكل وأمر الغائب ليخاصم ليخاصما ليخاصموا لتخاصم لتخاصما ليخاصمن بكسر الصاد في الكل أيضا وكذا مجهوله الا انه بفتح الصاد فيه (والنهي) أي نهي الحاضر منه (لاتخاصم) لاتخاصما لاتخاصموا لاتخاصمي لاتخاصما لاتخاصمن (بضم التاء وكسر الصاد) في الكل والنهي للغائب كذلك الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بفتح الصاد فيه (ومجهول الماضي خوصم الى آخره) خوصما خوصموا خوصمت خوصمتا خوصمن خوصمت خوصمتما خوصمتم خوصمت خوصمتما خوصمتن خوصمت خوصمنا بكسر الصاد وقلب الالف واوا في الكل وانما أورد مجهول هذا الباب ماضيا ولم يورد مجهول غيره من المزيدات لان مجهوله في الماضي قد غير صيغته عن صيغة ماضيه معلوما بحيث قلبت الالف واوا بخلاف مجهول غيره حيث لا يكون كذلك بل المغايرة بينهما في الحركات وكذا مجهول هذا الباب في المضارع والامر والنهي لا يكون مغايرا في الصيغة بل في الحركات فاورد مجهوله

تخريجا) ياء التفعيل مبدلة من الحرف المدغم فيها ونظيره تقضي الباز ي أصله تقضض (وتخرجة) بتعويض التاء عن الياء (بكسر الراء وفتح التاء فيهما) في المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء (وذاك مخرج) بفتح الراء (والامر خرج بكسر الراء والنهي لاتخرج بضم التاء) في النهي (وكسر الراء فيهما) أي في الامر والنهي (وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة) بفتح الصاد (وخصاما) بكسر الخاء (فهو مخاصم وذاك مخاصم بكسر الصاد في الاول وفتحها في الثاني) كما في معلوم المضارع ومجهوله (والامر خاصم والنهي لاتخاصم) ولما كان في مجهول ماضي هذا الباب خفاء قال (ومجهول الماضي خوصم) لانه لما ضم ما قبل الالف لزم قلبها واوا

في الماضي ليعلم بذلك التغاير بينه و بين معلومه (مثال الخماسي) سواء كان من مزيد الثلاثي المجرد أو من مزيد الرباعي المجرد (انكسر) فعل ماض مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي خماسي من باب الانفعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو انكسرا انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرت انكسرتما انكسرتم انكسرت انكسرتما انكسرتن انكسرت انكسرنا وكذا مجهوله الاانه يضم الهمزة و يكسر السين فيه و يزاد في آخره حرف الجر (ينكسر) بكسر السين فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ينكسران ينكسرون تنكسر تنكسران ينكسرن تنكسر تنكسران تنكسرون تنكسرين تنكسران تنكسرن أنكسر ننكسر وكذا مجهوله غيرانه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (انكسارا) مصدره (فهو منكسر) منكسران منكسرون منكسرة منكسرتان منكسرات (بكسر السين) في الكل اسم فاعل (وذاك منكسر به) منكسر بهما منكسر بهم منكسر بها منكسر بهما منكسر بهن بفتح السين في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غيرانه لا يزاد في آخره حرف الجر (والامر) أي أمر الحاضر (انكسر) انكسرا انكسروا انكسري انكسرا انكسرن وأمر الغائب لينكسرا لينكسروا لتنكسر لتنكسرا لينكسرن بكسر السين فيهما وكذا مجهوله الاانه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتنكسر) لاتنكسرا لاتنكسروا لاتنكسري لاتنكسرا لاتنكسرن بكسر السين في الكل وكذا نهي الغائب الاانه بالياء وكذا مجهوله الاانه يزاد في آخره حرف الجر و يضم حرف المضارعة و يفتح السين فيه (واكتسب) فعل ماض مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي خماسي من باب الافتعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اكتسبا اكتسبوا اكتسبت اكتسبتا اكتسبن اكتسبت اكتسبتما اكتسبتم اكتسبت اكتسبتما اكتسبتن اكتسبت اكتسبنا وكذا مجهوله الاانه بضم الهمزة و بكسر السين (يكتسب) فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يكتسبان يكتسبون تكتسب تكتسبان يكتسبن تكتسب تكتسبان تكتسبون تكتسبين تكتسبان تكتسبن أكتسب نكتسب وكذا مجهوله الاانه يضم حرف المضارعة و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (اكتسابا) مصدره (فهو مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بكسر السين في الكل اسم فاعل (وذاك مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بفتح السين في الكل اسم مفعول (والامر) أي أمر الحاضر (اكتسب) اكتسبا اكتسبوا اكتسبي اكتسبا اكتسبن (وأمر الغائب ليكتسب) ليكتسبا ليكتسبوا لتكتسب لتكتسبا ليكتسبن وكذا مجهوله الاانه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتكتسب) لاتكتسبا لاتكتسبوا لاتكتسبي لاتكتسبا لاتكتسبن ونهي الغائب كذلك غيرانه بالياء وكذا مجهوله الاانه يضم حرف المضارعة و يكسر السين فيه وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا

(ومثال الخماسي انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو منكسر والامر انكسر والنهي لاتنكسر بكسر السين في الثلاثة) كما في المستقبل لانها فرعه (واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب والامر اكتسب والنهي لاتكتسب) الاكتساب مبالغة في الكسب وهو طلب الرزق وأصله الجمع

(واصفر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثى خماسى من باب الافعلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اصفرا اصفروا اصفرت اصفرتا اصفررن اصفررت اصفررتما اصفررتم اصفررت اصفررتما اصفررتن اصفررت اصفررنا بالفك على الفتح من جمع المؤنثة الغائبة الى آخره ومجهوله اصفر به اصفر بهما اصفر بهم اصفر بها اصفر بهما اصفر بهن اصفررت اصفر بك اصفر بكما اصفر بكم اصفر بك اصفر بكما اصفر بكن اصفر بى اصفر بنا بضم الهمزة وكسر الراء الاول عند الفك وزيادة حرف الجر فى آخره (يصفر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يصفران يصفرون تصفر تصفران يصررن تصفر تصفران تصفررن تصفر من تصفران تصفررن أصفر نصفر بفتح الفاء فى الكل وبالتشديد فيما سوى جمع المؤنث فانها بالفك على الكسر ومجهوله يصفر به اصفر بهما يصفر بهم يصفر بها يصفر بهما يصفررن بهن يصفر بك يصفر بكما يصفر بكم يصفر بك يصفر بكما يصفررن بكن يصفر بى يصفر بنا بضم حرف المضارعة وبزيادة حرف الجر فى آخره (بفتح الفاء فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما قلنا (اصفرارا) مصدره (فهو مصفر) مصفران مصفرون مصفرة مصفرتان مصفرات (بفتح الفاء) فى الكل اسم فاعل وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان (وذاك مصفر به) يصفر بهما مصفر بهم مصفر بها مصفر بهما مصفررن بهن اسم المفعول بفتح الفاء فى الكل أيضا هذا هو الفرق بينهما حال الادغام وعند الفك يفرق بينهما بشئ آخر وهو كسر الراء الاول للفاعل وفتحه للمفعول مع زيادة حرف الجر فى آخره وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزاد فى آخرها حرف الجر (والامر اصفر) أى أمر الحاضر اصفرا اصفرا اصفروا اصفرى اصفرا اصفررن بفك الادغام فى جمع المؤنث على الكسر وأمر الغائب ليصفر ايصفرا ايصفروا لتصفر لتصفرا ليصفررن بفك الادغام فى جمع المؤنث على الكسر أيضا وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى لا تصفر) أى نهى الحاضر لا تصفرا لا تصفروا لا تصفرى لا تصفرا لا تصفررن بالفك على الكسر ونهى الغائب لا يصفر لا يصفرا لا يصفروا لا تصفر لا تصفرا لا يصفررن بالفك على الكسر أيضا وكذا مجهوله الا أنه يضم علامة المضارع ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الفاء فيهما) أى الامر والنهى وبالتشديد فى الكل سوى جمع المؤنثة الغائبة مع ما بعدها فى الماضى وجمع المؤنث فقط فى غيره فانها بالفك فى الماضى على الفتح وفى غيره على الكسر كما بينا وكذا التصريف بنونى التاكيد معلوما ومجهولا

(وتكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم لانه مطاوع فعل مشددة العين مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تكسرا تكسروا تكسرت تكسرتا تكسرن تكسرت تكسرتما تكسرتم تكسرت تكسرتما تكسرتن تكسرت تكسرنا بفتح السين وتشديده وكذا مجهوله غير أنه يضم التاء ويكسر السين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يتكسر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتكسران يتكسرون تتكسر تتكسران يتكسرن تتكسر تتكسران تتكسرون تتكسرن

(واصفر يصفر بفتح الفاء اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء والامر اصفر والنهى لا تصفر بفتح الفاء فيهما) حذفت كسرة الراء الاولى من المضارع وفروعه وحركت الثانية بالكسر فى الامر والنهى وأدغمت الاولى فى الراء الثانية ولا يخفى أن الادغام فيما لم يتصل بآخره نون جمع المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم اذ باتصالها يصير ثانى المتجانسين ساكنا البتة فيمتنع الادغام (وتكسر يتكسر

تتكسران تتكسرن أتكسر نتكسر بفتح السين والتشديد أيضا وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بفتح السين فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما قلنا (تكسرا) مصدره (بضم السين) مع التشديد (فهو متكسر) متكسران متكسرون متكسرة متكسرتان متكسرات (بكسر السين) فى الكل اسم فاعل (وذاك متكسر به) متكسر بهما متكسر بهم متكسر بها متكسر بهما متكسر بهن بفتح السين فى الكل اسم المفعول (والامر) أى أمر الحاضر (تكسر) تكسرا تكسروا تكسرى تكسرا تكسرن وأمر الغائب ليتكسر ليتكسرا ليتكسروا لتتكسر لتتكسرا ليتكسرن بفتح السين فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتكسر) لاتتكسرا لاتتكسروا لاتتكسرى لاتتكسرا لاتتكسرن بفتح السين فى الكل وكذا نهى الغائب غير أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (بفتح السين فيهما) أى فى الامر والنهى كما قلنا وكذا التصريف بنونى التاكيد معلوما ومجهولا (وتصالح) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفاعل ونص على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تصالحا تصالحوا تصالحت تصالحنا تصالحن تصالحت تصالحتما تصالحتم تصالحت تصالحتما تصالحتن تصالحت تصالحنا بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه تضم التاء وتقلب الالف واوا وتكسر اللام فيه نحو تصولح تصولحا تصولحوا تصولحت تصولحتا تصولحن تصولحت تصولحتما تصولحتم تصولحت تصولحتما تصولحتن تصولحت تصولحنا (يتصالح) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب ونص على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتصالحان يتصالحون تتصالح تتصالحان يتصالحن تتصالح تتصالحان تتصالحون تتصالحين تتصالحان تتصالحن أتصالح نتصالح بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة فيه (بفتح اللام فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بيناه (تصالحا) مصدره (بضم اللام فهو متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات (بكسر اللام) فى الكل اسم الفاعل (وذاك متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات بفتح اللام فى الكل اسم مفعول وهذا يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والامر) أى أمر الحاضر (تصالح) تصالحا تصالحوا تصالحى تصالحا تصالحن (وأمر الغائب ليتصالح) ليتصالحا ليتصالحوا لتتصالح لتتصالحا ليتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتصالح) لاتتصالحا لاتتصالحوا لاتتصالحى لاتتصالحا لاتتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير انه يضم علامة المضارع فيه وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله غير انه يضم علامة المضارع فيه (بفتح اللام فيهما) أى فى الامر والنهى كما بيناه وكذا التصريف بنونى التاكيد معلوما ومجهولا (وأما ادثر واثاقل فاصل الاول تدثر) معناه تغطى بثوبه وهو لازم (كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فادغمت التاء فيهما) أى فى ادثر واثاقل (فيما بعدهما) أى أدغمت التاء فى الدال فى الاول وأدغمت فى الثاء فى الثانى لقرب مخرج التاء من الدال والثاء وفيه نظر لان التاء لاتدغم فى الدال

بفتح السين تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين) تعرض لكسرها لئلا يظن أنه كسين المستقبل (والامر تكسر والنهى لاتتكسر بفتح السين فيهما) كما فى المستقبل (وتصالح يتصالح بفتح اللام تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح بفتح اللام) أى متصالح منه لان تصالح لازم لكن باب تفاعل قد يتعدى فيجىء المفعول به بلا واسطة نحو متشارك ذكر صيغة المفعول اشارة الى هذا (والامر تصالح والنهى لاتتصالح بفتح اللام فيهما) ولما كان من باب التفعل والتفاعل صيغتان خطيتان محتاجتان الى البيان أصلا وتصريفا قال (واما ادثر) معناه تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق الشعار وهو الثوب الذى يلى الجسد (واثاقل فاصل الاول تدثر كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فادغمت التاء فيهما) أى فى تدثر وتثاقل (فيما بعدهما) أى الدال والثاء يعنى بعد قلب التاء اياهما واسكان أول المتجانسين ولظهور ذلك لم يتعرض له

والتاء حال كونها تاء الابعد قلبها دالا وتاء فالاولى أن يقال فادغمت التاء فيهما بعد قلبها دالا وتاء (ثم أدخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها لان الساكن لا يبتدأ به وتصريفه) أى تصريف كل واحد من هذين البناءين (ادثر) بفتح الثاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعل لا من افتعل مشددا العين نص على ذلك ابن جنى الا ان التشديد قد يحذف من الثاء لالتقاء الساكنين عند ادغام الدال فى الدال وكذا فى مضارعه وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ادثرا ادثروا ادثرت ادثرتا ادثرن ادثرت ادثرتما ادثرتم ادثرت ادثرتما ادثرتن ادثرت ادثرنا وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة وكسر الثاء ويزاد فى آخره حرف الجر نحو ادثر عليه ادثر عليهما ادثر عليهم ادثرت عليها ادثر عليهما ادثر عليهن ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكم ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكن ادثر على ادثر علينا (يدثر) بفتح الثاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يدثران يدثرون تدثر تدثران يدثرن تدثر تدثران تدثرون تدثرين تدثران تدثرن أدثر ندثر وكذا مجهوله الا انه بضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الثاء فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (ادثرا) مصدره (ب) بكسر الهمزة و (ضم الثاء فهو مدثر) مدثران مدثرون مدثرة مدثرتان مدثرات (بكسر الثاء) فى الكل اسم الفاعل (وذاك مدثر عليه) مدثر عليهما مدثر عليهم مدثرة عليها مدثر عليهما مدثر عليهن (بفتح الثاء) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لا يزاد فى آخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (ادثر) ادثرا ادثروا ادثرى ادثرا ادثرن وأمر الغائب ليدثر ليدثرا ليدثروا لتدثر لتدثرا ليدثرن بفتح الثاء فى الكل وكذا مجهوله غير انه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تدثر) لا تدثرا لا تدثروا لا تدثرى لا تدثرا لا تدثرن وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم علامة المضارع فيه مع زيادة حرف الجر فى آخره (بفتح الثاء والدال فيهما) أى فى الامر والنهى كما قلنا (والتشديد فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واثاقل) هو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفاعل لا من افاعل مشددة الفاء نص على ذلك ابن جنى وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اثاقلا اثاقلوا اثاقلت اثاقلتا اثاقلن اثاقلت اثاقلتما اثاقلتم اثاقلت اثاقلتما اثاقلتن اثاقلت اثاقلنا بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة وتقلب الالف واوا ويزاد فى آخره حرف الجر فيه نحو اثوقل عليه اثوقل عليهما اثوقل عليهم اثوقل عليها اثوقل عليهما اثوقل عليهن اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكم اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكن اثوقل على اثوقل علينا (يثاقل) بفتح الثاء والقاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يثاقلان يثاقلون تثاقل تثاقلان يثاقلن تثاقل تثاقلان تثاقلون تثاقلين تثاقلان تثاقلن اثاقل نثاقل وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف

(ثم ادخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها) أى بسبب الهمزة (لان الساكن لا يبتدأ به) فالهمزة فى أولهما للابتداء لا للبناء فلذا لم يعد اسداسيا (وتصريفه) أى تصريف كل منهما على الترتيب (ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر بفتح الثاء والامر ادثر والنهى لا تدثر بفتح الثاء فيهما والدال مشددة فى الجميع واثاقل يثاقل

الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (اثاقلا) مصدره (بضم القاف فهو مثاقل) مثاقلان مثاقلون مثاقلة مثاقلتان مثاقلات (بكسر القاف) فى الكل اسم الفاعل (وذاك مثاقل عليه) مثاقل عليهما مثاقل عليهم مثاقل عليها مثاقل عليهما مثاقل عليهن (بفتح القاف) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لا يزاد فى آخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اثاقل) اثاقلا اثاقلوا اثاقلى اثاقلا اثاقلن وأمر الغائب ليثاقل ليثاقلا ليثاقلوا لتثاقل لتثاقلا ليثاقلن بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تثاقل) لا تثاقلا لا تثاقلوا لا تثاقلى لا تثاقلا لا تثاقلن وكذا نهى الغائب الا انه بالياء كامر غير مرة وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الامر والنهى (والثاء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى واسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى (وتدحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد بالتى خماسى من باب التفعلل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تدحرجا تدحرجوا تدحرجت تدحرجتا تدحرجن تدحرجت تدحرجتما تدحرجتم تدحرجت تدحرجتما تدحرجتن تدحرجت تدحرجنا بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة ويكسر الراء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يتدحرج) بفتح الراء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد بالتى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتدحرجان يتدحرجون تتدحرج تتدحرجان يتدحرجن تتدحرج تتدحرجان تتدحرجون تتدحرجين تتدحرجان تتدحرجن أتدحرج نتدحرج وكذا مجهوله الا أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الراء فيهما) أى فى الماضى والمضارع (تدحرجا) مصدره (بضم الراء فهو متدحرج) متدحرجان متدحرجون متدحرجة متدحرجتان متدحرجات (بكسر الراء) فى الكل اسم الفاعل (وذاك متدحرج به) متدحرج بهما متدحرج بهم متدحرج بها متدحرج بهما متدحرج بهن (بفتح الراء) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لا يزاد فى آخره حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (تدحرج) تدحرجا تدحرجوا تدحرجى تدحرجتا تدحرجن وأمر الغائب ليتدحرج ليتدحرجا ليتدحرجوا لتتدحرج لتتدحرجا ليتدحرجن بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تتدحرج) لا تتدحرجا لا تتدحرجوا لا تتدحرجى لا تتدحرجا لا تتدحرجن بفتح الراء فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر كامر غير مرة (بفتح الراء فيهما) أى فى الامر والنهى كما قلنا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (مثال السداسى استغفر) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب استفعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو استغفرا استغفروا استغفرت استغفرتا استغفرن استغفرت استغفرتما استغفرتم استغفرت استغفرتما

بفتح القاف والثاء اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل بفتح القاف والامر اثاقل والنهى لا تثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة فى الجميع) ومن الخماسى مازيد على الرباعى (و) تصريفه (تدحرج يتدحرج تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء والامر تدحرج والنهى لا تتدحرج بفتح الراء فيهما ومثال السداسى استغفر

استغفرتن استغفرت استغفرنا وكذا مجهوله الا انه يضم الهمزة والتاء و يكسر العين فيه (يستغفر بكسر الفاء) وهو فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم متعد معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يستغفران يستغفرون تستغفر تستغفران تستغفرن تستغفران تستغفرون تستغفرين تستغفران تستغفرن أستغفر نستغفر وكذا مجهوله غير انه يضم علامة المضارع و يفتح الفاء فيه (استغفارا) مصدره (فهو مستغفر) مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات (بكسر الفاء) في الكل اسم الفاعل (وذاك مستغفر) مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات (بفتح الفاء) في الكل اسم المفعول (والامر) أي أمر الحاضر (استغفر) استغفرا استغفروا استغفري استغفرا استغفرن وأمر الغائب ليستغفر ليستغفرا ليستغفروا لتستغفر لتستغفرا ليستغفرن بكسر الفاء في الكل وكذا مجهوله الا انه يضم الياء و يفتح الفاء (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تستغفر) لا تستغفرا لا تستغفروا لا تستغفري لا تستغفرا لا تستغفرن بكسر الفاء في الكل وكذا نهي الغائب الا انه بالياء و بكسر الفاء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح ماقبل آخره فيه (بكسر الفاء فيهما) أي في الامر والنهي كما بينا (واشهاب) بتشديد الباء وهو فعل ماض مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبني مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعيلال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اشهابا اشهابوا اشهابت اشهابتا اشهابن اشهابت اشهابيتما اشهابيتم اشهابيت اشهابيتما اشهابيتن اشهابيت اشهابينا بالفك مع الفتح من جمع المؤنثة الغائبة الى آخره وكذا مجهوله الا انه تضم الهمزة وتقلب الالف واوا فيه و يزاد حرف الجر في آخره (يشهاب) بتشديد الباء وهو فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يشهابان يشهابون تشهاب تشهابان تشهابون تشهابين تشهابان تشهابن أشهاب نشهاب وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد في آخره حرف الجر (اشهيبابا) مصدره (فهو مشهاب) مشهابان مشهابون مشهابة مشهابتان مشهابات بتشديد الباء في الكل اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا وذاك مشهاب به مشهاب بهما مشهاب بهم مشهاب بهما مشهاب بهن بتشديد الباء في الكل اسم المفعول (والامر) أي أمر الحاضر (اشهاب) اشهابا اشهابوا اشهابي اشهابا اشهابين وأمر الغائب ليشهاب ليشهابا ليشهابوا لتشهاب لتشهابا ليشهابين بتشديد الباء في الكل سوى جمع المؤنث وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع فيه و يزاد حرف الجر في آخره (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تشهاب) لا تشهابا لا تشهابوا لا تشهابي لا تشهابا لا تشهابين بالتشديد في الكل غير جمع المؤنث وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد في آخره حرف الجر (بتشديد الباء في الجميع) أي في الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والامر والنهي وفي هذه العبارة تسامح لان تشديد الباء في الماضي فيما قبل جمع المؤنثة الغائبة وما سواها بالفك وفي المضارع والامر والنهي فيما سوى جمع المؤنث (الافي المصدر) فانه بلا تشديد الباء وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما و مجهولا (واغدودن)

يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والامر استغفر والنهي لا تستغفر بكسر الفاء فيهما و) تصريف الافعيلال (اشهاب) يقال اشهاب الرأس اذا غلب بياضه على السواد (يشهاب اشهيبابا) الباء مقلوب من ألف الماضي بانكسار ماقبلها كما أشير اليه (فهو مشهاب والامر اشهاب والنهي لا تشهاب) بتصريك آخر الامر والنهي للادغام فسكونهما تقديري (بتشديد الباء في الجميع) مما ذكر (الافي المصدر) لفصل الالف بين المتجانسين قدم تصريف هذا الباب على مابعده مع تاخر ذكره في مقام الاجمال لان احتياجه الى بيان تصريفه أشد من اخواته لخفائه (و) تصريف الافعيعال (اغدودن) يقال اغدودن شعره اذا طال واسترسل

بفتح الدالين معناه طال الشعر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعيعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اغدودنا اغدودنوا اغدودنت اغدودنتا اغدودن اغدودنت اغدودنتما اغدودنتم اغدودنت اغدودنتما اغدودنتن اغدودنت اغدودنا وكذا مجهوله الا انه تضم الهمزة والدال الاولى وتكسر الدال الثانية و يزاد حرف الجر في آخره (يغدودن) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يغدودنان يغدودنون تغدودن تغدودنان يغدودن تغدودن تغدودنان تغدودنون تغدودنين تغدودنان تغدودن أغدودن نغدودن (بكسر الدال الثانية) في الكل (اغديدانا) مصدره بفتح الدال الثانية والاصل فيه اغدودانا بكسر الدال وسكون الواو قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اغديدانا (فهو مغدودن) مغدودنان مغدودنون مغدودنة مغدودنتان مغدودنات بكسر الدال الثانية في الكل اسم الفاعل (وذاك مغدودن) عليه مغدودن عليهما مغدودن عليهم مغدودن عليها مغدودن عليهما مغدودن عليهن بفتح الدال الثانية في الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان الا انهما لا يزادفي آخرها حرف الجر (والامر) أي أمر الحاضر (اغدودن) اغدودنا اغدودنوا اغدودني اغدودنا اغدودن وأمر الغائب ليغدودن ليغدودنا ليغدودنوا لتغدودن لتغدودنا ليغدودن بكسر الدال الثانية في الكل وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع و يفتح الدال الثانية و يزادفي آخره حرف الجر (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتغدودن) لاتغدودنا لاتغدودنوا لاتغدودني لاتغدودنا لاتغدودن بكسر الدال الثانية أيضا وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح الدال الثانية فيه و يزادفي آخره حرف الجر (بكسر الدال الثانية فيهما) أي في الامر والنهي وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا (واجلوذ) بتشديد الواو وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعوال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اجلوذوا اجلوذت اجلوذتا اجلوذن اجلوذت اجلوذتما اجلوذتم اجلوذت اجلوذتما اجلوذتن اجلوذت اجلوذنا وكذا مجهوله الا انه يضم الهمزة و يكسر الواو فيه و يزادفي آخره حرف الجر (يجلوذ) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجلوذان يجلوذون تجلوذ تجلوذان يجلوذن تجلوذ تجلوذان تجلوذون تجلوذين تجلوذان تجلوذون أجلوذ نجلوذ (بكسر الواو) في الكل وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة و يفتح الواو فيه و يزادفي آخره حرف الجر (اجلواذا) مصدره (بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ) مجلوذان مجلوذون مجلوذة مجلوذتان مجلوذات بكسر الواو في الكل اسم الفاعل (وذاك مجلوذ به) مجلوذ بهما مجلوذ بهم مجلوذ بها مجلوذ بهما مجلوذ بهن بفتح الواو في الكل اسم المفعول وهكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان الا أنها بلا زيادة حرف الجر في آخرها (والامر) أي أمر الحاضر (اجلوذ) اجلوذا اجلوذوا اجلوذي اجلوذا اجلوذن وأمر الغائب ليجلوذ ليجلوذا ليجلوذوا لتجلوذ لتجلوذا ليجلوذن بكسر الواو في الكل وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة و يفتح

(يغدودن بكسر الدال الثانية اغديدانا) أصله اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (فهو مغدودن والامر اغدودن والنهي لاتغدودن بكسر الدال الثانية في) الكلمات (الثلاث) وهي الفاعل والامر والنهي (و) تصريف الافعوال (اجلوذ يجلوذ) بكسر الواو (اجلواذا فهو مجلوذ والامر اجلوذ

الواوفيه و يزادفى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتجلوذ) لاتجلوذا لاتجلوذوا لاتجلوذى لاتجلوذا لاتجلوذن بكسر الواو فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة و يفتح الواوفيه و يزادفى آخره حرف الجر (بكسر الواوفيهما) أى فى الامر والنهى (والواومشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسمى الفاعل والمفعول والامر والنهى وكذا التصريف بنوعى التاكيد معلوما ومجهولا (واسحنكك) بفتح الكافين معناه زاد السواد والظلمة وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اسحنككا اسحنككوا اسحنككت اسحنكككا اسحنككتا اسحنككن اسحنككت اسحنككتما اسحنككتم اسحنككت اسحنككتما اسحنككتن اسحنككت اسحنككا وكذا مجهوله الا انه تضم الهمزة وتكسر الكاف الاولى و يزادفى آخره حرف الجر (يسحنكك) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسحنككان يسحنككون تسحنكك تسحنككان يسحنككن تسحنكك تسحنككان تسحنككون تسحنككين تسحنككان تسحنككن أسحنكك نسحنكك (بكسر الكاف الاولى) فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة وتفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (اسحنكا كا) مصدره (فهو مسحنكك) مسحنككان مسحنككون مسحنككة مسحنككتان مسحنككات بكسر الكاف الاولى فى الكل اسم الفاعل وذلك مسحنكك به مسحنكك بهما مسحنكك بهم مسحنكك بها مسحنكك بهما مسحنكك بهن بفتح الكاف الاولى فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لايزادفى آخره حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اسحنكك) اسحنككا اسحنككوا اسحنككى اسحنككا اسحنككن وأمر الغائب ليسحنكك ليسحنككا ليسحنككوا لتسحنكك لتسحنككا ليسحنككن بكسر الكاف الاولى فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة و يفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتسحنكك) لاتسحنككا لاتسحنككوا لاتسحنككى لاتسحنككا لاتسحنككن بكسر الكاف الاولى فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة وتفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (بكسر الكاف الاولى فيهما) أى فى الامر والنهى وكذا التصريف بنوعى التاكيد معلوما ومجهولا (واسلنقى) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلاء وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اسلنقيا اسلنقوا اسلنقت اسلنقتا اسلنقين اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتم اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتن اسلنقيت اسلنقينا بفتح القاف فى الكل وأصل اسلنقوا اسلنقيوا استثقلت الضمة على الياء لكونها أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة فحذفت فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت الياء فبقى اسلنقوا وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى الساكنان الالف المقلوبة والواو فحذفت الالف فبقى اسلنقوا وكذا الاعلال فى اسلنقت

والنهى لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاث والواو مشددة فى الجميع) ومن السداسى الملحق بمزيد الرباعى باب الافعنلال (و) تصريفه (اسحنكك) يقال اسحنكك الليل اذا اسود وأظلم (يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكا كا فهو مسحنكك و الامر اسحنكك والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف فى الثلاث) ومنه باب الافعنلاء (و) تصريفه (اسلنقى) بكتابة الالف على صورة الياء للدلالة على انها مقلوبة من الياء دون الواو

واسلنقيتا (يسلنقى) بكسر القاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق باحرنجم سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسلنقيان يسلنقون تسلنقى تسلنقيان يسلنقين تسلنقى تسلنقيان تسلنقون تسلنقين تسلنقيان تسلنقين أسلنقى نسلنقى وأما يسلنقون وتسلنقون فانهما فى الاصل يسلنقيون وتسلنقيون نقلت حركة الياء الى القاف فيهما بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقى يسلنقون وتسلنقون وأصل تسلنقين فى المفردة المخاطبة تسلنقيين فاستثقلت الكسرة على الياء لتوالى الكسرات الى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى الساكنان الاولى الياء الناقصة والاخرى ياء الضمير فحذفت الياء الناقصة فصار تسلنقين وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة ويفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (اسلنقاء) مصدره وهو فى الاصل اسلنقايا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة فى الطرف فصار اسلنقاء (فهو مسلنق) مسلنقيان مسلنقيون مسلنقية مسلنقيتان مسلنقيات بكسر القاف فى الكل اسم الفاعل وأصل مسلنق مسلنقى أعل كاعلال قاض وأصل مسلنقون مسلنقيون واعلاله كاعلال تسلنقون وقدمر آنفا (وذاك مسلنقى عليه) مسلنقى عليهما مسلنقى عليهم مسلنقى عليها مسلنقى عليهما مسلنقى عليهن بفتح القاف فى الكل فى اسم المفعول وكذا المصدر والميمى واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزاد فى أواخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اسلنق) اسلنقيا اسلنقوا اسلنقى اسلنقيا اسلنقين وأصل اسلنقوا واسلنقى اسلنقيوا واسلنقين واعلالهما كما مر فى المضارع تأمل وأمر الغائب ليسلنق ليسلنقيا ليسلنقوا التسلنق لتسلنقيا ليسلنقين وأصل ليسلنقوا ليسلنقيوا واعلاله كما مر فى المضارع وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة ويفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتسلنق) لاتسلنقا لاتسلنقوا لاتسلنقى لاتسلنقا لاتسلنقين وأصل لاتسلنقوا لاتسلنقيوا بكسر القاف وضم الياء استثقلت الضمة على الياء كما مر فى اسلنقوا أولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فنقلت الضمة الى القاف بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت الياء فصار لاتسلنقوا بضم القاف وأصل لاتسلنقى لاتسلنقي بكسر القاف والياء الاولى استثقلت الكسرة على الياء لتوالى الكسرات الى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى الساكنان ياء النقص وياء الضمير فحذفت ياء النقص فصار لاتسلنقى وهذان الاعلالان وان مرا فى المضارع ولكن بينهما ههنا للتوضيح وكذا نهى غائبه الا أنه بالياء وكذا مجهوله الا أنه يضم حرف المضارعة ويفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر القاف فيهما) أى فى الامر والنهى وكذا التصريف بنونى التاكيد معلوما ومجهولا (واقشعر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد بالحرف سداسى من باب الافعلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعرن اقشعررت اقشعررتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررن اقشعررت اقشعررنا بالادغام الى جمع المؤنثة الغائبة ومن هناك الى آخره بالفك مع الفتح تأمل وكذا مجهوله الا أنه يضم الهمزة والشين ويكسر العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يقشعر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد بالحرف سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا

(يسلنقى) بسكون الياء بان حذفت الضمة لاستثقالها على الياء وعلى هذا تسلنقى واسلنقى (اسلنقاء) بانقلاب الياء همزة (فهو مسلنق) أصله مسلنقى استثقلت الضمة على الياء فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وأعطى التنوين لما قبلها (والامر اسلنق والنهى لاتسلنق) بحذف الياء فيهما علامة للوقف والجزم (بكسر القاف فى الثلاث) أى الفاعل والامر والنهى ومن السداسى المزيد فيه على الرباعى باب الافعلال (و) تصريفه (اقشعر يقشعر بكسر العين

اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر العين فى الثلاث والراء مشددة فى الجميع الافى المصدر) لفصل الالف بين المتجانسين ومنه باب الانفعلال (و) تصريفه (احرنجم يحرنجم بكسر الجيم احرنجاما فهو محرنجم والامر احرنجم والنهى لاتحرنجم بكسر الجيم فى الثلاث) أخر تصريفه عن اقشعرلان المشددة أحوج الى بيان تصريفه فكان أقدم فى مقام التصريف وفى بعض النسخ لم يذكر تصريف احرنجم و وجهه الاكتفاء بامتحنكان *(فصل فى الفوائد)* المتعلقة بالافعال السابقة والابواب السابقة فكان ماذكر فى هذا الفصل تتمة لما سبق فلذا أخره (اللازم) من الافعال وهو مالم يتجاوز الى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز اليه (باحد ثلاثة أسباب) أى أسباب وجودية بقرينة (٦٢) ذكر السبب العدمى بعدها على أنه لاحصر فى الكلام فلا ينفى سببية شئ آخر (بزيادة) بدل من قوله باحد الخ بدل البعض (فى أوله) أى فى أول اللازم بخلاف همزة اقشع فانها زائدة على المتعدى وهى للصيرورة على ماذكره الشريف يقال قشعت الريح السحاب أى فرقتها فاقشع أى صار ذا قشع وتفرق اذلم يثبت فى اللغة مجئ أفعل مطاوعا ونقل أبو الحسن الجاربردى عن الكشاف انه لاشئ من بناء أفعل مطاوعا ولا يتيقن نحو هذا الاحلة كتاب سيبويه بقولهم كببته فاكب من باب انفض الامر وهو عناه دخل فى الكب أو صار ذا كب وكذا اقشع السحاب اذا دخل فى القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع الى هنا كلامه (وتشديد عينه) أى عين اللازم لايخفى ان قوله اللازم يصير متعديا قضيته مهملة فى قوة الجزئية فليس هو بقانون كلى حتى يرد عليه نحو أصح الرجل وموت الابل (وحرف الجر فى آخره) فى أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا الى قرب معطوفه ومقتضى السياق مااخترناه

(اللازم) أى بعض اللازم وانما لم تحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لايدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها وبعضها لايصير بها متعديا نحو امشى الرجل وموتت الابل اعلم أن للمتعدى معنيين ماجاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق ومايتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثانى متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لايراد الا عند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من أسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد من أسبابه فلابد من تخصيص قوله وحروف الجر بالتاء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولايجئ المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتامل قوله

نحو يقشعران يقشعرون تقشعر تقشعران يقشعرون تقشعرون تقشعران تقشعرون تقشعرين تقشعران تقشعرون أقشعر نقشعر بكسر العين والادغام فى الكل سوى جمع المؤنث فانها بالفك على الكسر وكذا مجهوله الا أنه يضم حرف المضارعة ويفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (اقشعرارا) مصدره (بسكون العين) بلا ادغام لان لالف قد وقعت فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه فلا تدغم أولاهما فى الاخرى (فهو مقشعر) مقشعران مشقعرون مقشعرة مقشعرتان مقشعرات بكسر العين فى الكل اسم الفاعل (وذاك مقشعر به) مقشعر بهما مقشعر بهم مقشعر بها مقشعر بهما مقشعر بهن بفتح العين والادغام فى الكل اسم المفعول وهذا متروك فى كثير من النسخ والصواب عدم تركه وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اقشعر) اقشعرا اقشعرى اقشعرا اقشعرون اقشعرن وأمر الغائب ليقشعر ليقشعرا ليقشعروا لتقشعر لتقشعرا ليقشعرون وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة وتفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتقشعر) لاتقشعرا لاتقشعروا لاتقشعرى لاتقشعرا لاتقشعرن ونهى الغائب كذلك الا انه بالياء وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة ويفتح العين فى الكل ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر العين فيهما) أى فى الامر والنهى (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والامر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الزمان والمكان واسمى الفاعل والمفعول (الافى المصدر) فانه بلا تشديد الراء كما مر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا

(فصل فى الفوائد) (اللازم) أى الفعل اللازم وهو مايلازم الفاعل ولايتجاوز الى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز الى المفعول به (باحد ثلاثة أسباب بزيادة الهمزة فى أوله) لكن هذا ليس على اطلاقه بل توجد همزة مزيدة فى أول بعض الافعال المتعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فاقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير اليها بقيد وهو عدم كونها للمطاوعة كما فى هذا المثال فاذا جعلته لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا اذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه و بتشديد عين الفعل المتعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر فى آخره) أى اذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد فى أوله همزة ليست للمطاوعة أو فى عينه تضعيفا أو فى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف

(نحو أخرجته وشرجته وخرجت به) والمعنى فى الكل صيرته خارجا (من الدار) أشار بايراده الى ان تعدية اللازم بالجار على وجهين أحدهما بتضمن معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا يختص بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة الى المجرور والمتعلق معنى وهذا يحصل باى حرف جر كان وأما الهمزة والتشديد فتعديتهما بالمعنى الاول لا غير الا انهما قد يزادان على المتعدى لتحصيل مفعول آخر نحو احفرته بئرا وعلمته القرآن وماذكره الزنجانى من ان الهمزة والتشديد (٦٣) مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ماذكرناه ثم قيل ومن أسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر وألف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (وبحذف التاء) شروع فى السبب العدمى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعلل وتفعل مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر الى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم وضعه لكنه راعى تقديم العين على اللام وانما تعديا بحذف تاء المطاوعة لانهم لا تزيد على اللام فلا يقال تدرج وتموت بل على المتعدى نحو تدحرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد الفعل الى تعديه فلا اشكال بمثل تعلمته لان المراد بتفعل ماهو اللازم على انه بحذف التاء يتعدى الى مفعول آخر فهو بالنسبة اليه تحول من اللازم الى التعدية (والمتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) كهمزة أكرم (ونقله) أى نقل المتعدى مطلقا (الى باب انفعل) نحو انكسر فان هذا الباب للمطاوعة وهى لازم فيصير المتعدى المنقول اليه لازما لاحالة وخص هذا الباب بالذكر مع ان باب افعل أيضا مختص باللازم لان بناءه لمبالغة اللازم فلا يوجد متعد ينقل الى مثل هذا الباب

(والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلا لنقل الى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللام فيها للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدية لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده وجوبه اليه اذ لو أضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو أضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض الى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لاضافته اليه فى الجملة وهمزة اعلم وان كان سببا للتعدية الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدية المراد ههنا قوله

الحروف متعديا وانما اختص هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخرجته وخرجته وخرجت به من الدار) هذا قيد لكل ماسبق من الامثلة فان هذه الامثلة فى الاصل خرجت وهو لازم فلما زادت الهمزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف الا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وبحرف الجر لا تختص به بل يوجد فيه وفى غيره أيضا نحو ذهبت بزيد وانطلقت به والى هذا أشار الزنجانى بقوله وبحرف الجر فى الكل ثم أورد هذين المثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتلميذه قوله

تعدية اللازم ياحزنا * بالباء والتشديد والهمزنا
وان أردت جعله متعديا * همز وتضعيف خصنا ثلاثيا

(وبحذف التاء من تفعال مكررة اللام) أى يصير تفعال متعديا بحذف التاء منه لانه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لان الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم الا أن يقال هذا بالنظر الى الاغلب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لانه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد فى عينه بعدما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الاول أن تفعل مشدد العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مر بيانه فى صدر الكتاب عند عد الابواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى انه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموتت الابل وخرج زيد الا ان لازمان لانهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم الا أن يقال هذا بالنظر الى الاغلب أيضا يعنى اللازم غالب فى تفعل والتعدية غالبة فى فعل تامل (والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لانه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لانه فى أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالاسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تامل (وبنقله) أى بنقل الفعل المتعدى (الى باب انكسر) يصير لازما أيضا لان انكسر من باب انفعل وهو لازم لانه للمطاوعة فيصير الفعل المتعدى المنقول اليه للمطاوعة أيضا كنقل كسر الى انكسر وقطع الى انقطع ونحوهما واعلم أن فى قوله وبنقله الى باب انكسر تساهلا والاولى أن يقال الى باب انفعل لان انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الموزون فى مقام الوزن يوهم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر فى لغة انكسر تامل ولهذا قال الزنجانى فى شرحه اذا أردت أن تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه أن ترده الى باب انفعل ثم قال أو الى افتعل أو الى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر اما فى افتعل فلانه

(و باب فعال يصير لازما بزيادة التاء في أوله) يعني كما ان حذف التاء يكون سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا للازم ولخفاء لزوم أحد المعنيين بالآخر صرح بذكره ولم يكتف بقوله وبحذف التاء من تفعال ولم يقل وبنقل فعال الى تفعال لان تفعال فرعه وليس باصل كانكسر (ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تتمة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (المجهول من اللازم) لان اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن والئلا يتوهم رجوعه الى المجهول (من الافعال وهو ما لا يحتاج الى المفعول به) اذ بدونه يتم تعقل نسبته الى الفاعل واذا لم يحتج الى المفعول به لا يبنى له الفعل فلا يجيء من اللازم المجهول ولانفهام ذلك مما ذكرنا كتفى به (و) أما (المتعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج الى المفعول به في تعقل نسبته الى الفاعل (٦٤) قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابطة وهي ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل ببعض واحد أو قلب أو حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغني عن تصريحه فلازم والا فمتعد قيد المفعول بقوله به لان المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجيء من اللازم أيضا لان كلا منها لمزيد الافادة في الكلام لا لاحتياج النسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا الى أحدهما بالقيام والى الآخر بالوقوع (نحو ناضلته) أي رميته بالسهم فرمانى ولا يتخلف عن كونه للمشاركة (الا قليلا) أي قليلا لا يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) أي كسرته (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق (و باب تفاعل) أيضا (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) قوله (فصاعدا) في موضع الحال أي فيتر في صاعدا أي متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح بان الفاعل الصريح في فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمني وفي تفاعل يتساويان (نحو تدافعنا

(يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين أي قائما قوله (الا قليلا) استثناء من فاعل يكون أي الا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة فانها قائمة بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء و يتعلق بالغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادي فيه غير معلوم ومن ثم جاز أن يقال اضارب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمرا ولم يجز اتضارب عمرو زيدا أم تضارب زيد وعمرو اعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الابواب هو الغالب اذ ليست منحصرة فيما ذكر لما بين في المطولات قوله

مشترك بين اللازم والمتعدي واما في افعل فلأنه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول اليه حتى يصير بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم في الاستقراء كنقل حمر الى احمر وعور الى اعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل اليهما ثم قال أو الى تفعال ان كان رباعيا وفيه تساهل لان الرباعي على الاطلاق يشتمل على ملحقات الرباعي المجرد بعضها لازم و بعضها متعد فالأولى أن يقال ان كان رباعيا مجردا وعلى هذا قول الشيخ في النقل (و باب فعلل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أي ان كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وانما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لانه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والمجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله في اسناد الفعل اليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حمرت زيدا أو حسن زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وانما قيد عدم المجيء منه بالمفعول به لان المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو ما فعل لاجله فعل والمفعول معه وهو ما ذكر بعد الواو لصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى والمفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يجيء من الفعل اللازم مثال الاول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الامير ومثال الثاني قعدت عن الحرب جبنا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جلوسا فلهذا قيده به (لان اللازم من الافعال هو) أي اللازم (ما لا يحتاج الى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والمتعدي بخلافه) من حيث انه يحتاج اليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (و باب فاعل يكون بين اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أي راميته وهو مشترك بينهما (الا قليلا) أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرته (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أصفلك الله أو عفك الله وقاتلهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى افعل وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مرت أمثلتها في صدر الكتاب وكلها متعدية (و باب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعنا) وهذا المثال يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لانه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لان الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الاول كان اثنين وعلى التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (ولمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لان كون هذا

الباب لمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والاولى عدم الترك ان لم يكن قوله ولمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ما ليس في الباطن) أي لاظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لا بين الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تمارضت أي أظهرت المرض وليس بي مرض) ومنه تجاهلت أي أظهرت الجهل وليس بي جهل ويجيء بمعنى تفعل مشدد العين وافعل وقدمر مثالهما وبعض هذه المعاني متعد وبعضها لازم وقدمر بيانه في صدر الكتاب (واذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ما ينبغي لانه في صدد بيان معاني الابواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة عما ينطبق به اللسان مع الحنك الاعلى (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه الحروف الاربعة مستعلية مطبقة يلزم استعلائيتها من اطباقيتها من غير عكس وحروفها سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغاء والقاف يجمعها حروف صط ضظ خفق الاربعة الاولى مستعلية مطبقة والثلاثة الاخيرة مستعلية فقط ولكن تكون الاربعة الاولى مطبقة باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج لان مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج الضاد أول حافتي اللسان وما يليها من الاضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه المخارج ليست من الاطباق المعروف (تصير تاء افتعل طاء) لان التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا كما مر ذكره ليخف على ألسنتهم وليكون مجانسا للفاء فعله في الاطباق (نحو اصطبر) أصله اصتبر بعد نقل صبر الى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز ذلك أن تقلب الطاء صادا لاتحادهما في الاستعلائية فصار اصصبر ثم أدغم الصاد في الصاد وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين أولهما ساكن والثاني متحرك ولا يجوز ذلك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء وجوبا وان اتحدا في الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اطبر ولا يجوز ذلك أن تدغم الصاد في تاء افتعل بعد قلبها تاء لان الصاد من الاطباق والتاء من المهموسة باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج وهي ما لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والثاء والكاف والخاء والصاد والهاء والفاء يجمعها حروف ستشحثك خصفه ولو فعل ذلك لذهب اطباقيته وهو مستكره عندهم فلا يقال اتبر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات ومقاربة في المخرج حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم في التاء ولهذا لا تقلب التاء فيه أولا صادا ثم تدغم الصاد في الصاد بل طاء ثم صادا ثم تدغم الصاد في الصاد كما مر ويجوز ذلك البيان وهو ابقاء الطاء المقلوبة على حالها لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اصطبر كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب) أصله اضترب بعد نقل ضرب الى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز ذلك أن تقلب الطاء ضادا لاتحادهما في الاستعلائية فصار اضضرب فتدغم الضاد في الضاد وجوبا فصار اضرب ولا يجوز ذلك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء في الطاء وجوبا لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطرب ولا يجوز ذلك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء في تاء افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلا يقال اترب ولا يجوز ذلك أن تقلب التاء ضادا أولا ثم تدغم الضاد في الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج كما مر فلذا اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لا ضادا أولا ويجوز ذلك البيان كما

وتصالح القوم) يمكن الاكتفاء بالمثال الاول لانه يصلح لمشاركة الاثنين والاكثر لكنه قصد التيسير على فهم المتعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بموجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت أي أظهرت المرض وليس بي مرض) أصلا ومحصل هذه الفائدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما في المشاركة المطلقة ثم شرع في فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (واذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى (تصير تاء افتعل) أي تنقلب (طاء) لان هذه الاحرف من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف المنخفضة أي مما يلتصق اللسان معها الى الحنك الاسفل فبينها وبين التاء مباعدة في الصفة وهي توجب عسر النطق فوجب ابدال التاء حرفا يقاربها في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة وهذه هي الطاء (نحو اصطبر أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ولا يجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت (واضطرب) أصله اضترب من الضرب قلبت التاء طاء ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لا العكس لعظم الضاد كما مر

مر فيقال اضطارب كما اختاره الشيخ فيه (واطرد) أصله اطتردبعد نقل طرد الى الافتعال قلبت التاء طاء كامر فصار اطاردا الطاءين ثم ندغم الطاء فى الطاء لوجوب الادغام عند ذلك ولهذا لايجوز لك البيان فيه كما يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك فى الصاد والضاد ولايجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا وان كانت مقاربة لها فى مخرجها لانه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر انه من حروف الاطباق والتاء من المهموسية فلايقال اترد (واظهر) أصله اظتهر بعد نقل ظهر الى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كامر فصار اظطهر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء ظاء ثم تدغم الظاء المعجمة فى الظاء المعجمة وجوبا لمساواة بينهما فى العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوز لك العكس كامر فتدغم الطاء المهملة فى مثلها فيقال اطهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان فيه كما فى الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما فى الذات وان اتحدا فى المخرج والاستعلائية فيقال اظطهر ولايجوز لك ان تقلب الظاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لما مر من اذهاب الاطباق به فلايقال اتهر ولايجوز لك ان تقلب التاء ظاء معجمة ثم تدغم الظاء المعجمة فى مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما فى الذات ومقاربة فى المخرج فلهذا لم يختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا) هذه الحروف من المجهورية وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاى والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والالف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف دذر زضطظغق عبباء جلنوم (تصير تاء افتعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لان مخرج الدال طرف اللسان وأصول الثنايا كما ان مخرج التاء كذلك ومخرج الذال طرف اللسان وطرف الثنايا ومخرج الزاى طرف اللسان والثنايا فكان الدال أقرب الى التاء فى المخرج بالنسبة اليهما فاذا قلبت التاء دالا لاندفع الثقل المستكره عندهم لا ذالا ولا زايا (نحو ادمع) أصله ادتمع بعد نقل دمع الى الافتعال قلبت التاء دالا كامر فصار اد مع بالدالين فتدغم الدال فى الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولايجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال لان التاء من المهموسية والدال من المجهورية ولو فعل ذلك لذهبت المجهورية من الدال وذلك مستكره عندهم فلايقال اتمع ولايجوز لك البيان فيه كما مر من وجوب الادغام عند ذلك (واذكر) أصله اذتكر بعد نقل ذكر الى الافتعال قلبت التاء دالا كامر فصار اذدكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء فى الذال عند البعض جوازا لاتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج فصار اذكر بالذال المعجمة لان المعتبر عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلهذا قال (بادغام الذال فى الذال) فى اذكر وعند البعض المعتبر فى ذلك صوره الحرف المدغم فيه فصار اذكر بالدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الذال المنقلبة من التاء ذالا لما مر من اتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال المعجمة فى مثلها فصار اذكر وكذا يجوز العكس عندهم فصار اذكر بالدال المهملة ومنهم صاحب المراح ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الذال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لقوات الجهرية من الذال لان الذال من المجهورية والتاء من المهموسية فلايقال اتكر ولايجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال فى الذال وجوبا لما مر من ان الدال أقرب الى التاء فى المخرج ولان المراد من القلب حصول الخفة ففى قلب التاء الى الدال

(واطرد) أصله اطتردمن اطرد قلبت التاء طاء ولايجوز اترد بقلب الطاء تاء لعظم الطاء فى الامتداد (واظهر) أصله اظتهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء ظاء يجوز اطهر بقلب المعجمة مهملة لتساويهما فى العظم ويجوز البيان أى اظطهر نظرا الى عدم الجنسية فى الذات والمختار من بين الوجوه ماذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا تصير تاء افتعل دالا) لان التاء من الحروف المهموسة وهى حروف ستشحثك خصفة وهذه الاحرف الثلاثة من الحروف المجهورية وهى ماعدا المهموسية وماعدة الحرفين فى الصفة توجب عسرة جمعهما فى التلفظ فابدلت التاء حرفا يقاربهما فى المخرج وتوافق ماقبلها فى الصفة لسهولة التلفظ وهذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) أصله ادتمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ويجوز اذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان أى اذدكر نظرا الى مغايرتهما فى الذات (بادغام الذال) المعجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة

يحصل ذلك لافى قلبها الى الدال فلهذا جاز البيان فى صورة اجتماع الذال مع الدال ولا يجوز ذلك فى صورة اجتماع الذال مع مثلها (وازدجر) أصله ادتجر بعد نقل زجر الى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار ازدجر ويجوز ذلك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الخفة بدون الادغام ولعدم الجنسية فى الذات ويجوز ذلك أيضا أن تقلب الدال زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا لاتحادهما فى المجهورية وتقربهما فى المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولا يجوز ذلك أن تجعل الزاى دالا وان اتحدا فى المجهورية ثم تدغم الدال فى الدال وجوبا لان الزاى أعظم فى امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولو جوز ذلك فلا يقال ادجر ولا يجوز ذلك أيضا أن تجعل الزاى تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لقوات الجهرية من الزاى فلا يقال اتجر ومع ذلك لا يكون بين التاء والزاى قرب فى المخرج فاذ لك لا يجوز ذلك أن تجعل التاء زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا بل الاثم زايا كما مر (واذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أوتاء قلبت الواو والياء والتاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل) أما اذا كان واوا فلانها لو لم تقلب تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتعد مرة ويعد أخرى ويلزم توالى الكسرات فلهذا الضرورة تقلب الواو تاء وان ذهبت مجهوريتها به لانها من المجهورية والتاء من المهموسية كما مر وأما اذا كان ياء فلانها لو لم تقلب تاء يلزم توالى الكسرات أيضا فلثلا يلزم ذلك قلبت تاء وان ذهبت مجهوريتها به أيضا لان اذهاب الجهر أولى عندهم من توالى الكسرات وأما اذا كان تاء فلا تحادها مع التاء فى المهموسية لان التاء من المهموسية أيضا كما مر فتدغم هذه التاآت المقلوبات فى تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله اوتقى بعد نقل وقى الى الافتعال قلبت الواو تاء كما مر ثم أدغمت التاء فى تاء افتعل لوجوب الادغام عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء فى اوتقى لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتقى لئلا يفوت الجهر من الواو لان الياء من المجهورية كالواو ثم حملوا الواو فى مضارعه على ماضيه فى ذلك ثم قلبوا الياء ألفا فى المضارع لتحركها فى الاصل أى فى الماضى الثلاثى وانفتاح ما قبلها فى الحال فصار يتقى ياتقى وجعلوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار على هذه اللغة موتق فى الفاعل باعلال قاض وموتق فى المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه ايتعد يا تعد فهو موتعد وذاك موتعد وعلى اللغة الاولى صار اتقى يتقى فهو متق وذاك متق واتعد يتعد فهو متعد وذاك متعد وهى الاصح لوجودها فى الاعلال على هذا فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ان المتقين الآية وعلى هذا الخلاف اليائى فى قوله (واتسر) أصله ايتسر بعد نقل يسر الى الافتعال قلبت الياء تاء لما مر ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز ايتسر بلا قلب الياء تاء ويا تسر بقلبها ألفا وهو موتسر بقلبها واوا (واتغر) أصله اتتغر بعد نقل ثغر الى الافتعال قلبت التاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتغر ويجوز ذلك فيه أن تقلب التاء تاء كما مر من أنهما اتحدا فى المهموسية ثم تدغم التاء فى التاء وجوبا فصار اتغر (والحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال عشرة) وانما لم يذكر الحروف مع ان الحروف تزاد فى الحرف نحو قولهم هذا مجرور ربمن ومنصوب بأن ومجزوم بلم لان هذه الحروف ليست من الحروف التى تزاد فيهما أو لندرتها لم تعتبر أو لكونها داخلة على الاسم معنى وان كانت داخلة

(والحروف التى تزاد) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه زاد فيهما من أى حرف كان نحو جلبب وقطع قوله

الظرف الصغير تكلف بارد (واذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء) لما مر ذكره (ثم أدغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب ادغام أحد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) أصله اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتها مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولانه ان لم يجعل تاء يصير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتى وهذا الاختلاف ركيك (واتسر) أصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا أو تقديرا ولا يشكل بمثل ايتكل لان الياء فيه ليست بمثابة فان ثلاثيه أكل وما جاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت أعنى الادغام (واتغر) أصله اتتغر قلبت التاء تاء لاتحادهما فى المهموسية ويجوز اتغر بقلب التاء تاء اعلم ان القلب غير مختص بافتعل بل اذا كان فاء تفعل وتفاعل من حروف اثنى عشر مستوفظ يجوز قلب تائهما الى هذه الحروف وادغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو ترس من ترس واثاثل وادثر واذكر وازجر واسمع واشقق واصدق واضرع واظهر واطاهر (والحروف) شروع فى فائدة أخرى (التى تزاد فى الاسماء والافعال) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما أى حرف كان صرح به التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال الثانى فى قردد للالحاق فلا اشكال بمثلهما ثم انه قد يزاد منها فى الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها لكنه أراد بزيادتها زيادة البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة

على الحروف صورتوهو السبب لان الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا غيره واعلم ان فى حصر الحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال فى العشرة نظرا لان الشين والباء يزادان فيهما أيضا مع انه لم يدخلهما فى تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقام ومررت بزيد ويمكن أن يجاب عنه بانه انما لم يدخلهما فى تلك الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الاخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف معنى ذلك ان الاخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد فى أثناء الصحبة من حيث العدد ومن حيث الصورة والحال أن أثنيه صحبتهم غنما سمينا فقال سيبويه فى جوابه أثناء سلمون فقال الاخفش ما معنى هذا اذا كان المجيب سلمون لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السمان فقال لا أسأل عن السمان حتى أجيبنى عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالى قال اليوم تنساه فغضب الاخفش فقال بم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا فلهذا سمى أخفش وكل واحدة من هذه الاحوال الاربعة جواب على حدة معناه أن حروف الزوائد صورة وعددا منحصرة فى هاتين الكلمتين وعدد حروف كلتى الجواب فى كل واحد منها عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزاد فى الاسم أولا كالهمزة فى نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرنب فانها من الحمرة والحمدة والصفرة والرنبة ولا همزة فيها فى أصل الوضع كذا فى شرح المفصل والتزهة ووسطا كالهمزة فى نحو خطائط من الخط فزيدت الهمزة والالف الا أن الغرض منه زيادة همزة كذا فى شرح الهارونية وآخرا كالهمزة فى نحو غرقئ أصله غرقة حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا فى شرح الهارونية وتزاد الهمزة فى الفعل أيضا أولا كالهمزة فى أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالهمزة المدغمة فى نحو رأس أصله رأس ثم زيدت همزة أخرى للالحاق أو للنقل فادغمت أولاهما فى الاخرى وآخرا كالهمزة فى نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة فى الآخر للالحاق كذا فى التزهة واللام تزاد فى الاسم أولا كلام التعريف أى العهد فى نحو الرسول والرجل وكلام الابتداء فى نحو زيد لقائم أبوه وكلام الجر فى نحو المال لزيد فى التمليك والجل للفرس فى التخصيص ولا لام فى أصل هذه الاسماء ثم زيدت ووسطا كاللام فى فيشلة أصله فيشة ثم زيدت كذا فى التزهة وكاللام فى ذلك وهنالك أصلهما ذاك وهناك ثم زيدت كذا فى المفصل وآخرا كاللام فى زيدل وعبدل أصلهما زيدو وعبد ثم زيدت كذا فى التزهة وشرح الهارونية وهما فى المفصل على الاحتمال ومنها فعل وهيقل فيه فيزاد اللام فى الفعل أيضا أولا كلام الابتداء وجواب لو فى نحو ان زيدا ليقوم ولولا زيد لهلك عمرو ووسطا كاللام المدغمة أو المدغم فيها فى نحو ولى وتولى وأصلهما ولى وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فادغمت فى اللام وآخرا كاللام فى نحو فعلل على تقدير زيادتها على الثلاثى المجرد للالحاق بالرباعى المجرد والياء تزاد فى الاسم أولا كالياء فى نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا فى التزهة وكالياء فى يلمع زيدت على لمع ووسطا كالياء فى نحو قيتل وعليم زيدت للمفعول والفاعل وكالياء فى نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء فى نحو رجيل زيدت على رجل وكالياء فى زبنية زيدت على زبنة وآخرا كالياء فى نحو مسلنقى زيدت على مسلنق وتزاد الياء فى الفعل أيضا أولا كالياء فى نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء فى نحو بيطر

زيدت على بطار وآخرا كالياء في نحو ساقي زيدت على ساو والواو لا تزاد في الاسم أولا اما واو ورنتل حكى وحكم انها أصل لا زائدة كما قال صاحب المفصل والواو لا تزاد أولا وقولهم ورنتل كجحنفل أي في كون كل حروفها أصلية فنقول قد تزاد الواو أولا في الاسم كواو العطف في نحو جاءني زيد وعمرو ووسطا كالواو في نحو مضروب وكوثر من الكثرة وعجوز من العجز كذا في النزهة وترقوة وعنفوان وقانسوة كذا في المفصل وآخرا كالواو المدغم فيها في نحو مرعو أصله رعو بواو واحدة في الثلاثي ثم زيدت واو أخرى بالنقل الى باب الافعلال ولا تزاد الواو في الفعل أيضا أولا على ما قالوا ولكن نقول تزاد أولا في الفعل كالواو التي زيدت علامة للاستقبال في المخاطب والمخاطبة لكن لم يقروها على حالها بل قلبوها تاء حتى لا يجتمع الواوات في مثل واو وحسل من المثال الواوي مستقبلا معطوفا وأيضا تزاد فيه أولا مقررة كالواو العاطفة للجملة الفعلية في نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو في نحو جهور وحوقل ودهور وقسور أصلها جهر وحقل ودهر وقسر ثم زيدت الواو للالحاق وآخرا كالواو المدغم فيها في نحو ارعو أصله رعو ثم زيدت الواو بالنقل الى باب الافعلال فادغمت الواو في الواو فصار ارعو والميم تزاد أولا في الاسم كالميم في نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا في المفصل وشرحه ووسطا كالميم في نحو هرماس من الهرس وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا في المفصل وشرحه وآخرا كالميم في نحو زرقم وشقعم وستهم من الزرق والشقو والسته كذا في المفصل وشرحه والنزهة وتزاد في الفعل أولا كالميم في نحو مسكن ومزرع ومنزل أصلها اسكن وزرع ونزل ثم زيدت الميم في كلها للالحاق بدحرج فصار مسكن ومزرع ومنزل لكن قال صاحب المفصل لا يزاد الميم في الفعل مطلقا ثم أورد هذه الامثلة جوابا للسؤال المقدر فقال لا اعتداد به لان لا ينتقض قوله ولا تزاد الميم في الفعل ولكن ينتقض أيضا بزيادتها وسطا كالميم في نحو ضربتما وآخرا كالميم في نحو ضربتم والتاء تزاد أولا في الاسم كالتاء في نحو تمثيلا وتفعلا زيدت على فعلا بالنقل اليهما ووسطا كالتاء في نحو محتقر ومستغفر وآخرا كالتاء في نحو ضاربة وتمرة وتمرات وسنية وتزاد التاء في الفعل أيضا أولا كالتاء في نحو تقرب وتضرب ووسطا كالتاء في احتقر واستغفر وا كتسب وآخرا كالتاء في ضربت ودحرجت والنون تزاد في الاسم أولا كالنون في نحو نرجس علما كذا في المتوسط ووسطا كالنون في عنسل وعنبس وغرندس وشرنبث كذا في المفصل وآخرا كالنون في نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزاد النون في الفعل أيضا أولا كالنون في نضرب ونذهب وندحرج ووسطا كالنون في عنسل وعنبس أصلهما اعسل وعبس ثم زيدت النون هكذا قيل ولكن جعلهما اسمين في شرح المفصل وقال عنسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنبس من العبوس وهو الاسد وفيه نظر لان عنسل لو كان من العسلان لقيل بعد زيادة النون عنسلان وعنبس من العبوس لكن في الاشتقاق لانه جاء في القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى فكان من الفعل وآخرا كالنون في رعشن وجلبن أصلهما رعش وجلب ثم زيدت النون هكذا قيل والسين تزاد في الاسم أولا كالسين في سلهب من اللهب هكذا قيل ولكن قال صاحب المفصل يجوز أن يكون الزائد في سلهب الهاء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين في نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح وآخرا كالسين في مقعنسس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهو سين الكسكسة في نحو قولك أمرتكس وتزاد السين في الفعل أولا كالسين في نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين في نحو

مجموعها) حروف (اليوم تنساه) قيل هذه العبارة جواب سيبويه للأخفش حين سأله عن الحروف الزوائد يعني ان مايدل على التكثير البناء ولم يكن للالحاق والتضعيف لايكون الامن هذه الحروف (فاذا كانت) أي وجدت (كلمة وعددها) أي والحال ان عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أي في هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازا عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع وباقل مايطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف بتأويلها بالزائد أو لكون الواحد للنسبة بمعنى ذي الوحدة كما في بقرة لافارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بانها زائدة) أي احكم بزيادتها في كل حال (الا) حال (٧٠) (ان لايكون لها) أي للكلمة (معنى بدونها) أي بدون تلك الحروف فلا يحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية في (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلاقصد كتعريف الاصلي بانه الذي لايكون للكلمة معنى بدونه فلا ينتقض بان ميم جهور أصلية وللكلمة معنى بدونها (وأبواب الرباعي) التي سبق تصريفها من الافعال والتفعيل والمفاعلة وباب فعال (كلها متعد) لم يقل متعدية مع ان المبتدأ مؤنث نظرا الى تذكير التأكيد ثم دأب المصنف كما نبهت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المستثنى واقامة مثاله مقامه فمعنى كلامه ههنا ان الغالب في أبواب الرباعي التعدية (الا) في باب فعلل فان الغالب فيه اللازم نحو (دردبح) في مختار الصحاح دردبح الحمامة اذا ذكرها تخضعت له وطاوعته ودردبح الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره وبما ذكرنا لايرد على الحصر نحو برهم الرجل أي دام نظره (وأبواب الخماسي)

(واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة أو تامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الاول فلاستلزام الكل للجزء واما الثاني فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة الى اسم فاعل كقوله تعالى بقرة لافارض قوله (الا أن لايكون لها معنى بدونها) ان أراد أن لايكون لها معنى أصلا على مايدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ينتقض بنحو جهور فان الميم فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وان أراد أن لايكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على أنه تخصيص من غير مخصص فالوجه أن يقال الا أن لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها زائدة في كل موضع الا موضع أن لايكون لها معنى بدونها قوله (وأبواب الرباعي كلها متعد الادرج) هذا الحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعي المجرد أو أعم يجيء برهن وموت وأمسى وجلبب وغيرها قوله (وأبواب الخماسي

استخرج واستغفر واستطاع وآخرا كالسين في اقعنسس والالف لاتزاد في الاوائل اسما كان أو فعلا عند الاكثر من التعذر الابتداء بالساكن وعند البعض تزاد أولا كزيادة الالف مع لام التعريف أو الجنس فلهذا يقال الالف واللام للتعريف أو للجنس ولايقال الهمزة واللام للتعريف أو للجنس الا أنها حركت للتعذر وسطا تزاد اتفاقا أما في وسط الاسم فكالالف في ضارب وكتاب وخاتم وخمار وأما في آخره فكالف حبلى وبشرى وقبعثرى كذا في المفصل وأما في وسط الفعل فكالالف في نحو ضارب وبضارب وقاتل ويقاتل وأما في آخره فكالالف في نحو ضربا وضربتا وضربوا وضربنا والهاء تزاد في الاسم أولا كالهاء في نحو هركولة وهجرع وهلقامة عند الاخفش كذا في المفصل ووسطا كالهاء في نحو أمهات أصلها أمات ثم زيدت الهاء وكالهاء في اهراق زيدت على اراق وقد جعل صاحب النزهة هذا مما زادت الهاء في أوله وليس كذلك وآخرا كالهاء في الوقف في نحو حاميه وحسابيه وتمه وتزاد الهاء في الفعل وسطا وآخرا لا أولا أما وسطا فكالهاء في بهرق فانه في الاصل برق وهو من الرباعي ثم زيدت الهاء على خلاف القياس كذا في المراح وأما آخرا فكالهاء في نحوقه وشه وهما أمران والامر فعل معنى لانه موضوع للطلب ولهذا جعله شارح المراح في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر في قسم الفعل انشائيا (فاذا كانت كلمة وعددها) أي والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أي والحال في هذه الكلمة (حرف واحد من هذه الحروف) أي من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بانها زائدة الا أن لايكون لها) أي لهذه الكلمة (معنى بدونها) فعند ذلك لاتكون زائدة (نحو وسوس) فان احدى الواوين أو السينين زائدة على ثلاثة أحرف في نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا لاتكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هو مالا ينفع وجوده ولا يضر عدمه أي لايخل عدمه بالمعنى الاصلي وانما قال الا أن لايكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معناها دونها لانها لاتكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء في يضرب فانه مضارع بها وماض بدونها ومع هذا أنها زائدة (وأبواب الرباعي) سواء كان رباعيا مجردا أو رباعيا بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان أو موازنا (كلها متعدية) وفيه نظر لان بعض أبواب الرباعي الموازن والملحق بالرباعي المجرد لازم قد بيناه في موضع عد أبواب الرباعي فلا طائل به هنالك اللهم الا أن يقال في الجواب انما قال الشيخ ذلك نظرا الى الاغلب فعند ذلك يلزم عليه ذلك القيد هنالك (الادرج فانه لازم) لان معناه ذل وهذا مما لايتجاوز عن ذات الفاعل ومنه برهم وهو ادامة النظر (وأبواب الخماسي) سواء كان خماسيا بالزيادة

كلها) أي مزيدا على الثلاثي أو على الرباعي (لوازم) لم يكتف بان قال لازم فجمعها أخصر اشارة بصيغة الجمع الى لزومها على أنواع كالمطاوعة وما بالغة اللازم ونحوهما (الاثلاثة أبواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها) أي ان باب كل منها (مشترك بين اللازم والمتعدي) نحو اكتسب وتعلم وتنازعنا الحديث (وأبواب السداسي كلها لوازم الاباب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدي و) الا (كلمتين من باب افعنلى فانهما متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرنداه وأورد على الحصر قولهم احلولبته واعروريته واعلوطى من باب الافعيعال والافعوال ويمكن أن يقال تعديته احلولى على ما فهم من الصحاح اضر وزة الشعر وتفسير شارح الهادي اعلوط بقوله أي لزم يشعران (٧١) تعديته بالجار المحذوف وذأب الامام أن لا يلتفت الى النادر والضعيف (و همزة افعل) شروع في فائدة أخرى (يجيء لمعان) المعاني الآتية لباب افعل لا الهمزة اذ ليست من حروف المعاني بل من حروف المباني لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعاني أسندت المعاني اليها مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجته) أي صيرته خارجا (وللصيرورة) أي لصيرورة الشئ منسوبا الى ما اشتق منه الفعل (نحو أمشى الرجل أي صار ذا ماشية) ودواب (وللوجدان) أي لوجود الشئ موصوفا بما يشتق عن أصل الفعل نحو أبخلته أي وجدته بخيلا (وللحينونة) أي لكون الشئ ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو احصد الزرع أي حان) وقرب (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن الحينونة ان الاولى لحصول الشئ والثانية لقرب حصوله (وللازالة) أي لازالة أصل الفعل عن المفعول (نحو أشكيته أي أزلت عنه الشكاية وللدخول في شئ) امازمان (نحو أصبح الرجل اذا دخل في الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أي دخل في الظلام

على الثلاثي المجرد أو على الرباعي المجرد (كلها لوازم الاثلاثة أبواب) فانها لا تختص باللازم أحدها (افتعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فانها) أي الابواب الثلاثة (مشتركة بين اللازم والمتعدي) اما كون افتعل متعديا فنحو اجتمع المال واكتسبه وأما كونه لازما فنحو احتقروا عتور وكذا اجتمعوا كتسب لازمان اذا كانا للمطاوعة والا لا كمر وأما كون تفعل متعديا فنحو تعزز وتمزز وتقسم وأما كونه لازما فنحو تكسر عند المطاوعة وتكلم وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحو تنازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحو تحالم وتواضع وقد مر بيان اشتراك هذه الابواب بينهما في عد الابواب الخماسية واعلم أن في حصر اشتراك هذه الابواب الثلاثة بين اللازم والمتعدي نظرا لان بعض أبواب الخماسي الملحقات بتفاعل من مزيد الرباعي الخماسي متعد كما مر ذكره في عد أبواب الملحقات (وأبواب السداسي) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثي المجرد أو على الرباعي المجرد (كلها لوازم الاباب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدي) أما كونه متعديا فنحو استخرج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحو استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكلمتان) وفي بعض النسخ وكلمتين ولكليهما وجه اما الاول فعلى العطفية على محل المستثنى فانه مرفوع أو على الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهي الالف والنون وأما الثاني فعلى العطفية على ما أضيف اليه المستثنى وهو لفظ استفعل فانه مجرور المحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فانه منصوب والتثنية بالياء والنون في حالتي الجر والنصب والوجه الثاني أظهر (من باب افعنلى فانهما متعديان وهما) أي تلك الكلمتان (اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) وهو معنى اسرنداه (وقهره) هو معنى اغرنداه (وهمزة افعل تجيء لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجته) وتعديته بزيادة الهمزة في أوله (و) الثاني (للصيرورة نحو أمشى الرجل أي صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أي صار ذا جرب وأظلم الليل أي صار ذا ظلام (و) الثالث (للوجدان نحو أبخلته أي وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحمدته أي وجدته محمودا (و) الرابع (للحينونة نحو احصد الزرع أي حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو اشكيته أي أزلت عنه الشكاية) وعند ذلك صار متعديا ومنه أزلت عن الابل القذر (و) السادس (للدخول في الشئ نحو أصبح الرجل اذا دخل في وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل اذا دخل في

كلها الوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثي ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعي قوله (فانها مشتركة) بمعنى أن بعض الافعال الجائي منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدي قوله (وأبواب السداسي كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثي ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعي يرد على الحصر احلولبته واعروريته واعلوطى فلان أي لزمني قوله (وهمزة أفعل) يوهم ظاهره أن تكون الهمزة في باب افعل حرفا من حروف المعاني فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما في الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعاني المذكورة اليها مجازا وقس عليه سين استفعل قوله (وللدخول في شئ) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى الصيرورة وقالوا معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبارا المصنف أولى لان المفهوم من أصبح هو الدخول في الصباح لا صيرورة ذي الصباح وان لزم والمراد ببيان معناه المطابقي

(وللكثرة) أي لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل اذا كثر عنده اللبن) يعني صار ذا لبن كثير فغيه معنى الصيرورة أيضا الا انه يمتاز عما يكون له بمعنى النكرة ويجيء افعل للزيادة في أصله نحو أشغلته أي شغلته جدا والتعريض المفعول لامر نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع (وسين استفعل أيضا) أي كهمزة أفعل (يجيء لمعان) أسندت معاني الباب الى السين مجازا لا الى الهمزة والتاء وان كان لكل منهما مدخل في حصول الباب لان امتياز الباب عن غيره بالسين (للطلب) أي طلب أصل الفعل وهو الغالب في هذا الباب (نحو أستغفر الله) أي أطلب المغفرة منه (وللسؤال) أفرد بالذكر لتغاير مورد هما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر أي سأل الخبر وللتحول) والتحول الفاعل الى ما اشتق منه الفعل (نحو استحجر الطين أي انقلب الخزخلا) نصب بنزع الخافض لان انقلب لازم أي الى الحل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنيا (نحو استكرمته أي اعتقدت انه كريم وللوجدان) أي لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجدت شيأ أي وجدته (٧٢) جيدا) أصله جيود اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجدت استجودت نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للساكنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أي وجدوا في أنفسهم انهم راجعون الى ربهم فبدا لهم اظهار الانقياد والتسليم لامر الموت وفي بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ (أي قالوا انا لله) أي عبيده وملكه (وانا اليه راجعون) في الآخرة قيل ويجيء استفعل للعينونة نحو استرقع الثوب أي حان له ان يرقع ولمطاوعة أفعل نحو انخت الجمل فاستناخ أي أبركته فبرك وبمعنى مجرده نحو قر واستقر

الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل اذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أثمر وألحم وأثمر والثامن أنه يجيء بمعنى استفعل يعني بمعنى الطلب نحو أعظمته بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجيء بمعنى التمكين من شيء نحو احفرته النهر أي أمكنته من حفره وعند ذلك صار متعديا والعاشر أنه يجيء بمعنى في نفسه لا يراد به شيء من هذه المعاني وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألح أصله ألحح الاول لازم لا الثاني ولم يتعرض الشيخ لهذه المعاني الثلاثة ولها في الحقيقة معنيان فقط التعدية واللزوم لكن التعدية غالبة فيها (وسين استفعل أيضا) أي كهمزة افعل (تجيء لمعان) عشرة أحدها (للطلب نحو أستغفر الله أي أطلب منه المغفرة) وعند ذلك يصير متعديا (و) الثاني (للسؤال نحو استخبر أي سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث (للتحول نحو استحال الخز خلا أي تحول الخز خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد نحو استكرمته أي اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان نحو استجدت شيأ أي وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والاذعان (نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أي قالوا انا لله وانا اليه راجعون) وهو تسليم النفس الى الله تعالى واذعانها لامره والاخبار عن كون المرجوع اليه بابه عز وجل كما قال في الكشاف أي قالوا انا عبيد وملوك لله وانا اليه راجعون في الآخرة ومنه ما قاله بعض المحققين فيه معناه أطعنا وانقدنا لامر الله لانا عبيده وملوكه وانا اليه راجعون في الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم الى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للعينونة نحو استرقع الثوب أي حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى افعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما والعاشر بمعنى صار نحو استحجر الطين أي صار حجرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة وقد ذكرنا

لا الالتزامي قوله (وللتكثير) وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى ولعله أدخله في الصيرورة أيضا لكون معنى ألبن الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كانت الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان أولى أن يفرد معناه عن معنى الصيرورة الخالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان في الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل) وقد عرفت أن الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا في باب استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعاني لوجدت في سائر الابواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا أنهما ليسا بسببين وأما السين فلم توجد في غير هذا الباب كما أن هذه المعاني لم توجد في غيره واعلم أن ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الاكثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله (أي انقلب الخز خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخز الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدرا ومكان تدبر قوله

بعض

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعني متصادقة على طائفة من الحروف (وهي الواو والياء والالف) اما تسميتها بحروف العلة فلان من شانها ان تنقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا اشكال بكون الزوائد أعم منها لان المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخرجها وذلك انما يكون اذا كانت ساكنة وأما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك انما يكون اذا سكنت ويكون حركة ماقبلها (٧٣) من جنسها ولا يكفي في كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوقف حركة ماقبلها اياها ثم المد لاشتراطها بذلك الا انهم يطلقون على هذه الحروف هذه الاسامي الاربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) أي ثلاثي (في أوله حرف من هذه الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الالف فاء لكن لا التفات لمثل هذا الوهم لظهور ان الساكن لا يكون مبتدأ به بل الالف لا يقع عينا ولا ما في الفعل الا مقلوبا ولكن لوقوعه ظاهرا فيما بعد الاول أطلق الحروف ولم يقل في أوله واو او ياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها في أوله صار احق بهذا الاسم من الاجوف وغيره (ومثالا) لمماثلة الصحيح في تحمل الحركات كما تقول وعد بضمها في مجهول وعد وفي مصدره وعدا بكسرها غير انها تحذف تبعا لاعلال المضارع لاستثقال الكسرة عليها ولذا لا تحذف في مصدر وصل

(وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحرف الزائدة حروف مبان لا يكون كلها ولا جزؤها أصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت أو غير كلمة أصلية كانت أو مقلوبة عنها أو زائدة متحركة كانت أو ساكنة مجانسة حركة ماقبلها لها أو غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدا بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد واللين بشرط مجانسة ماقبلها لها وقول المصنف واحدة محل تامل فتامل قوله (وكل فعل ماض) وانما خص الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه أيسر للمبتدي مع كون أحكام الغير معلومة بالمقايسة وأراد بالماضي ماضي الثلاثي المجرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات وتعلم هي بالمقايسة ويدل على هذا قوله في أوله وسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله

بعض هذه المعاني في صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعاني الاربعة الاخيرة (وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن في حصر حروف الزوائد في حروف العلة نظرا لان حروف العلة ثلاثة ستراها وحروف الزوائد عشرة بناء على ماقاله من قبل والحروف التي تزاد في الاسماء والافعال عشرة بل أكثر منها كما مر فالاصوب أن يقال وحروف المد واللين والعلة واحدة وهي الواو والياء والالف وهي من حروف الزوائد اللهم الا أن يقال انما قال ذلك نظرا الى الاغلب لان الازدياد بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهي) أي حروف المد واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والالف) وانما سميت هذه الحروف كلها حروف المد واللين لان فيها المد واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المد واللين ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وذلك لان حروف العلة اذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم اذا ناسبت حركة ماقبلها تكون حرف مد أيضا وان لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس واذا كان كذلك فالالف حرف مد ولين أبدا لسكونها وانفتاح حركة ماقبلها على التأبيد والواو والياء تارة تكونان حرفي لين فقط كما في قول وبيع مصدرين وتارة تكونان حرفي مد ولين كما في يقول ويبيع وتارة ليستا حرفي مد ولا حرفي لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك اذا تحركتا نحو وعد ويسر وانما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيرها من نقص وزيادة وقلب وابدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد في جميع أنواع الكلمة من الاسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الافعال نحو قاتل وقول وبيع ومن الحروف نحو لو وكي وما كما أن العلة توجد في جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (في أوله حرف من هذه الحروف) وفي ذكر الحروف على الاطلاق نظر لان الالف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط في أول الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا لما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يتركها من البين في هذه المسئلة ولو قيل انها تزاد وتوجد في أول الكلمة لكن تحرك للتعذر قلنا لو كان كذلك لقيل تلك الكلمة مثال ومعتل ان كانت فعلا كما في الواو والياء ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وانما وصف الفعل بالماضي احترازا عن الفعل المضارع لان هذه الحروف توجد في أوله بقدر الامكان ولكن لا يقال انه معتل ومثال لعدم مقابلة الحروف الاصلية للكلمة وفي الماضي تقابل بها ويقال له معتل ومثال ان وجد في مقابلة الفاء ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلا ومثالا) وانما سمي معتلا لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الاصلية للكلمة كما أشرنا وانما سمي مثالا لمماثلته الحرف الصحيح في عدم التغير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة أما الفتحة ففي معلومه وأما الضمة ففي مجهوله وأما

الكسرة فى مصدره كلوعدة والوجهة وهذا النوع يجىء من كل الابواب الا من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وأما وجد يوجد بفتحها فى الماضى وضمها فى الغابر فهى لغة بنى عامر كما ذكرنا قبل وأما فى اللغة الفصيحة فانها من فعل يفعل بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد و يسر و يقظ) بفتح العين فى الاولين وكسر القاف فى الثالث ومضارعها على العكس كذا فى النزهة وانما أوردمثالين ليذانا باحدهما الى الواوى و بالآخر الى اليائى وانما لم يورد المثال بالالف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (وان كان فى وسطه يسمى أجوف) أى يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذا ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة العين التى هى من الحروف الاصلية للكلمة وقد غفل بعض الصرفيين من هذا وأما تسميتهم بالاجوف فلخلو جوفه أى وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه وأما تسميتهم بذى ثلاثة فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف اذا أخبرت عن نفسك نحو قلت و بعت فان قلت ان الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أولانهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها أما تسمية الاجوف من غير الثلاثى بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت فبالنظر الى الاصل فانه فى الاصل قمت وأما تخصيص كون الماضى على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلاوجه له لوجوده كذلك فى المخاطب وهذا النوع لا يجىء الا من ثلاثة أبواب الاول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو قال يقول وصان يصون والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) انما أوردمثالين اشارة باحدهما الى الواوى و بالآخر الى اليائى لان أصل قال قول وكال كيل كما سيجىء وانما أوردهما بعد الاعلال اشارة باصلهما الى الاجوف الواوى واليائى و بلفظهما الى الالفى لانهما من حروف العلة اذا كانت فى وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وان كان فى آخره يسمى ناقصا) أى يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذا أربعة أما تسميته بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة اللام التى هى من الحروف الاصلية للكلمة وأما تسميته بالناقص فلنقصان آخر حروفه فى حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو و يرمى و يخشى بسكون الواو والياء أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت فى كل الاحوال وأما تسميته بذى الاربعة فلكون ماضيه على أربعة أحرف عند الاخبار عن نفسك نحو غزوت و رميت وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضر لان المراد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحو كما بيناه آنفا فى الاجوف وهذا النوع يجىء من خمسة أبواب الاول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو دعا يدعو والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو رمى يرمى والثالث بفتحها فيهما نحو رعى يرعى والرابع بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو بقى يبقى والخامس بضمها فيهما نحو سمو يسمو وكما ذكرنا مرة من قبل (نحو غزا و رمى) وانما أوردمثالين اشارة باحدهما الى الواوى و بالآخر الى اليائى وانما أوردهما بعد قلبهما الفا ليذانا باصلهما

(نحو وعد يعد و يقظ ييقظ) من الباب الرابع (وان كان) أى حرف العلة (فى وسطه) أى وسط الماضى (يسمى) هذا النوع (أجوف) لخلو الوسط الذى هو بمنزلة الجوف فى الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل (وان كان فى آخره يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية (نحو غزا و رمى) الاصل غزو و رمى فكل من الاقسام الثلاثة نوعان واوى و يائى و يقال للاول المعتل الفاء وللثانى المعتل العين وللثالث المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه وعينه ولامه

الى الواوى واليائى و بلفظهما الى الالفى كما مر آنفا (وان كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف) أى من حروف العلة (فان كانا عينه ولامه يسمى اللفيفا) وانما يسمى هذا النوع لفيفا لالتفاف حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالآخر أو نقول انه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى باللفيف لان فيه مخلط الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) وانما سمى هذا النوع مقرونا لاقتران أحد حرفى العلة بالآخر فيه (نحو حيى وطوى وقوى وحلى) وانما أوردهذا النوع بأربعة أمثلة اشارة بالاولى الى الواوى فلهذا أوردها قبل قلبها ياء مع وقوعها طرفا وانكسار ماقبلها والثانية الى اليائى و يسمى هذان المثالان مضاعفا أيضا الا أنه لا يدغم فى الاصح لئلا يلزم الضم على الياء فى مضارعهما و بالثالثة الى المركب من الواو والياء باصلهما والى الواو والالف بلفظهما و بالرابعة الى المركب من الياء والالف ولهذا أوردها بعد قلبها ألفا والالف الزائدة فى حلى لم تكن معتبرة فى ذلك لانها ليست فى مقابلة العين وهذا النوع لا يأتى الا من بابين أحدهما بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحيى وروى وهوى والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزاى المعجمة وفى طوى لغة أخرى وهى كون عين فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (وان كانا فاءه ولامه يسمى اللفيف المفروق) وانما سمى هذا النوع بالمفروق لافتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لا تكون فيه الا ياء والفاء لا تكون الا واوا (نحو وقى و ولى) وانما أوردهذين المثالين ايذانا باحدهما الى المركب من الواو والالف ولهذا أو ردوقى بعد قلب يائه ألفا و بالأخرى الى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من الواوين والياءين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لا يأتى الا من بابين أيضا أحدهما بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى يقى والثانى بكسر العين فيهما نحو ولى يلى كذا فى الهادى ونبه وشرحها وذكر صاحب النزهة والزنجانى مثالا آخر لهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى يوحى ومنه وورى يورى كذا فى النزهة وانما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أو فى الفاء واللام مع أنهما من اللفيف لان من هذين القسمين لا يبنى فعل بل المبنى من الاول اسما لزمان والمكان نحو يوم و بين ومن الثانى اسما حرفين نحو واو و ياء (وكل فعل ماض يكون عينه ولامه حرفين من جنس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) واختيار اللغة لانها هى المرادة من الاعلال وهى لم توجد قبل الادغام والادغام فى اللغة عبارة عن ادخال الشئ فى الشئ يقال أدغمت الثياب فى الوعاء اذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس اذا دخل فى فموفى الاصطلاح عبارة عن الباس الحرف الواحد فى مخرجه مقدار الباس الحرفين فى مخرجهما كذا ذكره جار الله العلامة وقيل هو اسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وادراجه فى الثانى (يسمى مضاعفا) لتضاعف بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف وهو فى اللغة عبارة عما تكرر الشئ فيه بمثليه ومعنى وفى الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان فى كلمة أو كلمتين أو التقى أحد المتماثلين بالآخر فى كلمة واحدة و يقال له الاصم لان الاصم من وقر أذنه واحتاج فى الاستماع الى شدة الصوت والمضاعف ما يحتاج فيه الى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر فى الصوت أو لان الاصم لا يسمع الصوت الا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما التكرير وهذا النوع لا يجىء الا من

(وان كان فيه) أى فى الماضى (حرفان من هذه الحروف) المذكورة (فان كان ماذكر) من الحرفين (عينه) أى عين ذلك الفعل (أولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المقرون) أما باللفيف فلالتفاف حرفى العلة أى جمعهما وأما بالمقرون فلاقترانهما (نحو طوى وان كان) أى الحرفان (فاءه ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المفروق) لان حرفى العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح (نحو وقى) أخر ذكر المفروق مع ان كون أحد حرفى العلة فى الفاء يستدعى التقديم اشعارا بقلته ولما فرغ من أقسام المعتل شرع فيما يلحق به بقوله (وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد ادغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) أى لثقل التكرر بخلاف مضاعف الرباعى وهو ما كان عينه مع لامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل فانه لا يلحق بالمعتل ولا ثقل فيه للفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الابدال والحذف كما فى أمليت وظلت و بخلاف ما تكرر للالحاق نحو جلبب فانه لا يدغم (يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به

(أدغم أولهما) لو لم يذكر هذا الكان أولى لان المضاعف قد لا يقع فيه ادغام واعلم أنه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو أودو وأدو و بأ و وأب و جاء وأبى ونأى واس واوى و وأ فيقال المعتل المضاعف أو المهموز العين أو اللام والاجوف المهموز الفاء أو اللام والناقص المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرنا قوله

(نحو مد وعض) لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزا آخره من المضاعف لان له انواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) أى الهمزة (فى أوله يسمى مهموز الفاء) نحو أخذ (وان كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وان كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ هذا مثلة المهموز بانواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الاقسام الستة) يعنى خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير حروفه وبرادفه السالم لانه الذى سلمت حروفه الاصلية عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط (٧٦) فى الصحيح خلوه من الهمزة والتضعيف فيكون أعم من السالم أخر ذكر الصحيح فى التقسيم مع سبقه فى التصريف لان التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفى الوجود شرف وأما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للمعتل وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لانه يخلوه عن الزائد ادخل فى الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح وذكر أحكامه فى باب الصحيح (وسنذكر بحث الاقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار) لسهل ضبطها ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنون بحثه بالباب فقال

(باب المعتلات)

الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض سمى به ما أحد أصوله حرف علة لانه ذو تغير كالعليل أى هذا باب المعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من تغيرات حروف العلة وكانت لا تتغير اذا وقعت فى الاول بل فى الوسط والآخر شرع أولا فى حكم الاجوف والناقص واويين أو يائيين بقوله (الواو والياء اذا تحركا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) أى تبدل الالف منهما لكن لا مطلقا بل بشروط سبعة أحدها كونهما فى وزن الفعل لانه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لتحرر وجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا نحو حيدى وثانيها أصالة حركتهما اذ العارض كالمعدوم فالخفة حاصلة هنا بالاعلال كما فى دعوا القوم فان حركة الواو لاجل الساكنين وثالثها أن لا يكون فتحة ما قبلهما فى حكم السكون اذ لا يبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فيخرج نحو عور واجتور فان ما قبل الواو فيهما فى حكم عين اعور وألف تجاور ورابعها أن لا يكون فى معنى الكلمة تحرك واضطراب كيلا يفوت الغرض من تحركهما نحو الحيوان فانه

ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو) سر يسر و (مد) يمد والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فر يفر وقر يقر والثالث بكسرها فى الماضى وبفتحها فى الغابر نحو عض يعض وحس يحس وأما حب وناب بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به كما ذكرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت فى أوله يسمى مهموز الفاء) وانما سمى هذا النوع مهموز الفاء لكون الهمزة فيه فى مقابلة الفاء ويقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل انما يقال لها ذلك لانها قطعت عن السقوط فى الدرج وهذا يأتى من خمسة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو أخذ يأخذ و) الثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو (أمن يأمن و) الثالث بفتحهما فيهما نحو (أهب يأهب و) الرابع بضمهما فيهما نحو (أدب يأدب و) الخامس بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو (ابق يأبق) كما ذكرناه مرة من قبل (وان كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) وانما سمى هذا النوع مهموز العين لكون الهمزة فيه فى مقابلة العين ويقال له النبر لان النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفع الحنك عند التلفظ به بشدة فسريه لشدة قربه فى الصوت وهذا يأتى من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين فى الماضى والمضارع (نحو سال) يسال والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو سئم يسأم والثالث بضمهما فيهما نحو رؤف يرؤف والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو زأر يزئر كما ذكرنا مرة من قبل (وان كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) وانما سمى هذا النوع مهموز اللام لكون الهمزة فيه فى مقابلة اللام ويقال له الهمز لان الهمز فى اللغة عبارة عن رفع ستر أحد وذمه فى عقبه والهمزة اذا كانت فى لام الكلمة رفع الحنك فى آخرها يذكرها عقبها وهذا يأتى من أربعة أبواب أيضا أحدها بفتح العين فى الماضى والغابر (نحو قرأ يقرأ) والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو ظمئ يظمأ والثالث بضمهما فيهما نحو جزؤ يجزؤ والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو هنا يهنئ كما ذكرنا مرة من قبل (وكل فعل خال عن هذه الاقسام الستة) أى من المثال والاجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يسمى صحيحا وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (فى باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كما لم يفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجانى كما مر (وسنذكر) أى نبين عن قريب (بحث الاقسام الستة على سبيل الاختصار)

(باب المعتلات والمضاعف والمهموز)

(الواو والياء اذا تحركا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط

(باب المعتلات) اعلم أن ما ذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار اليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى قوله (قلبتا ألفا) أى تلفظ الالف مكانهما اذا القلب لا يتحقق فى الامراض قوله

السبعة أحدها أن يكون كل واحدة منهما فعل أو في اسم على وزن فعل الثاني ان لا تكون حركتهما عارضة الثالث أن لا تكون فتحة ماقبلهما في حكم السكون والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب والخامس ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان والسادس ان لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه والسابع ان لا يترك الاعلال للدلالة على الاصل واذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا وان كانتا متحركتين وماقبلهما مفتوحا فاحترز بالشرط الاول عن مثل الحركة في صودي لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث و بالشرط الثاني احترز عن مثل دعوا القوم فان واوه لم تقلب ألفا لطرو حركتها لانها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تامل و بالشرط الثالث احترز عن مثل عور واجتوروا لان حركة ماقبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور وألف تجاور و بالشرط الرابع احترز عن مثل الحيوان لان في معناه اضطرابا و بالشرط الخامس احترز عن مثل طوى لان واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه اعلالان تامل و بالشرط السادس احترز عن مثل حيي لانه لو قلبت الياء الاولى ألفا فيه يلزم ضم الياء في المضارع و بالشرط السابع احترز عن مثل قود واستحوذ لان واوهما لو قلبت ألفا لم يعلم انهما واوى أو يائي فتركت للدلالة على الاصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه تامل فصار قال وانما فعلوا ذلك لان الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلبت ألفا لاستدعاء حركة ماقبلها ذلك لتخف على اللسان لان الالف لا تقبل الحركة وان كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال وانما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالهما) أي مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما مر فيما اذا كانت الواو عين الكلمة ولان اللام أشد اعلالا من العين لانه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات وفي الاعلال نوع من التخفيف وانما كتبت الواو على صورة الالف فرقا بين الواو والياء لان الياء بعد ما قلبت ألفا كتبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أولا لتدل على الاصل وفي الاجوف لا فرق بينهما عند بعض القراء وهو الاصح فلهذا كتبهما على صورة الالف في قال وكال وامثاله في الطرف نحو قوله تعالى نخلق فسوى وأما مثاله في غير الطرف فكما في سورة والشمس وضحاها الى آخرها في خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الاصل فلعدم العلم بانها قلبت ألفا أم لا هذا اذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها وأما اذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلاة والزكاة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قلبت ألفا في اعطى ونحوه فان أصله اعطو فلكون الالف مقلوبة من الياء لا من الواو لان الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الاصل ولو لم يفعل كذلك لا يعلم ذلك فان قيل ان الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلالين فيه على هذا التقدير فيلزم ان لا تقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا قلنا هذا اذا لزم من الاعلالين في الكلمة حذف أحد حرفها فعند ذلك لا تعل ثانيا لانه يلزم نقض البناء به بخلاف ما نحن فيه (ورمى)

لا يعل ليدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب في معناه وأما في نحو موتان فللحمل على نقيضه وخامسها ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان لئلا يؤدي الى اجحافها فخرج نحو طوى اذ لو أعل الواو لحذفت للساكنين وسادسها ان لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اذ هو مرفوض فلا يعل نحو حيي اذ لو قلت حاى لقلت في المستقبل يحاى مثل يخاف وسابعها أن لا تفوت الدلالة على أصلهما فلا يعل نحو استحوذ وانقود ليعلم انهما واوى وعدم هذه الشروط مانع من الاعلال وارتفاع المانع معتبر في القواعد وان لم تذكر هر بامن التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات الى آخره (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالهما) أي مثال الواو والياء المنقلبتين ألفا (من الناقص غزا ورمى) ولما كان في التثنية حكم آخر قال

(وتقول فى تثنيتهما غزوا و رميا فلا تقلبان) أى الواو والياء (ألفا) ولا تحذف الالف لالتباس التثنية بالمفرد (ولا تقلبان أيضا فى الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولا فى المواجهة) عبر بها عما يدل على الخطاب لانه يستلزم المواجهة نحو غزوت الى آخره (ولا فى نفس المتكلم) نحو رميت رمينا (لان الواو (٧٨) الساكنة والياء) الساكنة (لا تقلبان ألفا الا فى موضع يكون سكونهما

أصله رمى بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا (وتقول فى تثنيتهما غزوا و رميا) على الاصل (فلا تقلبان ألفا) أى الواو والياء لا تقلبان ألفا فى تثنية غزا و رمى من حيث يقال فى تثنيتهما غزوا و رميا (لانه) لو قلبتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غير حده أحدهما ألف التثنية والآخر الالف المقلوبة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة و بالحذف يلتبس التثنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كما لا تقلبان فى التثنية (فى جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحو غزون و رمين أو المخاطبة نحو غزون ورمين (والمواجهة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت و رميت بفتح التاء للمذكر وبكسرها للمؤنث أو مثنيين نحو غزوتما و رميتما أو جمعين نحو غزوتم ورميتم للمذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وانما لم يذكرهنا تثنية الغائبة وجمع المذكر الغائب لان فيهما تقلبان ألفا ثم تحذفان كما سيجىء ان شاء الله تعالى (ونفس المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو غزوت وغزونا و رميت ورمينا وانما لم تقلبا ألفا فى هذه الامثلة لسكونهما ساكنين وسكونهما أصلى كما عال الشيخ بذلك وهو قوله (لان الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألفا) اذا كان سكونهما أصليا لحصول الخلة من سكونهما وهى المراد من القلب (الا فى موضع يكون سكونهما) أى سكون الواو والياء (غير أصلى بان تقلب حركتهما الى ماقبلهما) فعند ذلك تقلبان ألفا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحو أقام و يهاب) أصلهما أقوم و يهيب بسكون ماقبلهما نقلت حركة الواو فى الاول وحركة الياء فى الثانى الى ماقبلهما لسكونهما حرفى علة متحركين ضعيفين لا يقدران على تحملها وماقبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قلبتا ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال فصار أقام ويهاب وانما أورد مثالين حال كون أحدهما من الماضى والآخر من المضارع اشارة باحدهما الى الواوى و بالآخر الى اليائى واعلم أن ذلك الحكم لا يختلف فيهما بعد ما وجدت تلك الشرائط فيهما (وتقول فى الجمع) الالف واللام فيه بدل من الاضافة تقديره أى فى جمع المذكر الغائب الناقص المبحوث عنه واويا كان أو يائيا (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ماقبلها (والاصل غزو وا) فى الاول (ورميوا) فى الثانى (قلبتا) أى الواو المضمومة فى الاول والياء المضمومة فى الثانى (ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان) على غير حده (أحدهما الالف المقلوبة) من الواو والياء (والثانى واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة لاجتماع الساكنين) أى لدفع اجتماع الساكنين على غير حده لان جوهما على هذا ليس بجائز وانما حذفت الالف المقلوبة دون الواو مع انه يحذفهما وقع دفع ذلك لان الواو ضمير الفاعل فحذفها يخل بالمقصود فكانت الالف بالحذف أولى من الواو ومع ذلك قد يوجد شئ يدل على حذف

(لا تقلبان ألفا) لوجود المانع وهو الالتباس المفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين قوله (لان الواو) تعليل لقوله لا تقلبان أيضا خاصة قوله (الا فى موضع) ولم يذكر فتحة ماقبلها مع كونها شرطا أيضا لفهمه من سياقه وسياقه قوله (بان نقلت حركتهما الى ماقبلهما) الباء متعلق بيكون اسكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكره أولا فان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير أصلى لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ماقبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأباع ويجوز أن يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان ماجاء من ضمير الفاعل فى حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزء من الفعل على مابيناه سابقا قوله (فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع) لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لا يجوز لان الفعل لا يطيق بدونهما قوله

الالف

(فبقى) الاصل المذكور بعد الحذف (غزو او رمو) بفتح ماقبل الواو ولم يضم حتى يجانس الواو لئلا تدل الضمة على الالف المحذوفة (وتقول) فى تثنية المؤنث غزتا و رمتا والاصل غزوتا و رميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فحذفت الالف لسكونها وسكون التاء تقديرا أو اعتبارا وان كانت متحركة صورة (لان التاء ساكنة فى الاصل) لانها علامة تأنيث وهى ساكنة فى الفعل (فحركت لالف التثنية) لاجتماع الساكنين من علامتى التانيث والتثنية ولا يحال لحذف احداهما اذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا الى الاصل فحذفنا الالف المقلوبة لتحصل الخفة ونظرنا الى الصورة وحال التحرك فلم تحذف احدى العلامتين ولكل من النظرين داع فعملنا بمقتضاهما (وتقول فى الجمع المؤنث من الاجوف قلن) (٧٩) بضم القاف (وكان) بكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء

الالف وهو فتح ماقبلها ولم يوجد شئ يدل على حذف الواو (فبقى) بعد حذف الالف منهما (غزو او رمو) بسكون الواو فيهما مع فتح ماقبلهما وانما لم يقلبوا الفتحة الى الضمة وان لم يكن بين الواو والفتحة مجانسة لتدل على الالف المحذوفة كما أشرنا (وتقول فى تثنيتهما للمؤنث غزتا و رمتا) وانما قيد التثنية منهما بالمؤنث لان تثنية المذكر منهما لا تعل بل تبقى على الاصل غزوا و رميا كما مر (والاصل غزوتا و رميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) دفعا للثقل الحاصل من تحركهما (فحذفت الالف لسكونها وسكون التاء) وانما كانت الالف بالحذف أولى من حذف التاء لان التاء علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا ان الفتحة التى قبل الالف تدل على حذفها ولم يوجد شئ يدل على حذف التاء ولان الالف حرف علة لا التاء وان كانتا من حروف الزوائد وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح (لان التاء ساكنة فى الاصل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انكم قلتم حذفت الالف لسكونها وسكون التاء والتاء ليست بساكنة فاجاب بقوله لان التاء ساكنة فى الاصل أى فى أصل الوضع لانها وضعت علامة للمؤنث والتاء اذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما فى المفرد نحو غزوت ورميت (فحركت التاء) ههنا (لالف التثنية) لانها لو لم تحرك لزم حذف احداهما لاجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز ذلك أما حذف التاء فلانها علامة للمؤنث والعلامة لا تحذف وأما حذف الالف فلانها ضمير التثنية فحركت التاء لاجلها (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فحذفت الالف فبقى غزتا و رمتا (وتقول فى جمع المؤنث من الاجوف قلن وكان) بضم القاف وكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لان فعل بفتح العين

(فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤالان أحدهما أن هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضى فتحة ماقبلها وقد سبق ماجاء منه فى حكم الاصلى عندهم وثانيهما انها كانت عارضة فى حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء والالف فلم لم يحذف أحدهما وجوابهما أن هذه الحركة لها شبهان بالاصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هى القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير كانت فى حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة ليست فى حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تانيث الفاعل عارضة ليست فى حكم أصلية بخلاف سكون واو غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول تجتمع ساكنان أصلا فى نحو غزتا فيلزم أن لا يحذف حرف وبالنظر الى الثانى يجتمع فيه ثلاث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع و باحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المتقدم وأما الاصالية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المتقدم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت فى اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذفت الالف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيهما ولو سلم فالعارض يتغير أو حذف الياء وهى علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ بالمذكر وفى اعتبار الاصالية فقط لا يلزم فساد أصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصالية فى لغة رديئة ولم يحذف منها حرف وأيضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتبارى وبملاحظة هذا الفساد فى جانب العروض وعدمه فى جانب الاصالية واعتبار صورة الحركة لا يرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ماذكر فى السؤال الى ماذكر فى الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار أحدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا فى الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصالية وهو ألف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان أولى بخلاف اعتبار الاصالية لان فيه ثقلا منفورا عنه وليس فيهما واعتبرنا فى كل الساكنين الآخرين الاصالية لانه لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما ألف الضمير وهى سبب لاعتبار الاصالية فكان أولى بالاعتبار قوله

(نقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فبقي قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت فتحة القاف
الى الضمة) أى أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك

(ثم نقلت الخ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما (٨٠) كسرت فاؤه مع كونه واوا بالياء للدلالة على البنية وهى أهم من الدلالة على بنات
الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ والمار وعى الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد أمكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذلو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد أمكن على ماذكر فى المتن وقال بعضهم نقل فعل بالفتح فى باب قلن الى فعل بالضم وفى باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الابواب وقال الكسائى أصل باب قلن فعلن بالضم فأعل كما سبق وفيه أن المعتل اذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت يعلم بناء الواو والياء فى باب قلت وبعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر واللام والاجوف لا يجئ من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الحلق فى البعض دليل على أنه ليس منه قلت قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة فنفعل فيما أمكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن بيسرة اذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولانه ليس فى كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لا يخفى والحاصل أن المقصود فى ماضى الاجوف شيآن الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا أو ياء لانهم لما

من الاجوف اذا كان واويا ينقل الى فعل بضم العين واذا كان ياثيا ينقل الى فعل بكسر العين اذا اتصل به ضمير جمع المؤنث كما فى هذين المثالين أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو ضمير المتكلم واحدا كان أو أكثر بعد ما أسكن اللام ليكون اعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما لسكون الواو مع اللام فى الاولى وسكون الياء معه فى الثانية لانهم اسكنوا حركة اللام أولا حتى لا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فنقلوا حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركة ماقبلهما فحذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام لانهما حرفا علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود مايدل على حذفهما وهى الضمة فى الاولى والكسرة فى الثانية فصار قلن وكان بضم القاف وكسر الكاف وانما التزموا هذا الاعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وان كان مخالفا للاعلال قبل الاتصال بها وهو الاعلال بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الاعلال لان فى ذلك الاعلال خمسة أفعال حتى يأتى على هذا الوزن الاول النظر الى حرف العلة هل هو متحرك وماقبله مفتوح أم لا والثانى النظر الى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا والثالث قلبه ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة والرابع حذف الالف لالتقاء الساكنين والخامس ضم القاف وكسر الكاف لتدلا على الواو والياء المحذوفتين وفى هذا الاعلال ثلاثة أفعال الاول نقل الباب الى باب آخر والثانى نقل حركة حرف العلة الى ماقبلها والثالث حذفها لالتقاء الساكنين وبعضهم لا ينقل الباب الى باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كما انه قبل الاتصال لا ينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الاصل عندهم قولن وكيلن بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كما قبل الاتصال بالضمائر المذكورة لايقاع الموافقة بين ماقبل الاتصال ومابعده فى الاعلال وان كان الاعلال بالنقل أيسر منه ففعلوا ذلك الاعلال كما فعل الشيخ فى المتن وهو قوله (قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فبقي قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت) أى أبدلت (فتحة القاف الى الضمة وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب المتأخرين وهو الاشبه وان كان اعسر لانه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الابواب كذا ذكره فى شرح الزنجانى ثم اعلم أن الاختلاف بينهم فى النقل وعدمه اذا كان الاجوف من فعل بفتح العين وأما اذا كان من فعل بكسرها نحو خوف من الواوى وهيب من اليائى ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولا يوجد ذلك من اليائى فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة الى ماقبله بعد سلب حركته ثم بحذفها بلا نقل باب الى باب نحو خفن وهبن وطلن بكسر الخاء والهاء وبضم الطاء وهذا لا يوجد من اليائى

قلبوا العين وهو اما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح أو مكسور وأنه واو او ياء وفيما أمكن كما
رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية أحدهما قدموا الاول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت وبعت لان مالا يدرك كله لا يترك كله قوله

كما أشرنا (لان المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على ان الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لان الواو جنس الضمة لانها مركبة من ضمتين أى وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لانها مركبة من كسرتين أى وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الالف) لان الالف مركبة من فتحتين أى وضعت مقدارهما وانما ذكر الفتحة وان لم يكن لها مثال من حذف الالف وابقاء الفتحة للدلالة على الالف للمناسبة وذلك انه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ما تولد منه الالف لكونها حرف علة مثلهما فقال ومن الفتحة الالف وقيل هذا بناء على أن الالف المقلوبة لو حذفت منها ولم يضم ولم يكسر ماقبلها لتدل الفتحة على الالف المحذوفة كما مال البعض الى هذا استدلالا بغزوا ورموا فاشار الشيخ الى هذا بقوله فبقى لكن عدل عنه ليكون الترجيح للاصل لا للفرع (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة اذا كانت الحركة) أى حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتحريك الياء بالفتح فى الاول وسكونها فى الثانى مع كسر ماقبلها فيهما وانما تركت الياء على حالها فى هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لان الاعلال اما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها ولا سبيل لهذه الوجوه الثلاثة فيهما أما النقل فى خشى فلا سبيل اليه لانه يلتبس بالباب الآخر وأما القلب فيه فلا سبيل اليه أيضا لان الياء فيه وان كانت متحركة لكن ماقبلها ليس بمفتوح حتى تقلب ألفا وأما الحذف فيه فلا سبيل اليه أيضا لانه ينتقض البناء وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لا تكون معتبرة لقيام البناء لكونها التزامية وأما النقل فى خشيت فلا سبيل اليه لعدم الحركة وأما القلب فيه فلعدم شرطه لان القلب اما الى الواو أو الالف ولا سبيل الى الاول لان شرطه كون ماقبلها مضموما بعد سكونها كما سيجىء ولم يوجد ولا الى الثانى لان شرطه كونها متحركة وما قبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما وأما الحذف فيه فلا سبيل اليه لاخلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لكونها التزامية كما مر ولوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها قلبت واوا نحو أيسر يوسر أصله ييسر) بضم الياء الاولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لان الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة ومع هذا كانت عريكتها لينة بالتسكين فاستدعى حركة ماقبلها وهى الضم القوى قلبها الى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر ويوقظ وموقظ فعل بها ما فعل بيوسر (وتقول فى مجهول الاجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والاصل قول) بضم القاف وكسر الواو واعلم أن فى اعلاله ثلاث لغات الاولى أن تسكن الواو فقط لاستثقال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع فى مجهول باع أصله بيع بضم الباء وكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكراهتهم اجتماع الضمة والواو والثانية أن يشم القاف مع هواهية الشفتين بالتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به بحيث يدركه البصير لا غيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ماقبلها فى الاصل وهى أفصح من الاولى والثالثة أن تنقل حركة الواو الى القاف بعد سلب حركتها لاستثقال الضمة على القاف لكون حركة مابعدها كسرة ثم تقلب الواو ياء لسكونها (لان الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الالف) متولد (من الفتحة) والاصل يدل على أثره المحذوف اعلم أن الاعلال بالقلب أى بقلب الواو والياء ألفا فى مثل قال وكان على مذهب المتاخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين الى فعل بضمها ان كان أجوف واو يا والى فعل بكسرها ان كان يائيا فاصل قال وكان عندهم قول وكيان بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وهذا الطريق يسير الا أن فى نقل الباب من مفتوح العين الى مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف فى معانى الابواب فما اختاره المتاخرون أشبه ثم شرع فى بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن ابقاؤها متحركة (اذا كانت الحركة فتحة) لانها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ماقبلها فيهما واذا كانت الحركة ضمة كما فى يخشى أو كسرة كما فى ترمين فعل الياء بقلبها ألفا أو بحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها قلبت واوا) لان الياء حرف علة ضعيفة خصوصا لين عريكتها بالتسكين والضم حركة قوية تستدعى أن توافق لها مابعدها مع أن الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ماقبلها (نحو أيسر يوسر أصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم اجحاف الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع افعل كالموجود ولم تعتبر ذلك فى حق القلب للتخفيف وانما ذكر الماضى مع أنه لا مدخل له فى المثالية ليتضح كون الواو منقلبا من الياء والتثنية على أن الياء الساكنة لا تقلب ألفا فى مثله (وتقول فى مجهول الاجوف الواوى قيل والاصل قول)

بضم القاف وكسر الواو (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لان فى النزول من العلو الى السفل تعسرا (فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو اليها) ليكون احرف علة وماقبلها ساكنا (فصارت (٨٢) القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) لاين عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيفة واستدعى كسر ماقبلها الى جنس الكسرة وهو الياء (والواو المتحركة) باى حركة كانت (اذا وقعت فى آخر الكلمة وانكسر ماقبلها قلبت ياء) لاين عريكة حرف العلة وان كان متحركا وحصول الخفة لان الياء خفيف بالنسبة الى الواو وكما لايخفى (نحو رضى والاصل رضو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها واستثقاله (من الغباوة) ذكره استشهادا على أن أصله واوى اذ المصدر مما يرد الاشياء الى أصولها (والغباوة عكس الادراك) وعدم الذكاء أظهر فى موضع الضمير تنبيها على أن المراد بالاول اللفظ وبالثانى المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والاصل) فى مجهوله (دعو بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لان ألف دعا دليل على أنه واوى قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى ويعتدى ويستثنى فان الياء فيها مقلوبة من الواو وكذا فى نحو غاز أصله غازو قلبت الواو ياء ثم أسكنت وحذفت اذ الكسرة تدل على الياء ولا تدل على الواو (وتقول فى جمع المذكر فى مجهول الناقص غز واوالاصل غزيوا) لم يقل أصله غزو وا لان اعلال المفرد سابق على الحاق ضمير الجمع ولالاشكال بالتاء الضمير فى نحو غزوت لانم البست بعارضة على صيغة الغيبة (فاسكنت الزاى) بسبب كسرتها لدفع الخروج منها الى الضمة

وانكسار ماقبلها فصار قيل وهى أفصح من الاولين ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو اليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها الى القاف (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) لاين عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا لانها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها ذلك وهى الكسرة لانها أفصح الحركات فاستدعت أن تقلب الواو الساكنة الى جنسها وهو الياء فقلبت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الاطلاق (اذا وقعت فى آخر الكلمة) سواء كانت اسما مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا معتلا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا علوما كان أو مجهولا ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيفا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الاطلاق (وانكسر ماقبلها قلبت ياء نحو غبى والاصل غبو) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غبى وهو من الغباوة وهى الحماقة والبلاهة ولهذا قال الشيخ (من الغباوة وهى عكس الادراك) وانما قلبت الواو المتحركة فى آخر الكلمة ياء اذا كان ماقبلها مكسورا للاين عريكتها لضعفها لانها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها بجنسها وقيل لكراهتهم ابقاءها فى الطرف على حالها لزوم الثقل به لانه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية تأمل (ودعى مجهول دعا والاصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كما مر ومنه غزى مجهول غزا والاصل غزو قلبت الواو ياء فيها لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا (وقوى والاصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا لما مر (بكسر ماقبل الواو الطرفى الكل) أى فى غبو ودعو وقوو وانما أوردت ثلاثة أمثلة فى الماضى ايذانا باحدها الى اللازم والمعلوم وبالثانى الى المتعدى والمجهول وبالثالث الى اللفيف والمضاعف غير المدغم وبكلها الى المفرد المذكر والمعتل والثلاثى وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض الى الصحيح لعدم امكانه والى المضارع الثلاثى والماضى الزائد عليه لعدم مجيئهما على هذا الوجه والى المضارع الزائد عليه وان وجد مثاله نحو يعطى من الرباعى ويتعدى من الخماسى ويستثنى من السداسى احترازا عن الاطناب ففى هذه الامثلة قد وقعت الواو فى الطرف متحركة بالضم وماقبلها مكسور فقلبت فى كلها ياء والى التثنية والجمع لكونهما معلومين من المفرد والى المؤنثة لكونها تابعة للمذكر فى ذلك والى الاسم مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا وان وجد مثالها فيه نحو غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفى هذه الامثلة قد وقعت الواو فى الطرف فى الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر فى حالة الجر فى مفرد مذكره وماقبلها مكسور فقلبت ياء ولا اعتبار بالضمير والعلامة لكونهما عارضتين (وتقول فى جمع المذكر من مجهول الناقص غزوا والاصل غزيوا) وأصله غزو واقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما مر فصار غزيوا (فاسكنت الزاى) لنقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة

(وأصل غز واغزيوا الخ) وأصله غزو وا ولم يذكره لانفهامه من سياقه فان قلت لم لايجوز أن يلحق الضمير بعد اعلال المفرد قلت بأباه قول المصنف فيما سبق أصل غزو اورموا غزو واورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلوصح ماذكرته لقيل غزات ورمات قوله

الحقيقية

(ثم نقلت ضمة الياء الى الزاى) لان الحرف الصحيح أولى بالحركة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) التى هى ضمير الجمع (فبقى غزوا) بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (يكون ماقبلها حرف صحيح ساكن) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن) لانها أولى بتحميل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول ويكيل ويخوف) بسكون القاف والكاف والخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء فى الاولين الى ماقبلهما ونقلت فتحة الواو فى الثالث (٨٣) الى الخاء ثم قلبت ألفا (وانما قلبت واو يخاف ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لا تقلب (لكون سكونها غير أصلى) أى عارض فوجد الشرط الاول وكذا الثانى أعنى (وانفتاح ماقبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) قوله (أسكنتا) خبر لكل (مالم يكن) أى لام الفعل (منصوبا) اذ لو كان منصوبا بالاسكان لئلا يلغو عمل الناصب (نحو يغزو ويرمى ويخشى) بسكون الواو والياء انما أسكنتا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرف علة ضعيفة (والاصل) فيها (يغزو ويرمى ويخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها) يعنى فى الاصل كما هو مقتضى سياق كلامه أو فى الحال ويعم اسكان الحرف لقلبها ألفا (وانفتاح الشين) ماقبل الياء (وتحرك الواو والياء) بالفتح (اذا كان) أى لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزوا ولن يرمى لخفة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشى لظهور أن الالف لا تقبل الحركة فيكون نصبه تقديريا (وتقول فى التثنية) من يغزو ويرمى ويخشى (يغزوان ويرميان ويخشيان) بفتح الواو والياء لاجل ألف التثنية ولذا لا تقلب ياء يخشيان ألفا لانها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لا تقلب ألفا

الحقيقية الى الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء الى الزاى) لكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح ساكن ومع هذا ان الضمة ليست بجنسها فاستثقلت عليها الضعيفة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) وانما لم تحذف الواو لانها ضمير الفاعل وحذفها مخل بالمقصود بخلاف الياء (فبقى غزوا وكل واو وياء متحركتين يكون ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما الى الحرف الصحيح نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمتها الى القاف لاستثقال الضمة عليها وان كانت من جنسها لما مر من انها حرف علة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة مع ان ماقبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لانه قوى يقدر على تحملها فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (ويكيل) بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء الى الكاف لما مر فى يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ويخوف) بسكون الخاء وفتح الواو نقلت فتحتها الى الخاء كما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو وكذلك قال (نقلت حركتهما لماقبلهما) أى ماقبل الواو والياء (فى الكل) أى فى يقول ويكيل ويخوف (وانما قلبت واو يخاف ألفا لكون سكونها غير أصلى) لانها متحركة فى الاصل كما مر (وانفتاح ماقبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين اذا وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أى الواو المتحركة والياء المتحركة (مالم تكونا منصوبتين) بسبب الناصب فان كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجز تسكينها لئلا يلغو العمل عن العامل بسببه ولم يجز قلبهما ألفا عند ذلك فى مكان يقتضيه لانهما لا تقبلان الحركة بل تركتا على ذلك وانما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لان نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك فى الماضى نحو غزو ورمى قلبتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) بسكون الواو ولم تحذف بعد الاسكان لتناسب حركة ماقبلها (ويرمى) بسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ماقبلها أيضا (ويخشى) باسكان يائه بقلبها ألفا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرفى علة لا يقدران على تحمل الحركات كما مر (والاصل يغزو ويرمى ويخشى بتحريك الواو والياء بالضم) أى بتحريك الواو والياء بالضم فى الكل ثم أسكنتا كما ترى الا أن اسكان الواو والياء بسبب حركتهما فى الاولين وفى يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لا فيهما وهو كون ماقبلهما مفتوحا بعد تحركهما وهذا موجود فى يخشى لا فيهما فلهذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وتحرك الواو والياء اذا كان كل واحد) منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزوا ولن يرمى ولن يخشى) ومنه كى يغزو وكى يرمى وكى يخشى وأن يغزو وأن يرمى وأن يخشى واذن يغزو واذن يرمى واذن يخشى (لخفة الفتحة عليهما) ولئلا يلزم الغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء يخشى ألفا فى حالة النصب مع وجود شرطه (وتقول فى التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وانما لم تقلب الواو

(أسكنتا مالم يكن منصوبا) فيه اشارة الى ان كل واو وياء قلبت ألفا ان سكن أولا بالنقل أو الاسناد ثم تقلب فتأمل (قوله وتحرك الواو والياء اذا كانتا منصوبتين) أى اذا لم يكن ماقبلهما مفتوحا والا قلبتا نحو لن يخشى وانما لم يذكرها لانفهامه من قوله وانما قلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قوله (فى التثنية) أى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله (ويخشيان) انما لم تقلب ياؤه ألفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب قوله

(وتقول فى الجمع المذكر) منها (يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بضم ماقبل واو الجمع (فاسكنت الواو والياء) يعنى فى الاولين (لاستثقال الضمة على الواو والياء) أى على اطلاقهما الاعلى المذكورتين بعينهما ولذا أظهر فى موضع الاضمار (وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلاث (ساكنان) أحدهما (الواو والياء) ادرج فيها ألف يخشاون باعتبار انهما (٨٤) مقلوبة منها (وبعدهما) يعنى ان الساكن الثانى (واو الجمع فحذف ما كان قبل واو الجمع) من الواو والياء والالف التى هى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع ان كسرها دليل الياء (لتصح واو الجمع) لان كسر ماقبلها يقتضى قلبها ياء فابدلت الضمة منها لتسلم علامة الجمع وفى اعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء الى ماقبلها بعد حذف حركته وهذا أسهل الا انه لما فهم بماذكر فى غزوا أورده هنا وجها غير ماذكر اشارة الى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ وقع قوله وقلبت ياء يخشون ألفا بعد قوله فحذف ماكان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف ألفه للاكتفاء بما ذكر فى أخويه (وتقول فى الواحدة المخاطبة) من يغزو (تغزين والاصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو فاسكنت الزاى لاستثقالهم الضمة قبل واو مكسورة (ونقلت كسرة الواو اليها) لانها حرف صحيح أولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما حذفت الواو دون الياء لانها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور وعلامة الخطاب عند الاخفش وعلى المذهبين المناسب حذف لام الفعل وفى اعلاله وجه آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال ضمة الزاى كسرة لتسلم ياء المخاطبة ولم يذكر اعلال ترميين وتخشيين لان اسكان الياء الاولى وقلبها ألفا قد استفيد من اعلال جمع المذكر فاكتفى به (وتقول فى اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل) اعلم ان الهمزة ان كانت مقلوبة من الواو لا تكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الاصل

والياء ألفا فى هذه الامثلة بنقل حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته فى بعضها وفى بعضها بلا نقل لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما وابقاء الآخر تأمل (وتقول فى الجمع يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بتحريك الواو والياء فى هذه الامثلة على الضم (فاسكنت الواو والياء) فى هذه الامثلة لاستثقال الضمة على الواو والياء لما مر و (لوقوعهما فى لام الفعل) وهذا التعليل متروك فى بعض النسخ لئلا يفهم عدم استثقال الضمة عليهما لو كانتا فى عين الفعل ومع ذلك تثقل عليهما فيه كما فى يقول تنقل الضمة من الواو الى القاف لذلك ولكن الاولى عدم الترك لان استثقال الضمة فى عين الفعل يلزم بوجه واحد كما مر من أنهما حرفا علة لا يقدران على تحمل الحركة وفى لام الفعل يلزم بوجهين الاول ماذكر فى عين الفعل والثانى أن لام الكلمة محل التغيير وأشد اعلالا من عين الكلمة حيث تحذف فى الجزم وتسكن فى الرفع وتثبت فى النصب فتثقل عليهما بهذا الوجه أيضا ولكن الاوجه ايراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزو ويرمى ويخشى (وقلبت ياء يخشون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) فى يغزوون ويرميون والالف المقلوبة من الياء فى يخشاون لم يذكرها الشيخ لكن يلزم عليه ذكرها (وبعدهما) أى بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والاولى أن يقال و بعدها لما ذكرنا (فحذف ما كان قبل واو الجمع) وهو واو الناقص فى الاول و ياؤه فى الثانى والالف المقلوبة من يائه فى الثالث وانما لم تحذف واو الجمع لما مر أنها ضمير الفاعل وحذفها مخل بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وانما قيد ضم ما قبل واو الجمع فيه لانه فى يغزون مضموم لاحتياج اليه وفى يخشيون لا يضم بل يبقى على الفتح ليدل على الالف المحذوفة (لتصح واو الجمع) أى لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكر الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضموا الميم لتصح واو الجمع و يزول ذلك الالتباس (وتقول فى الواحدة المخاطبة تغزين والاصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو (فاسكنت الزاى لاستثقال الضمة عليها) أى على الزاى وان لم تكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو اليها) أى الى الزاى (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما لم تحذف الياء لانها ضمير الفاعل عند العامة كواو يغزون وعند الاخفش علامة الخطاب فعلى كلا التقديرين لم يجز حذفها اتفاقا اما عند الاخفش فلانها علامة والعلامة لا تحذف واما عند العامة فلانها ضمير الفاعل والضمير لا يحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التى ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقا فبقى تغزين (وتقول فى اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل) واعلم أن نقط مركز الهمزة فى نحو قائل وصائن

خطا

(وضمت الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجها آخر أسهل من هذا وهو ان تنقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ولما علم هذا الوجه بماذكر فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسعا لطرق الاعلال قوله (لتصح واو الجمع) لانه لو لم تضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لا يجوز الا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة ههنا قوله

خطأ لانى كائل وبائع فرقا بين الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والياء لما روى عن أبى على الفارسى دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحته فقال أبو على هذا خطأ من قال له خطئى فنظر أبو على الى صاحبه فقال ضيعنا خطوتنا فى زيارته فقام وخرج مع صاحبه فى تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقطة تحت مركوز قائل خطأ فرقا بين الواوى واليائى وهو ليس بمنصف بما اشتهر به من العلوم (و) قد (كان فى الماضى قال وكال فزيدت الالف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الالف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) واعلم أن فى عبارة الشيخ من قوله وكان فى الماضى قال وكال الى هنا تسامحا لان عبارته تدل على أن اسم الفاعل ماخوذ من الماضى وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو ماخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الاجوف أو من غيره اذا عرفت هذا فنقول ان طريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزاد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كما مر فصار قاول ثم قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف كما فى كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى الطرف ولان اعلال الفعل يدور وجودا وعدما الى ما اعل اليه لاعلال اسمه عند البعض وللمشاكلة عند البعض وفعله معلوما قد أعل بقلب واوه ألفا نحو قاول فاعل اسم فاعله بقلب واوه الى حرف أقرب الى الالف وهو الهمزة فصار قائل كذا المفهوم مما ذكره فى شرح الهارونية وذكر فى المراح وشرحه قلبت واو قاول ألفا أولا لتحركها وانفتاح ماقبلها لان الالف الساكنة قبلها واو ليست بحاجز حصين لعدم اعتبارها فصار حرف العلة كانه يلى الفتحة فقلبت واوه ألفا لذلك أولان الالف تنزلت منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فصار ماقبلها فتحة فقلبت ألفا لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الالف المقلوبة من الواو ولم يجز حذف احداهما لانه يلتبس بالماضى عنده فحركت الالف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة لان الالف اذا تحركت تصير همزة كما فى كساء أصله كساو قلبت واوه ألفا أولا لتحركها وانفتاح ماقبلها للعلتين المذكورتين ثم قلبت همزة لاجتماع الالفين اللتين كرهوا حذف احداهما فصار كساء وهذا منظور فيه بثلاثة أوجه فاطلبها فى شرح المراح فكان ماذكر فى شرح الهارونية أولى مما ذكر فى المراح لدفع تلك الانظار الثلاثة ومفهوم ماذكر فى شرح الزنجانى أن اعلال اسم الفاعل تابع لاعلال فعله واعلال فعله الماضى هنا بقلب العين ألفا ولم يمكن ذلك هنا لالتقاء الساكنين ولا يمكن الحذف لزوال صيغة الفاعلية به وكانت الواو بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وحقها أن تقلب همزة فقلبت ألفا أولا قضاء لحق الاول وهو تبعية اعلال اسم الفاعل لاعلال فعله ثم قلبت الالف همزة دفعا لالتقاء الساكنين وقضاء لحق الثانى وهو قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وهذا هو الاشبه مما ذكر فى المراح (وكذلك كائل) أى وكذا اعلال كائل وفيه من التسامح مافى قائل تامل تفهم (واسم الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) والاصل غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازيا (ورأيت راميا فلا يتغير) أى لا تحذف الياء منهما فى حالة النصب لخفة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثنى مذكرا كان

(وكان) الاول (فى الماضى) لم يقل وكان فى الاصل (قال) تنصيصا على ان أصله الماضى عنده لانه خلاف مذهب القوم (فزيدت الالف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ألف اسم الفاعل والالف المقلوبة من عين الفعل) وحذف أحدهما مخل بالغرض من الزيادة ومؤد الى اللبس (فقلب الالف المقلوبة) من عين الفعل (همزة) لقربها من الالف ولم تقلب ألف الفاعل لان التغيير لا يناسب العلامة وكتبت الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة اذا سكن ماقبلها تكتب بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) اعلال (كائل) عنده وعند البعض أصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء ألفا ثم الالف همزة أو قلبتا همزة ابتداء لوقوعها بعد ألف زائدة كما فى كساء ورداء (واسم الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) باؤه منقلبة عن الواو لتطرفها وانكسار ماقبلها (ورأيت راميا فلا يتغير) أى الياء لخفة الفتحة عليها وتغير فى الجمع المذكر نحو غازين أصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها

(قلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم تقلب ألف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق قوله

أومؤنثا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين و راميين وغازين و رامين أصلهما غازيون و راميون للجمع المذكر بحذف ياء الناقص والحاقه بالجمع بالمؤنث في ثبوت ياء الناقص فيه و رأيت غازية و رامية وغازيتين و راميتين وغازيات وراميات وغوازى (وتقول في حالتي الرفع والجر هذا غاز و رام ومررت بغاز و رام والاصل غازى و رامى) ومررت بغازى و رامى وأصل هذا أولا غاز و قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازى (بالتنوين الضمنى في الرفع) لانه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعا مالم يعرض مانع (و بالكسرى) أى بالتنوين المنسوب الى الكسر (في الجر) لان الباء في بغاز و برام حرف جر وحقه أن يجر ما دخل عليه من الاسم المعرب مالم يعرض مانع (فاسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء أما الضمة ففي حالة الرفع وأما الكسرة ففي حالة الجر وأما استثقال الضمة عليها فبوجهين أحدهما ماذكرنا من أن حرف العلة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة والثانى أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ماهو خلافها في الجنس اثقل واما استثقال الكسرة على الياء هنا فبثلاثة أوجه الاول ماذكر في الضمة أولا والثانى أن الكسرة أفضع الحركات فكرهوا حمل ماهو أفضع على الاضعف وان كانت جنسها والثالث ان الكسرة لو أبقيت هنا يلزم توالى الكسرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى في حالتي الرفع والجر (فحذفت الياء) أى في المفرد المذكر فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد وهو الفرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجر واما حذف الياء من الجمع المذكر فليس لاجل ذلك بل هو موجود في حالة النصب أيضا وفي البواقى لاتحذف في هاتين الحالتين كما لاتحذف في حالة النصب سواء كان مذكرا أو مؤنثا (و بقى التنوين) وانما حذفت الياء دون التنوين لان الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكانه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ماقبل ذلك الحرف على تقدير حذف التنوين أيضا وان دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لكنها لاتقوم مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فنقل التنوين الى ماقبلها) أى في المفرد المذكر لافي البواقى كما في قولنا جاءني غاز وغازيان وغازون والاصل غازو ون فقلبت الواو ياء فصار غازيون فحذفت الياء فصار غازون وجاءتني غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءني رام الخ هذا في حالة الرفع وأما في حالة الجر فنحو قولنا مررت بغاز وغازيين وغازين بحذف ياء الناقص أيضا ومررت بغازية وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الالف واللام سقط التنوين) المذكور لان بينهما تضادا وذلك أن الالف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط التنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة في حالتي الرفع والجر (فتقول هذا الغازى والرامى) في حالة الرفع (ومررت بالغازى و بالرامى) في حالة الجر لافرق بينهما في المفرد عند دخولهما كما لافرق بينهما فيه عند التنوين وانما تعود الياء المحذوفة بدخول الالف واللام لان العلة في حذفها أولا اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الالف واللام حذف التنوين كما مر فزالت تلك العلة فتعود الياء وانما تعود ساكنة في هاتين الحالتين لان في حالة الرفع استثقلت الضمة على الياء لما مر وفي حالة الجر استثقلت الكسرة على الياء لما مر فلم تتحرك الياء بالضم والكسر لهذا ولا بالفتح أيضا وان كان أخف لان الفتحة مخصوصة بحالة النصب

(ونقول في) حالة (الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغيير الياء وحذفها رفعا وجرا (والاصل غازى ورامى) بضم الياء رفعا وبكسرها جرا (فاسكنت الياء كما ذكرنا) أى في مضارع الناقص بقوله أسكنتا مالم يكن منصوبا يعنى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك شفة والضمة الى تحريك الشفتين فكرهوا ابقاءهما على الحرف الضعيف بخلاف الفتحة حيث لاتحتاج الى تحريك شفة أصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع الساكنان الياء والتنوين) لانها نون ساكنة (فحذفت الياء وبقى التنوين) لانها علامة التمكن وذكر التفتازانى ان التنوين حرف صحيح فحذف حرف العلة أولى وفي بعض النسخ ونقل التنوين الى ماقبلها أى ماقبل الياء المحذوفة فصار غاز و رام بكسر ماقبل الياء رفعا وجرا وعلى هذا اعلال جمع المؤنث نحو غوازأصله غوازى (فان أدخلت الالف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التنوين) لانه يقتضى التنكير الذى ينافى المقصود من ادخال حرف التعريف (وتعود الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذى قد جعل عوضا عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) في الرفع (ومررت بالغازى والرمى) في الجر

(فحذفت الياء وبقى التنوين) لان التنوين علامة المتمكن قوله

(وتقول فى مفعول الاجوف) الواوى (مقول والاصل مقوول ففعل به ماذكرنا) أى فى مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو الى القاف فالتقى ساكنان واو الاجوف و واو المفعول فحذفت واو المفعول عند سيبويه لانها زائدة واستغنى عنها بالميم فحذفها أولى من حذف الاصلى بخلاف التنوين فى نحو غاز لانه اعلامة التمكن لا يستغنى عنه وعند أبى الحسن الاخفش حذفت واو الاجوف لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على انه مع الميم علامة المفعول الثلاثى ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة ان تبقى ولا تغير فحذف واو الاجوف أدخل فى القياس واولى (وتقول من بناء) الاجوف (اليائى مكبل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف) لان الصحيح أولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها هذا على رأى الاخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ماقبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس البناء اليائى بالواوى واختار الامام مذهب الاخفش لما مر وانقلاب واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا و بنو تميم لا يغيرون البناء اليائى و يقولون مكيول (٨٧) لخفة بناء اليائى و يتمسكون فى ذلك بقوله

والمبحوث عنه حالة الرفع والجر (وتقول فى مفعول الاجوف مقول والاصل مقوول ففعل به كما ذكرنا) وهو قوله من قبل كل واو و ياء متحركتين وماقبلهما حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن وههنا كذلك لان القاف فى مقول ساكن فنقلت حركة الواو الى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الاجوف والآخر واو المفعول فحذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابه لانها زائدة وهى أولى بالحذف من الاصل وهو عين الكلمة أى واو الاجوف وعند أبى الحسن الاخفش حذفت الواو التى هى عين الكلمة لان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها و جوابه أن العلامة انما لم تحذف اذا لم توجد علامة أخرى واذا وجدت تحذف وههنا قد وجدت علامة أخرى وهى الميم كذا فى شرح المراح وعلى هذا الاختلاف اعلال مصون تأمل هذا بناء الواوى (وتقول فى بناء اليائى مكبل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) أحدهما ياء الاجوف والآخر واو المفعول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) واعلم أن هذا الاعلال على مذهب أبى الحسن الاخفش لا على مذهب

واحال انك سيد معيون

(وتقول فى مفعول الاجوف) اعلم أن الصرفيين اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان أو يائيا فذهب الاخفش ومن تبعه أن المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كما فى غاز واذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قيل وغز واولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ماقبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب أعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب

أحد المحذورين حذف العلامة وتغييره ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه الى أن المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف أولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه أولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم لا مكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الخ ممنوع أيضا وانما ذلك اذا كان حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة و يعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة وللاخفش أن يقول حذف الزائد ومابه يحصل التقاء الساكنين انما يكون أولى اذا لم يكن علامة و جانبا بمعنى وقول سيبويه لان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ماذكره أنه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما فى قيل وغز واو تغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما لم يصح ماذكره لو لم تقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل فى اعلاله على مذهبه نقلت حركة العين الى ماقبلهما وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوى فلا فرق بين سيبويه والاخفش فى قلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع على أن العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست بمنحصرة فى دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة أيضا ثم يرد عليه أن يقال انما تكون تلك علة ان لو حذفت الياء ولا ضرورة فى حذفها و يجاب ببيان الضرورة فى حذفها وفسادما قاله سيبويه وقوله بل هى اشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافى ذلك كونه علامة للمفعول ولا فساد أيضا فى وجود العلامتين اذا لم تكونا من جنس واحد كما فى حبليات وغيرها على أن الالتباس بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذ الابهام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدت الواو فتكون هذه الثلاثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة مثنى سوى أن يختص به ولا يوجد فى غيره وهذا المعنى حاصل فى الواو وقوله والعلامة انما هى الميم ممنوع اذ ضم العين منها علامة بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا كيف و يلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون الشئ

كما فى مقول لعدم الموجب ههنا (نحو مغزو والاصل مغزوو) أدغمت الواو الساكنة فى المتحركة (واذا اجتمعت الواو والياء) أى فى كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزو يوما ويقضى وطرا (الاولى ساكنة سواء كانت واوا كما سيجىء مثاله أو ياء نحو صيى أصله صيو لانه من الصبوة بمعنى الميل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول الجنسية وليعكس لان الياء أخف من الواو فابقاء الخفيف أولى (وكسر ماقبل الاولى) من الياءين يعنى اذا انضم ماقبلها بانقلاجا عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن الانقلاب الى جنس الضمة اما اذا انفتح ماقبلها فلا يغير اذ الياء الساكنة المفتوح ماقبلها لا تقلب ألفا نحو طوى وريان أصل طوى وروى وريان (وأدغمت الياء فى الياء) للتخفيف (نحو مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء ثم أبدلت ضمة ماقبلها كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت (وتقول فى الامر الغائب) من الاجوف (ليقل والاصل ليقول وفى الامر الحاضر قل والاصل أقول) بسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو الى القاف

علامة لشيء فى الثلاثى لا يستلزم كونه علامة له فى المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل فى الثلاثى دون المزيدات وقوله وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا مردود بنحو غزا وواو مصطفون ونحوهما ولو أريد والضمير بناء على أن الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وأدلة سيبويه كلها فاسدة على ما بيناها لهذا اختار المصنف مذهب الاخفش قوله (وكسر ماقبل الياء) هذا مطرد فى مفعول الناقص وأما فى غيره فقد لا يكسر نحو طوى وسرى وغيرهما من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله لان

سيبويه وأصحابه لان عند سيبويه المحذوف واو المفعول لما مر فى مقول فصار بعد الحذف مكيل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الياء على وزن مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فابدلت ضمة الكاف الى الكسرة لتسلم الياء لانه لولا ذلك لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار مكول على وزن مفول ووزنه بالاستقراء مفعل فابدلت الضمة كسرة لئلا يلزم ذلك فصار مكيل على وزن مفيل فصارت الحركة عنده تابعة للحرف وعند أبى الحسن الاخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر فى مقول وهو ما اختاره الشيخ فصار مكول بفتح الميم وضم الكاف وسكون الواو على وزن مفول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكول بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الواو فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مكيل فصار الحرف عنده تابعا للحركة والاصح ما اختاره سيبويه عند البعض واليه مال صاحب الهادية وما اختاره أبو الحسن الاخفش مال الشيخ اليه فاختر أيها الطالب أيهما شئت وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون مكيول على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر

* فانما تفاحة مطيوبة * البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبيع وعدم اعلاله (واذا اجتمعت الواوان الاولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الاولى) أى الواو التى هى واو المفعول فى المثال الآتى (فى الثانية) أى فى الواو الثانية التى هى لام الفعل (نحو مغز والاصل مغزوو) فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف فتدغم الاولى فى الثانية فصار مغزو (واذا اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام لدفع الثقل ولم يجعل الامر بالعكس بان يجعل الياء واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لئلا يلتبس اليائى من الناقص بالواوى منه (وكسر ماقبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء فى الياء نحو مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء فيهما كما مر ثم أدغمت فى الياء فصار امر مى ومخشى بضم الميم الثانية وضم الشين وسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا مفهوم ما ذكر فى شرح الزنجانى ومفهوم ما اختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم الياء ثم تدغم الياء فى الياء ولكليهما وجه فاختر ايا شئت هذا اذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول وأما اذا كان اسم المفعول منه على وزن فعيل أو فعول فاجتمعت الواوان أو الواو والياء من الواوى واليائى أو الواو والياء من اليائى والسابقة منهما ساكنة فما لا يوجد وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين من الواوى واليائى فما يوجد نحو عد من الواوى وبقى من اليائى من وزن الفعول ونحو صبى من الواوى وشرى من اليائى من وزن الفعيل أصل الاول عدو وبالواوين وأصل الثانى بغوى بالواو والياء وأصل الثالث صبيو بهما وأصل الرابع شريي بياءين أدغمت الواو فى الواو فى الاول والياء فى الياء فى الثانى والثالث بعد قلب الواو ياء والياء فى الياء فى الرابع (وتقول فى أمر الغائب من الاجوف ليقل والاصل ليقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو الى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فحذفت الواو لسكونها حرف علة ولكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل (وفى المخاطب) أى تقول فى أمر الحاضر (قل والاصل أقول) بسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو الى القاف) أى فى المثالين

لان النقل يعمهما وانما نقلت حركة الواو فيهما الى القاف لان القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وماقبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته الى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا فكذا ههنا (فحذفت الواو) أى فى هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) لما مر (فحذفت الهمزة) أى فى المثال الثانى لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول فى التثنية قولا فعادت الواو بحركة اللام) لان حذف الواو فى المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لالف التثنية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو (وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفى المخاطب اغز وارم بحذف الواو والياء) أى فى أمر الغائب والحاضر (لان جزم الناقص) هو راجع الى أمر الغائب لانه مجزوم بالاتفاق فاشار بالجزم اليه (ووقفه) راجع الى أمر الحاضر لانه مبنى على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لان الاصل فيه لتغز واترم فحذفت لام الامر لكثرة الاستعمال ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاى ساكنتين ووضعت موضع علامة الاستقبال فاعطى أثره له وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لان الاصل فى الافعال البناء واعرب المضارع لمشابهته الاسم فلم تبق المشابهة بين الامر والاسم بحذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار اليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفى الناقص الواوى تقلب لواو ياء فى المستقبل) نحو يغزى الى اغزى ونغزى بضم حرف المضارعة فى الكل ثم تقلب الياء فى المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وجمع المذكر ونفس المتكلم واحدا كان أو معه غيره ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الالف فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لالتقاء الساكنين تأمل (والامر) نحو ليغز ليغزوا الى لأغز لنغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس المتكلم مطلقا ومن المفرد مطلقا وجمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لتحركها وانفتاح ماقبلها علامة للجزم فى نفس المتكلم والمفرد ودفعا لالتقاء الساكنين فى الجمع وعلامة الجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنية (والنهى) لايغز لايغزيا الى لاأغز لانغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء فيه حيثما تحذف فى الامر فى البعض على صورة الالف وفى بعض على صورتها كما فى الامر تأمل فى تصرفات هذه المذكورات فانه من مطارح الاذكياء (المجهولات) انما أورد المجهول بصيغة الجمع لانها صفة للجمع وهو المستقبل والامر والنهى أى الحكم المذكور فى هذه الاشياء اذا كن مجهولات فهذا قلنا فى كلها بضم حرف المضارعة وانما أورد هذا الحكم فى المجهول دون المعلوم لان واو الناقص فيه لا تقلب ياء فيما سوى يغبى بل تسقط الواو فى الامر والنهى فى المفرد وجمع المذكر ولواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن فى المستقبل حالة الرفع فى المفرد وتحذف فى المذكر والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب فى المفرد وتحذف أيضا فى الجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وانما قلبت الواو ياء فى هذه الاشياء حال كونهن مجهولات تبعا للماضى المجهول عند

نظرا الى ان السكون عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا فاعتبرها السكون الاصلى فلم تعدما حذف منهما وقس الامر الاجوف اليائى على الواوى نحو بع بيعا

(وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفى أمر المخاطب اغز وارم بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) فى أمر الغائب والمخاطب (لان جزم الناقص) ناظر الى أمر الغائب (ووقفه) ناظر الى أمر المخاطب (سقوط لام فعله) لكونها حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فتسقط فى الجزم والوقف كالحركة (وفى الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم الظرف على عامله لان القلب بلام وجب ظاهرى مخصوص بذلك (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) مع ان ماقبل الواو فيها اليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى

(تعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الاصالة من كل وجه لمجيئه لالف الضمير وكون محله جزأ من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان محله عارضة ليست فى حكم الجزء قوله (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) أما المستقبل فتقلب الواو فى جميع تصاريفه ياء ثم تقلب فى مضارعه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الامر والنهى فتقلب فى تثنيتهما لوجوب حذفها فى مضارعهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثانى بعده فكان فيه رعاية السببين بخلاف ما لو قدم الثانى فان قلت فعلى هذا ينبغى أن تقلب الواو أولا ياء فى مضارع الامر والنهى ثم تحذف فيكونان كالمستقبل قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير أثر ولا يكتب اللام فى مضارعهما حتى يكتب بالياء بخلاف مضارع المستقبل وبخلاف جوعها فانها وان لم تكن فى قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء أولا رعاية للفرعية قوله

(لانهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الافعال المذكورة (تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها نحو غزى والاصل غزو) قلبت الواو ياء لما ذكر مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء ألفا فى مفاريده ولذا تكتب على صورة الياء وانما لم تقلب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف لام الفعل أعنى الياء بعد قلبها ألفا من جميع المذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الامر ليغز ليغزيا ليغزوا والى لاغز لنغز ومثال مجهول النهى لايغز لايغزيا لايغزوا والى لاأغز بحذف لام الفعل للجزم قيد بكونها مجهولات اذ فى معلوماتها ينضم ماقبل الواو فلا تقلب ياء ولما فرغ من اعلال الاجوف والناقص قال (وأما المعتل الفاء) الذى يقال له المثال (فيسقط فاء فعله فى المستقبل والامر والنهى المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد ولايوعد لعدم موجب الحذف وهو استثقال الواو بين ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو عدة أصله وعدة حذف الواو منه تبعا وطردا لالاستثقال لان نظائره مقصورة على المشتقات وأدرج فى المستقبل النفى والجحد لانهما على الفاعل ولذلك السقوط (اذا كان فاؤه واوا) بخلاف ما اذا كان ياء نحو ييسر لعدم ثقلها كالواو (تسقط من ثلاثة أبواب) متعلق بتسقط أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين فى المستقبل حذفت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لثلا يثقل على اللسان ولو لم تحذف لثقل لانها وقعت بين الكسرات احداها الكسرة الملفوظة والاخريان الياء المتولدة من كسرتين فوقوعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لان الواو وخلاف الياء فى الجنسية مع أن الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم فلو وقع هذا الثقل فى الاسم لدفع بالحذف ودفعه به فى الفعل الاثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طلبوا الخفة بحذف شئ منه فلم يمكن حذف الياء لانها علامة المضارع والعلامة لاتحذف لان حذفها مخل بالمقصود مع أن وقوع الواو فى الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك ولم يجز حذف الكسرة الملفوظة لانها لفرق الكلمة ولانها لو حذفت التقى الساكنان الواو والعين ولم يجز حذف العين مع وجود حرف العلة وهى الواو هنا فلم يبق محل للحذف الا الواو لانها حرف علة ضعيفة فى الاصل وبالسكون يكون أضعف من الاول للين عريكة الساكن فحذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا فى الامثلة التى لم تقع التاء فى أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء والالف مشاكلة وذلك فى المفردة المؤنثة الغائبة وتثنيتها مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا والمخاطب

(وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر) اعلم أنهم قالوا فى سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة وأوردوا عليهم نحو يهب ويهأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فاجابوا بانها فى الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم أوردوا عليه فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المصنف محمول على الظاهر أو على أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وأرى أنه الحق لانه لادليل على ماذكر واو حذف الواو لايدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق وأما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل من الباب الرابع لايكون الا لازما فلما جاء من بين اخواتهما متعديين خوالف بهما نظائرهما مع أن فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم أن يحملوا يسع ويطأ على الشذوذ اذ يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا أزيلت كسرة مابعدها أعيدت الواو نحو لم يوعد قوله

والمخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا وانما تحذف الواو من هذه الاشياء المشاكلة لالدفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما في الامر والنهي الغائبين مطلقا وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثقل لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت الهاء لانها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وعلى هذا يلزم عليه ان يشير الى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظا أو عارضا أو لاجل حرف الحلق كما أشار البعض اليه هكذا لان الواو لو وقعت بين ياء وفتحة أصلية لا تحذف كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوسم يوسم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو منه لما مر ومنه وعق يعق ووثق يثق (وتقول في الامر والنهي الحاضر) من الباب الاول (عد لا تعد) الى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة لانها قد تقع بين ياء وكسرة لان أصلهما توعد حذفت واوه للمشاكلة ثم حذفت علامة الاستقبال في الامر والنهي وابتدئ بحركة العين في الامر وزيدت لا في النهي فصارا عدلا تعد في الحاضر وفي الغائب ليعد ولا يعد وحذفت واوهما لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث الغائب وتثنيته وفيهما حذفت للمشاكلة أيضا كما ذكرنا ومن الباب الثاني (وهب لا تهب) الى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة أيضا لكونهما حاضرين وفي الغائب ليهب ولا يهب حذفت واوهما لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتثنيته كما مر (و) من الباب السادس (رث لا ترث) الى آخرهما حذفت واوهما حاضرين كانا أو غائبين كما في البابين الاولين (و) قد (تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطئ يطأ ووسع يسع) وفيه نظر من وجهين أحدهما ان عين المضارع من هذين اللفظين لو كان مفتوحا في الاصل فالقول بحذف الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فانها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وان كانت فتحة عارضية ولفظية فالاشارة عليه الى ذلك لازمة والثاني ان وطئ يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الامر بالعكس بان كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما وقع يقع و وضع يضع وودع يدع و وزع يزع فوقعت الواو في كلها بين ياء وكسرة فحذفت ثم فتحت عين المضارع في كلها لاجل حروف الحلق كذا المفهوم مما ذكر في شرح الزنجاني ونزهة الطرفاء وفي شرح الهارونية والمراح وشرحه وأيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال انه من بابين أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا أو تقديرا كيعد ويرث وأخواتهما والثاني ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لا لفظا كيهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر في النزهة والهارونية والمراح فيلزم عليه أن لا يزيد على هذين البابين (وأما اللفيف المقرون فحكم عين فعله كحكم الصحيح لا يتغير) أي لا ينقل ولا يعل ولا يحذف ولا يقلب كعين الفعل الصحيح لانه لو أعل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الاعلالات الثلاث واعلال لامه لازم أيضا لانه أشد تغيرا منه للزم نقض البناء منهما فلم تعل عين فعله (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) أي في الاعلال وعدمه اما الاعلال فلا يخلو اما بحذف لامه

(و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب حذفت الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحتين كما يشهد به الذوق لان بين مخرجي الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يذر فللحمل على يدع لانه بمعناه والمشهور حذف الواو لان العين مكسورة في الاصل فلما حذفت الواو وفتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكما كما في يذر يرد على ظاهره ان القياس حينئذ اعادة الواو بزوال الكسرة كما في لم يوعد اللهم الا ان يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الاصلية وأيضا قلب كسرة العين فتحة يؤدي الى التباس الابواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث (وتقول في الامر والنهي) من الافعال الثلاثة (عد لا تعد وهب لا تهب ورث لا ترث) بحذف الواو كما في المستقبل لانها فروعه ولم تحذف في اسم الفاعل واسم المفعول نحو واعد وموهوب لان المفعول مشتق من المجهول والواو ثابت فيه واسم الفاعل ان اشتق من المضارع فثبوت الواو لصيانة ما بعدها فافهم (وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وطئ يطأ) أصله يوطأ (ووسع يسع) أصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل ولذا تى بكلمة قد المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل (وأما اللفيف المقرون) من المعتلات (فحكم عين فعله كحكم الصحيح) حيث (لا يتغير) بالاعلال لان لامه أولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) في قلبه ألفا وحذف حركته للاستثقال

(كحكم الصحيح الا في مصدره) وان كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا وروى رياوشوى شيا ونوى نية قوله

(نحو طوى يطوى) وكذا فى الحذف علامة للجزم والوقف فى الامر والنهى ولالتقاء الساكنين نحو يطوون أصله يطويون كيرمون وكذا فى اثبات اللام اذا كان ياء وانكسر ماقبلها نحو روى مثل رضى ثم ان المصنف لكون نظره مقصورا على المشتقات لم يلتفت الى تغيير عين المصدر نحو طوى طيا ونوى نية قلبت الواو ياء لاجتماعها وسبق احداهما بالسكون (وأما اللفيف المفروق فحكم فاءفعله كحكم فاء فعل المعتل) أى المثال فحذفت اذا كانت واوا من المضارع والامر والنهى اذا وجد موجب الحذف كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف وجى يوجى (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) فى قلبه ألفا وفى حذفه وحذف حركته وفى ثبوته على حاله اذا انكسر ماقبلها نحو ولى (نحو وقى يقى) أصله يوقى حذفت الواو كما فى يعد وأسكنت اللام كما فى يرمى (فتقول فى أمره) أى فى أمر هذا الباب (قه فحذفت فاءفعله) اذا صله يوقى (كالمعتل الفاء) أى كما تحذف من المثال (وحذفت لام فعله فى الجزم والوقف) نحو ليق وق (كالناقص) أى كما تحذف لامه فى الحالتين نحو ليرم وارم (فتقول فى القاف) بعد حذف ما حذف من أمر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لان الوقف على المتحرك ممنوع صناعة ولامحال لاسكان الحرف المبتدا به فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم يزد شئ (فى الواحد المذكر) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال الا انه أراد به التنبيه على انها لا تزاد فى غيره وان تبادر الى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول فى التثنية قيا) بعود الياء لخروجها عن الآخرية باتصال ضمير الفاعل (وفى الجمع) المذكر (قوا) والاصل قيوا نقلت ضمة الياء الى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا

علامة للجزم أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثله فيها كلام لم يطو واطو وطووا مثل لم يرم وارم ورموا فى ذلك واما بالقلب ألفا فى موضع يكون متحركا وماقبله مفتوحا نحو طوى فانه مثل رمى فى ذلك وياء فى الواوى نحو قوى فانه مثل غبى فى ذلك واما بحذف الحركة فى موضع تسكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثل يرمى فى ذلك وغير ذلك وأما عدم الاعلال فلا يخلو اما أن يكون بان لا يوجد موجب الاعلال فيه نحو روى فانه مثل رضى فى ذلك واما بان لا يجتمع الساكنان فيه نحو طويا فانه مثل رميا فى ذلك وغير ذلك (نحو طوى يطوى) أشار بطوى الى قلب لامه ألفا كالناقص وبيطوى الى حذف حركة ضمته كالناقص ولم يتعرض الى غيرهما احترازا عن الاطناب وانما حمل لام فعله على لام فعل الناقص فى هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله (وأما اللفيف المفروق فحكم فاءفعله كحكم فاءفعل المعتل) لانه معتل الفاء أيضا فيحذف فاءفعله اذا كان واوا من مضارعه فى موضع تحذف وارمضارع المعتل المثال نحو يقى فانه مثل يعد فى ذلك وتثبت فيه فى موضع تثبت فيه نحو يوجى فانه مثل يوجل فى ذلك (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) لانه معتل اللام أيضا فتحذف لام فعل اللفيف المفروق فى موضع تحذف فيه لام فعل الناقص نحو لم يرم فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تحذف حركة لامه أيضا نحو يلى فانه مثل يرمى فى ذلك وفى موضع تنقل حركته ثم تحذف أيضا نحو ولوا فانه مثل رضوا فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تثبت لامه بلا اعلال كما تثبت لامه أيضا نحو ولى كرضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تقلب لامه أيضا نحو وقى كرمى فى ذلك وغير ذلك (نحو وقى يقى) أشار بوقى الى قلبه ألفا وبيقى الى حذف فاءفعله كالمعتل المثال وبحذف حركة لامه ضمة كالناقص ولم يتعرض الى ثبوته بلا اعلال والى حذفه بعد نقل حركته حذرا عن الاطناب (وتقول فى أمره قه فحذفت فاءفعله كالمعتل الفاء نحو عد أصله أوعد حذفت لام فعله فى الجزم) أى فى الغائب والنهى الغائب مطلقا وأخواتهما من المجزوم بسبب الجازم نحو ليق ولا يق ولم يق وغيرها وكذلك أمر الحاضر عند الكوفيين لانه مجزوم عندهم كامر فلذا أورد لفظ الجزم مثالا لامر الحاضر (والوقف) أى أمر الحاضر عند البصريين (كالناقص) أى كما تحذف لام الناقص فى الجزم والوقف فى نحو ليرم ولا يرم ولم يرم وارم وانما جاز حذفهما فى أمره لانهما فى الطرف فلم يجتمع الاعلالان فى جهة واحدة (فبقيت القاف مكسورة) لتدل على الياء المحذوفة كذا فى شرح المراح والزنجانى فصارق (وزيدت الهاء عند الوقف فى الواحد المذكر فقط) فصار قه كامر وانما زيدت الهاء لذلك لاغيرها لوجودها كذلك فى الكلام الفصيح نحو قوله تعالى ماليه * وقيل انما زيدت الهاء لذلك لانها كالهمزة فى التوصل بها الى بقاء شئ أما همزة الوصل فيتوصل بها الى بقاء السكون فى الابتداء وأما الهاء فيتوصل بها الى بقاء الحركة فى الوقف وانما كان الوقف بالزيادة هنا لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند الوقف على حرف واحد ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد ومنه شئ من وشى يشى وله من ولى يلى (وتقول فى التثنية قيا) بلا حذف الياء لانها علامة الجزم والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تحذف الياء فيها (وفى الجمع قوا) والاصل قيوا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فاسكنت القاف ثم نقلت ضمة الياء الى القاف لاستثقال الضمة

عليها ولكون ماقبلها حرفا صحيحا ساكنا فالتقى ساكنان الواو والياء ثم حذفت الياء لا الواو لان الواو ضمير الفاعل فصارقوا بضم القاف وعلامة الجزم والوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (و فى الواحدة المخاطبة) المؤنثة (قى بالياء) والاصل فيه قيي بالياءين أولهما متحرك والثانى ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات فالتقى ساكنان أولهما ياء الناقص والثانى ضمير الفاعل فحذفت ياء الناقص لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصارقى وانما قلنا لا لعلامة الجزم والوقف لان علامتهما فى الواحد المؤنث سقوط نونه (وفى الجمع المؤنث قين) وهو على الاصل ولم يحذف الياء منه أصلا لان فيه لو حذفها فى الساكنين ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التى لم يجز حذفها فى كل حال فى محل الجزم والوقف وهو الطرف وانما لم يذكر تثنية المؤنث لانه لا فرق بينها وبين تثنية المذكر ومثالهما قدر (وأما المضاعف اذا كانت عين فعله ساكنة ولامه متحركة) نحو مد امصدرا والاصل مدد بفتح الميم وبسكون الدال الاولى (أو كلتاهما متحركتين فالادغام لازم) أى واجب لدفع الثقل اللازم من العود الى التلفظ بحرف بعد التلفظ به وشبهه الخليل بوط العقيد فان المقيد يمنعه القيد من توسيع الخطوة و يصير كأنه يعيد قدمه الى موضعها الذى نقلها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم ووضعها فى حيز واحد وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا الخفة بادغام أحد المتماثلين أو المتقاربين فى الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللافظ وانما لم يطلبوا تلك الخفة بحذف أحدهما لئلا ينقض البناء به (نحو مد يمد والاصل مدد يمدد) بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الاولى ليمكن الادغام فى الثانى لدفع الثقل المذكور فادغمت الدال الاولى فى الثانية وجوبا فصار مد يمد و يمدد بسكون الميم وتحريك الدالين بالضم (فنقلت حركة الدال الاولى فى المستقبل الى الميم) وانما قيد النقل بالمستقبل لان حركة الماضى لا تنقل بل تحذف لوجود الميم متحركة بخلاف المستقبل (و بقيت) الدال الاولى (ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) وجوبا أيضا فصار يمد وهذان المثلان لما يكون المتماثلان فيه متحركين وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثانى متحركا فقد ذكرناه بقولنا نحو مدا مصدرا والاصل مددا بسكون الدال الاولى فادغمت الدال الاولى فى الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل واعلم أن الادغام على ثلاثة أوجه أحدها واجب وهو فيما اذا كان أول المتماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الاول حرف مد والا لا يدغم لئلا تزول المدة نحو جاءنى مسلمون وزيدو مررت بمسلمين وبزيد أو كلاهما متحرك سواء كانا فى كلمة واحدة أو فى كلمتين مثال الاول فى كلمة واحدة نحو مد مصدرا فى المتماثلين وقد مر ذكره ونحو امحى وهمرش فى المتقاربين والاصل انمحى وهنمرش بسكون النون فيهما أدغمت النون فى الميم فيهما وجوبا بعد قلبها ميما عند البعض وفى كلمتين نحو قوله تعالى ألم أقل لكم واذكر ربك وقالهم ومن يظلم منكم فى المتماثلين والاصل ألم أقل لكم واذكر ربك وقل لهم ومن يظلم منكم أدغم أحد المتماثلين فى هذه لامثلة فى الثانى وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى ودت طائفة فى المتقاربين والاصل ودت طائفة بسكون التاء أدغمت التاء فى الطاء فى ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند البعض ومثال الثانى فى كلمة واحدة نحو مد يمد فى المتماثلين وقد مر ذكره

(وفى الواحدة المخاطبة) والاصل قيي استثقلت الكسرة على الياء الاولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفى الجمع المؤنث قين) باعادة الياء بعد نون ضمير الجمع أيضا ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (وأما المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقشعر (اذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مد (أو) كانت (كلتاهما متحركتين فالادغام) فى الصورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرر فانه كانه يعيد مقيد الرجل الى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدهما فادرج أولهما فى الآخر وا لفرق بين الصورتين ان الادغام ضرورى فى الاولى وان وقع المتماثلان فى كلمتين نحو واذكر ربك بخلاف الثانية فانها قد لا تدغم لمانع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام بسكون الدال من عبارات الكوفيين و بتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفتازانى وهو أى الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام فى الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت الكتاب فى كمى أى أخفيته فيه وفى الاصطلاح اسكان الحرف الاول وادراجه فى الثانى (نحو مد يمد والاصل) فى الاولى (مدد) سلبت حركة الدال الاولى لئلا تفصل بين المتجانسين اذا الحركة بعد الحرف على المختار ثم أدغمت فى الثانية (و) فى الثانى (يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم و بقيت ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) فصار يمد و يعلم بذلك ادغام الماضى وادغام ما يكون أول المتجانسين ساكنا فلا حاجة الى ذكرهما

(فالادغام لازم) اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقرددو جددو قول قوله

(واذا كان عين فعله متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما) باتصال ضمير الفاعل (فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع (نحو مددن الى مددنا) لان ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون لئلا يتوالى أربع (٩٤) حركات وفى الادغام لابد من حركة الثانية كما سيجىء (وان كانتا) أى العين واللام منه (ساكنتين) الاولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (فحركت الثانية) أى فالحكم ان تحرك الثانية حينئذ لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم الساكن (وأدغمت الاولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى ادغاما جائزا لانه يجوز ان ينظر الى ان سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها وهذا لغة أهل الحجاز ويجوز أن ينظر الى ان سكونها عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بنى تميم والاول أقرب الى القياس وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر (نحو لم يعد والاصل لم يعدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) لاجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين فحركت الدال الثانية وأدغمت الاولى فيها) أى فى الثانية لا يقال لو حركت الاولى وأدرجت الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فما سبب ترجيح عكسه لانا نقول حركة الاولى تأخرها عنها فاصلة بينهما كما مر فلا يحال لاندراج الثانية فى الاولى المتحركة (ثم فتحت) أى اختيرت كون تلك الحركة فتحة لان الفتح أخف الحركات (ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية (بالضم) تبعا لعين مضارعه

ونحو اثاقل وادثر فى المتقاربين والاصل تثاقل وتدثر بتحريك المتقاربين فيهما فيسكن الاول منهما ويدغم فى الثانى وجوبا بعد جعله مثل الثانى عند البعض وفى كلمتين نحو قول القائل ننفر من ظلمنا ونروح فى ظلمك فى المتماثلين والاصل ننفر من ظلم لنا ونروح فى ظالم لك بتحريك المتماثلين أدغم أحد المتماثلين فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخرشطأه فى المتقاربين والاصل أخرج شطأه بتحريك المتقاربين أدغمت الجيم فى الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وانما قيدنا بقولنا عند البعض فى مواضع لان عند بعض يجوز الادغام وتركه فى تلك المواضع أما اذا كان المتماثلان والمتقاربان فى كلمتين فلعدم لزوم الثقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الاولى وأما اذا كان المتقاربان فى كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر وتركه على حاله نظرا الى قربهما فى المخرج وعدم اتحادهما فى الذات فلا يلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع المتماثلين فى كلمة واحدة والثانى جائز وهو فيما اذا كان الحرف الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه ليس باصلى بل بسبب عارض فعند ذلك لا يكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الادغام نظرا الى عدم سكونه فى الاصل وتركه نظرا الى سكونه فى الحال وذلك فى الامر الحاضر والمجزوم لان سكونهما غير أصلى نحو ردوا يرد ولم يرد والاصل اردد وايردد ولم يردد جاز الادغام فيهما وتركه وهذا مذهب بنى تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الادغام فيهما وهم يقولون اردد وايردد ولم يردد والاول أصح ولذا مال أكثر الصرفيين اليه والثالث ممتنع وهو فيما اذا كان الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا يمكن الادغام لانه لابد عند الادغام من تسكين الحرف الاول من المتماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثانى اذ لولا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع الساكنان على غير حده ولم يجز حذف أحدهما لنقض البناء واخلال المقصود به ولان الثانى مبين للاول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالميت اذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددن الى مددنا وامددن ولا تمددن ولا يمددن ولا يمددن فاشار الشيخ الى هذا القسم بقوله (وان كان عين فعله) أى عين فعل المضاعف (متحركا ولامه ساكنة) أى ساكنة سكونا لازما (فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع كما مر (نحو مددن الى مددنا) لان سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما وباخواتهما لئلا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (وان كانا) أى الحرفان المتماثلان (ساكنين) بتسكين الاول للادغام والثانى للجزم (حركت الثانية) لانها لو لم تحرك تكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الاولى فيها) هذا اشارة من الشيخ الى الادغام الجائز (نحو لم يعد والاصل لم يعدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) ليمكن الادغام أو ليكون الميم ساكنة (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين فحركت الدال الثانية وأدغمت الدال الاولى فى الدال الثانية ثم فتحت الدال الثانية (نحو لم يعد) بفتح الدال (لان الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يعد بضم الدال (اتباعا للعين) أى لعين فعله

(ولامه ساكنة سكونا أصليا) بان جاء من ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) فى العبارة مسامحة يعنى ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان أسكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وأدغمت الاولى فيها قوله (ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما وأما الكسر فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض (والكسر) عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا فى مد وأما فى فروض فلم يجز فيها ضم اللام لان عين مضارعها ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله

(والكسر) أي يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يمد بكسر الدال لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (كما يذكر) جواز هذه الحركات (في أمر المضاعف وتقول في الامر) أي في أمر الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية اما جواز تحريكها بالضم فلاتباع العين لانه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فلخفة الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلان من القاعدة اذا حرك الساكن حرك بالكسر كما ذكرنا وانما لم يبق على السكون لاجتماع الساكنين على غير حده اذ لم يمكن التلفظ بهما ولم يجز حذف أحدهما لما مر فحرك جوازا باحدى هذه الحركات وكذلك الحكم في أمر الغائب والنهي غائبا كان أو حاضرا نحو ليمد بالحركات الثلاث ولا يمد ولا تمد بالحركات الثلاث أيضا فيهما وكذا في غيرهما من الجازم تأمل (والميم مضمومة في الثلاث) أي في تحريك الدال الثانية بالحركات الثلاث (ويجوز امدد بالاظهار) أي بفك الادغام لان الادغام وتركه جائز في هذا القسم (وتقول في الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر وفر بالفتح) أما جواز التحريك بالكسر فلانه ساكن بسبب الوقف والساكن اذا حرك حرك بالكسر كمر وأما جواز التحريك بالفتح فلخفته كمر وأما عدم جواز التحريك بالضم فلعدم الاتباع بكسر عين فعله ولانه لو أجيز ذلك يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وذلك ثقيل وأما عدم ابقائه على السكون فلما مر من انه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اللذين لم يمكن التلفظ بهما تامل (والفاء مكسورة فيهما) أي في تحريك الراء الثانية بالكسر أو الفتح (ويجوز افرر بالاظهار) أي بفك الادغام لان هذا القسم من الادغام الجائز كمر (وتقول في الامر من يفعل بفتح العين عض بالفتح) أي بفتح الضاد الثانية لخفة الفتحة كمر (وعض بالكسر) لانه ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر كمر وانما لم يبق على السكون ولم يجز التحريك بالضم لما مر من عدم جوازهما في يفعل بكسر العين (والعين مفتوحة فيهما) أي في تحريك الضاد الثانية بالفتح والكسر (ويجوز اعضض بالاظهار) أي بفك الادغام لما مر في المثالين الاولين (وتقول في الماضي من افعل يفعل أحب) بفتح الحاء والباء المدغمة فيها (يحب) بكسر الحاء وضم الباء (والاصل أحبب يحبب) بسكون الحاء فيهما (فنقلت حركة الباء) في الماضي والمضارع (الى الحاء) ليمكن الادغام ولكون الحاء ساكنة (وأدغمت الباء) الاولى (في الباء) الثانية (فيهما) أي في الماضي والمضارع لدفع الثقل المذكور في الثلاثي الواجب ازالته به ومزيد الثلاثي فرع الثلاثي (وتقول في الامر) أي في أمر الحاضر (أحب) بكسر الحاء وفتح الباء ويجوز كسرها لكن لم يذكره اكتفاء بما ذكره في الثلاثي المجرد من قبل ولم يجز الضم فيه لعدم الاتباع ولزوم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية تامل ولم يجز ابقاؤه على السكون لما مر في الثلاثي واعلم انه لا فرق بين ماضي هذا الباب وبين أمره في الصورة سواء كانا قبل الادغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الاولى قبل الادغام فانها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الامر وبحركة الحاء بعد الادغام فانها مفتوحة في الماضي

(والكسر) لانه أصل في تحريك الساكن وذلك لمناسبة بين الكسر والسكون من حيث ان السكون أصل في البناء والكسر أبعد الحركات من المعربات ولذا لا يدخل المضارع وغير المتصرف وقيل في اصالته لان الساكن كالميت وتحريكه من أسفله (كما يذكر) أي جواز التحريك بالثالث (في الامر) مع هذا الباب ثم أورد بحثا له بقوله (وتقول في الامر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والاصل امدد نقلت ضمة الدال الاولى الى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به في نحو لم يمد وقد مر ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السباق من انه جائز على ضعف (والميم مضمومة في) الصور (الثلاث) لان الحركة المنقولة اليها هي الضم (ويجوز أمدد بالاظهار) كما هو رأي الحجازيين في كلامهم اشعارا بان أكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بني تميم (وتقول في الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) أي بكسر الراء تبعا لعين مضارعه ولاصالته في تحريك الساكن (وفر بالفتح) لخفته ولا يجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من الكسرة الى الضمة مع انه لا داعي له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) أي في صورتي كسر الراء وفتحها لان المنقول اليها هو الكسر (ويجوز أفرر بالاظهار) لسكون الثاني في الاصل (وتقول) في الامر الحاضر (من يفعل بفتح العين) أي الباب الرابع لان المضاعف لا يجيء من الباب الثالث كما صرحوا به (عض بالفتح) للاتباع بعين مضارعه وللخفة (وعض بالكسر) لاصالته في تحريك الساكن ولم يضم لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لان الاصل اعضض بفتح الضاد الاولى ثم نقلت الى العين (ويجوز أعضض بالاظهار) كما مر هذا في الثلاثي (وتقول) من المضاعف (من أفعل أحب يحب والاصل أحبب يحبب على وزن أكرم يكرم (وتقول في الامر) منه (أحب) بكسر

(فنقلت حركة الباء) الاولى (الى الحاء وأدغمت الباء في الباء فيهما) اي في الماضي والمضارع الحاء المفتوحة من الباء الاولى والباء المدغم فيها اما مفتوحة أو مكسورة على قياس فر

(وتقول في الماضي) أي في ماضي المضاعف ومضارعه من أفعل وانما كتفى بذكر الماضي بناء على الظهور وقوله

(واحبب) على وزن أكرم (بالادغام) فى الاول (والاظهار) فى الثانى ومثال الممتنع احبين الى احبينا وقس على هذا مضاعف الخماسى والسداسى نحو تمادوا استمد ولم يتعرض لمضاعف (٩٦) الرباعى نحو زلزل اذ ليس له حكم خفى ولم يذكر حذف أحد المتجانسين

وابداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والاصل ظللت وأحسست ونحو أمليت وتقضى البازى والاصل أمللت وتقضض لقلة وقوعها واقتصر على بيان كون أحد المتجانسين فى كلمة لان حال كونهما فى كلمتين معلوم بالقياسة نحو ألم أقل لكم فى الواجب ورسول الحسن فى الممتنع والمثال المزيد فى الجائز وقد يجرى الادغام فى المتقاربين مخرجا كالجيم والشين فى اخرج شطأه ومن لم يدغم ينظر الى عدم تجانسهما وعدم تلازم الكلمتين ومن الادغام الجائز نحو ولى يزيد وعد وليد باسكان الشدة فاظا وادراجه فيما بعده ويسمى اخفاء وشأنه ان لا يشدد الدرج فيه كما يشدد فى الادغام ولذا قال

(وكلما أدغمت) أنت (حرفا فى حرف ادخل) أمر من الادخال وفى بعض النسخ أدخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف فى بحث تقديم المسند اليه أى مكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له ولما فرغ من الضاعف قال (وأما المهموز) أخره عن المضاعف لان حرف التضعيف قلما يخلو عن تغيير باسكان وادراج أو قلب أو حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فالضاعف أقرب الى المعتل ثم المهموز ما يكون أحد حروفه الاصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها فى الجملة لا الخفة الكاملة لان الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق

أيضا ومكسورة فى الامر لانها فى الحقيقة حركة الباء فيهما التى هى مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الامر (وأحبب) بكسر الباء الاولى (بالادغام) أى فى المثال الاول (والاظهار) أى بفك الادغام فى المثال الثانى وكذا الحكم فى أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تأمل وقس على هذا المضاعف من الخماسى نحو تمادوا والسداسى نحو استعد وغير ذلك (وكلما أدغمت حرفا فى حرف أدخل) بسكون اللام لانه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما المهموز فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها) سواء كانت فى الفعل أو فى الاسم وهذه الحالة للهمزة انما تثبت اذا كانت فى غير الاول لان كونها ساكنة فى الاول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وايمان وغيرها فى الاسم ويأكل ويؤمن وائذن وائتدم ونحوها فى الفعل وانما جاز ترك الهمزة فى مثل هذه الامثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون فى الجملة من الثقل الحاصل من كونها متحركة لكونها حرفا شديدا أو ملحقا بحروف العلة التى تثقل الحركة عليها فى بعض الاحكام ومنها التسكين للتخفيف ولذا عدها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما فى حروف العلة وذلك بخمسة أشياء اما بالتسكين اذا كانت متحركة واما بالقلب اذا كانت ساكنة سواء كان أصليا أو عارضيا وما قبلها متحركا واما بالحذف اذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا واما بالادغام اذا كانت متحركة وما قبلها واوا أو ياء مدة أو ما شبهها كياء التصغير واما بجعلها بين بين اذا كانت متحركة وما قبلها متحركا أو ألفا أما مثال الاول فهو أن تسكن الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فبقى يؤيؤ بسكونها ثم يجوز ذلك أن تبقيها على حالها لحصول الخفة به فى الجملة كما فى اسكان حرف العلة من يقول ويكيل وأما مثال الثانى فهو أن تقلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل واللين عريكة الساكن واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها فى كلها كما فى حرف العلة نحو يخاف فتقلب واو يخوف ألفا لحال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياء ييسر واوا لحال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو قول ياء لحال كونها ساكنة وما قبلها مكسورا فصارت هذه على وزن رأس ولؤم وبئر فعلى هذا تقلب همزة يؤيؤ واوا بعد ما أسكنت الثانية فصار يوبو ومنه آدم وآمن ويومن وايمان وذيب ونحو ذلك والى هذين التخفيفين أشار الشيخ بقوله فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا ثم قال ويجوز قلبها كما سيجىء لكن التخفيف بالقلب بعد ما كانت ساكنة أبلغ من التخفيف بالسكون فلهذا بعد ما حصل التخفيف به جوز والقلب به والا لزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز وأما مثال الثالث فبأن تحذف حركة همزة مسئلة وملأك وجيئل وجوءة وشئ وسوء ونحوها للتخفيف ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها الى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشى وسو كما قلت حركة حرف العلة كذلك فى نحو مقول وميبع تأمل وأما جواز تحمل حرف العلة للحركة فى بعض الامثلة فاطرادها ولكونها فتحة ويجوز ابقاء الهمزة فى هذه الامثلة على حالها

(أدخلت بدله تشديدا) أى شددنى التلفظ للحرف الثانى فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (ويجوز تركها على حالها) ينبغى أن يستثنى ما كان قبلها همزة بعد فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فما يراد ايذن فى المثال فى الماضى ليس بوجه لان القلب فيه واجب

بعدما كان ساكنا ماقبلها لحصول الخفة فى الجملة بسكون ماقبلها كما يجوز ابقاء حرف العلة كذلك فى قول وبيع مصدرين وقد أشار الشيخ الى هذا التخفيف بقوله تعالى وسل القرية كما سيجىء وأما مثال الرابع فبان تقلب همزة خطيئة وافيس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء فى الاولين فى الياء والواو فى الثالث للتخفيف فصار على وزن خطية وافيس ومقروة كما يعل حرف العلة بالادغام فى نحو مغزوة وشرية وأما عدم نقل حركة الهمزة الى ماقبلها فى هذه الامثلة كما فعل ذلك فى القسم الثالث وفى نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيئل وأخواته وان كان مثلها فى طر والحركة وكونها فتحة لان حرف العلة فى جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الالحاق وفى شئ وسوء أصلى وفى خطيئة وأخواتها زيدت لالمعنى واحد لان الياء فى افيس للتصغير وفى خطية للمصدر وفى مقروة للمفعول وأما الياء الثانية فى هذه الامثلة فليست بضعيفة لانها أصلية لكونها منقلبة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها ثم اعلم أن هذا التخفيف فى المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لان الهمزة لان تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب المراح لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للالحاق بفعال فصار رأءس بهمزتين على وزن فعال ثم أدغمت الهمزة الاولى فى الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل فلذلك ذكرناه وأما مثال الخامس فبان تجعل الهمزة المتحركة اذا كان ماقبلها متحركا بينها وبين الحرف الذى منه حركتها لان هذا تخفيف مع بقائها نحو سال ولؤم وسئم وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ماقبلها وهو غير مشهور نحو سئول واذا كان ماقبلها ألفا وكذلك تخفيفها بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائد وبائع وانما قيدنا هنا بالمشهور لانه بغير المشهور لا يمكن اسكون ماقبلها وانما تخفف الهمزة فى هذه الامثلة ببين بين وان لم يوجد ذلك التخفيف فى حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تامل وقد أشار الشيخ الى هذا التخفيف فى المتن بقوله نحو قرأ كما سيجىء (ويجوز قلبها) أى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وماقبلها متحركا (بجنس حركة ماقبلها) وهذا هو الاشارة من الشيخ الى تخفيفها بالقلب بعدما كانت ساكنة وماقبلها متحركا كما أشرنا (فان كان ماقبلها مفتوحا قلبت ألفا) لان الالف جنس حركة ماقبلها وهى هنا بالفتحة (وان كان مكسورا قلبت ياء) لان الياء جنس حركة ماقبلها وهى الكسرة (وان كان مضموما قلبت واوا) لان الواو جنس حركة ماقبلها وهى الضمة (نحو يا كل) بالمد وهو مثال لقلبها ألفا أصله يأ كل ويجوز تركها على حالها لحصول الخفة من سكونها ويجوز قلبها بجنس حركة ماقبلها للمبالغة فيها وهى الفتحة هنا وجنسها الالف فصار يا كل (ويومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من أأمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ماقبلها كامر وهى الضمة هنا فصار يومن (وايذن أمر من أذن) بكسر الذال وهذا مثال لقلبها ياء أصله ائذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ماقبلها كامر وهى الكسرة هنا فصار ايذن (واذا كانت الهمزة متحركة فان كان ماقبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أى لا تخفف لا بالتسكين ولا بالحذف ولا بالقلب ولا بالادغام ولكن هذا اذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ماقبلها مكسورة ومضمومة والا خففت بقلبها ياء اذا كانت مكسورة وحركة ماقبلها واذا كانت

(ويجوز قلبها) ألفا أو ياء أو واوا لانها حروف خفيفة فالقلب الى أحدها أبلغ فى الخفة من ابقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فان كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (ألفا وان كان ماقبلها مكسورا قلبت ياء وان كان مضموما قلبت واوا) أى تقلب حرفا من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ماقبلها وذلك القلب (نحو يا كل) بقلب الهمزة ألفا (ويومن) بقلبها واوا (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء (أمر من أذن) بكسر الذال أخر مثال المكسور من المضموم مع تقديم المكسور اشارة الى انه كالخارج عما نحن فيه من حيث انه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب كما من وأومن ايمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين فوجه ايراده ههنا التنبيه على ان الواجب لا ينافى الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وانما بينه بقوله أمر من أذن ليتضح ان أصله بالهمزتين المكسورة أولاهما (وان كانت الهمزة متحركة فان كان ماقبلها حرفا متحركا لتتغير الهمزة

قوله (لتتغير الهمزة

كما) لحرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) الا أن يكون حركتها فتحة وحركة ماقبلها ضمة أو كسرة نحو جون وميز فحينئذ يجوز قلبها واوا أو ياء لان الفتحة كالسكون فى اللين ولا تقلب ألفا اذا انفتح ماقبلها القوة فتحتها بفتحة ماقبلها اذ الشئ يتقوى بجنسه ونحو لاهناك المرتع * شاذ والمصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون وميز لغلبتها واعدم وزنها فى المشتقات وبحثه مقصور عليها ثم ان الهمزة المتحركة اذا تحرك ماقبلها قد تخفف فى غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه ان تجعل الهمز بين مخرجها وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والالف (وهى) أعنى الهمزة التى جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة يجئ بها نحو السكون ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح المراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد المصنف بقوله لا تتغير التغيير الكامل كتغيير حرف العلة فافهم (وان كان ماقبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة فى الجملة بسكون ماقبلها غير ان باب يرمى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها) أى لاجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى وسل القرية بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والاصل اسئل القرية) بفتح (٩٨) همزة العين (فنقلت حركة الهمزة الى السين تخفيفا لها) لانها حرف شديد كما مر فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة التى هى العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) فلما وصل الى القرية حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لاصالته (وقد قرئ) أى المثال المذكور (باثبات الهمزة) على الاصل وتركها بالاعلال المذكور فثبت بالقراءتين الاصل المذكور من ان الهمزة المتحركة اذا أسكنت ماقبلها يجوز ابقاؤها وحذفها ثم ان قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بان يكون ماقبلها قابلا

مضموما تخفف بقلبها واوا نحو مير وجون والاصل مئر وجؤن وانما تخفف كذلك عند ذلك لان الفتحة كالسكون فى اللين وأما فتحة همزة سأل فانها قويت بالفتح ماقبلها وأما نحو * لاهناك المرتع * فشاذ فلا يعتد به (كالصحيح) أى كما لا يتغير الصحيح لان حكمها كحكمه فى تحمل الحركات اذا لم يكن ماقبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فان همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وماقبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ اشارة الى ذلك التخفيف ضمنا لان الهمزة لا تتغير عن صورتها اذا جعلت بين بين لكن هذا على مذهب البصريين لان الهمزة التى جعلت بين بين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب الكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة اذا جعلت بين بين والاول أصح (وان كان ماقبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من انه تحصل الخفة بسكون ماقبلها (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها ثم حذفها) فهذا اشارة منه الى التخفيف بالحذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية) بحذف الهمزة (والاصل واسأل القرية فنقلت حركة الهمزة الى السين للتخفيف) فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين فحذفت همزة الوصل ثم التقى ساكنان أحدهما الهمزة والثانى اللام فخففت الهمزة بالحذف لدفع ذلك فلذا قال الشيخ (وحذفت لسكونها وسكون اللام بعدها) أى بعد الهمزة ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللام والثانى الالف واللام فى لفظة القرية وانما حرك بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (وقد قرئ باثبات الهمزة) نحو واسأل القرية فلذا يجوز تركها على حالها فيما اذا كانت متحركة وماقبلها ساكنا (وتركها) أى قرئ بترك الهمزة نحو وسل

كالصحيح) ينبغى أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضموم ماقبلها نحو مؤجل والمكسورة نحو مائة لان فى الاول يجوز قلبها واوا واوفى الثانى ياء وان علم أن الهمزة وماقبلها اذا كانتا متحركتين فى غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين والمشهور فيكون مراد المصنف من غير الكامل فى نفس الهمزة كالحذف والابدال أو فى وضعه كاسكان فلا يكون جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ماقبل القرية الهمزة همزة متحركة والا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ماقبلها أو انكسرت واوا فى غيره وهذا أيضا اذا لم يكونا فى كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما وفى كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف الاولى على مايقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احداهما أنه لا يخلو اما أن يكونا متفقتين فى الحركة فان كان الاولى آخر كلمة جاز أن تحذف احداهما وتسهل الاخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ماقبلها كالسا كنة وان لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب مايقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما يراد على حسب مايقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت وهذا كله اذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها والا لا تتغير أصلا قوله (ويجوز تركها) ينبغى أن يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها) هذا اذا لم يكن ماقبلها ألفا والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا أو ياء زائدتين لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ماقبلها فادغمت جوازا نحو خطية ومقروة وقوافى ولم يكن همزة والا بنيت بغير تخفيف نحو سال قوله

القرية فلهذا يجوز تخفيفها بالحذف كما ذكر نا دهذه التخفيفات المذكورات كلها اذا كانت الهمزة فى غير الاول وان كانت فى الاول فلا تخفف أصلا لقوة المتكلم فى الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من الاول فى ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداد به وكذا شاذ تخفيف الهمزتين من الاول معا بالحذف فى خذ ومر وكل أمرا والى هذا أشار الشيخ بقوله (والامر من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر) أى بحذف الهمزتين (على غير القياس) أى على الشذوذ لاعتدادبه والاصل فيها أأخذ وأأكل وأأمر بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمر يأمر بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر فتخفيفها على القياس بالقلب لا بالحذف لما مر أن الهمزة اذا كانت ساكنة وماقبلها متحركا قلبت بجنس حركة ماقبلها فصار تخفيفها بهذا الاعتبار أوخذ وأوكل وأومر الا أن العرب حذفوا الهمزة الثانية التى هى فاء الفعل تخفيفا بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك مابعدها وهو عين الفعل فحذفوها فبقى خذ وكل ومر والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو شاذ لا يقاس عليه غيره وقيل انما حذفوا الهمزتين معا فى هذه الامور لئلا يفوت الغرض الذى هو المراد من الامر وهو كون المامور آخذا وآكلا وآمرا فيعلم ذلك غير المامور لو ابث مقدار تلفظ الهمزتين معا لئلا يفوت ذلك الغرض واعلم أن الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة فى تخفيفها مامر واذا اجتمعتا فى كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عند الخليل لان الثقل انما حصل بالثانية وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف الاولى به لان الثقل لا يحصل الا باجتماعهما معا فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن قدر ان المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما فى المضاعف وعند البعض لا يخفف واحد منهما به بل بالحاق الالف بينهما مستدلا بقول ذى الرمة

فياطيبة الوعساء بين جلاجل * وبين النقا آ أنت أم أم سالم

وعند البعض لا تخفف أصلا لان اجتماعهما عارض يهون أمر الثقل مثاله فقد جاء أشراطها فعلى قراءة الخليل فقد جاء أشراطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبى عمرو فقد جا أشراطها بحذف الهمزة الاولى وفتح الهمزة الثانية مع سكون الشين لانه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة وعلى قراءة من لا يخفف أصلا فقد جاء أشراطها بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما فى التلفظ (ثم اعلم أن الهمزة اذا وقعت فى أول الكلمة تكتب على صورة الالف فى كل حال) أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت فى الفعل أو فى الاسم وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وآخذ واضرب فهما فى الاولين للقطع أصلية وفى الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأم وابل فى كلها للقطع أصلية ونحو أحمر وأحمد للوصل زائدة وانما كتبت على صورة الالف فى الابتداء لخفة الالف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات ولكونهما متشاركتين فى المخرج واذا وقعت فى الوسط فاذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ماقبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالالف ولوم بالواو وذيب بالياء للمشاكلة كما أن تخفيفها كذلك واذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم واذا وقعت فى آخر الكلمة

للحركة فخرج الالف فى نحو سائل والياء فى نحو خطيئة وقائيس والواو فى نحو موؤدة لانها ممنوعة عن الحركة فالهمزة فى الاول تجعل بين بين وفيما عداه تقلب بجنس ماقبلها وتدغم جوازا ومحصل كلامه ان الهمزة اذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الاول ان كان ماقبلها ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها وان كان متحركا لا تتغير الهمزة كما تغير حرف العلة الا نادرا وعلى الثانى يجوز تركها على حالها وقلبها بجنس حركة ماقبلها وان اجتمعت الهمزتان فى كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ماقبلها واجب نحو آدم واوئر وايذن الا ان تشذ فتحذف والى هذا أشار بقوله (والامر من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر) بحذف الهمزة الثانية (على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الاولين فى كثرة الاستعمال قد يستعمل على الاصل قال الله تعالى وامر أهلك بالصلاة وان كانت الثانية متحركة فان انكسرت أو انكسر ماقبلها تقلب ياء والا فواوا نحو اوادم جمع آدم وان كان اجتماعهما من كلمتين نحو جاء أحمد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع وتخفيفهما لما تمام البحث فى المفصلات

تكتب على وفق حركة ماقبلها ان كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها لكون الحركة العارضة نحو قرأ وطرؤ وفق وان كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء لطرو حركتها وعدم حركة ماقبلها نحو خبء وبرءودف ء (وباقي تصريف المهموز) أي من تصريف الماضي والمضارع والامر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا (على قياس الصحيح) أي على قياس تصريف الصحيح في هذه الاشياء وتصريفها في الصحيح قدم (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح فقسه على الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من التصريف) أي تصريف الماضي والمضارع والامر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمي الفاعل والمفعول وبدخول نوني التأكيد والجازم والناصب في محله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ثلاثيا كان أو مزيدا (فان اقتضى القياس) أي في تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح سواء كانت في أفعاله أو في أسمائه (ابدال حرف) الابدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء كان ذلك الابدال من حرف علة الى حرف علة أخرى أو الى ملحقها أو على العكس أما مثال ابدال حرف علة الى مثلها في الفعل مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال الى آخره من ابدال الواو الى الالف وكال الى آخره من ابدال الياء الى الالف ويوسر الى آخره من ابدال الياء الى الواو وقيل الى آخره من ابدال الواو الى الياء وأما مثال ابدالها الى ملحقها في الفعل نحو قائل الى آخره أصله قاول عند النقل الى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كايل عند النقل اليه قلبت الواو والياء همزة عند البعض لوقوعها بعد الالف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول الى آخره من ابدال الواو الى التضعيف وكيل الى آخره من ابدال الياء اليه عند النقل فيهما الى فعال أو فعل وكذلك قو وحي في المضاعف بالنقل الى أحدهما عند البعض تامل وأما مثال العكس وهو أن تقلب الهمزة الى حرف العلة نحو آمن الخ من أأمن ويومن الى آخره من يؤمن وايذن من ائذن وكذا الابدال في اسمي الفاعل والمفعول عنده في الامثلة تامل وقديذكر الابدال ويراد به ابدال حرف الصحيح الى حرف العلة كما في المضاعف نحو أمليت أبدلت ياؤه من اللام الاولى في أملات وفي تقضي البازي أبدلت ياؤه من الضاد الثانية في تقضض وقديذكر الابدال ويراد به الحذف مع العرض كالميم في نحو مقول ومكيل كالضمة والكسرة فيهما تامل (أو نقلا) أي كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها الى حرف الصحيح سواء كان في الفعل أو في الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أما مثاله من الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب الى آخره وغيرها تامل وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون الى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة وأما النقل من ملحقها فكما مر من تخفيف الهمزة ان كانت همزة وان كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد يعد وغيرهما وكذا في اسمي الفاعل والمفعول منهما وقديذكر النقل ويراد به قلب حرف الى حرف كما مر مثاله وقديذكر النقل ويراد به نقل حرف من مكان الى مكان للاعلال نحو شاك أصله شايك نقلت الياء الى موضع الكاف والكاف الى موضع الياء فصار شاكي فاعل كاعلال قاض ونحو حاد أصله واحد نقلت الواو الى موضع اللام فلم يمكن الابتداء بالالف لكونها ساكنة فقدم الحاء على الالف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار حادي

(وباقي تصريف المهموز على قياس الصحيح) اذ الهمزة ليست كحرف العلة من كل الوجوه ولذا لا تحذف في مثل تقرؤن وتقرئين باستثقال الضمة والكسرة عليها فلا تتغير فيما عدا المذكور ولما فرغ من تفصيل الاقسام الستة أراد ايراد ضابطة اجمالية لتكون أعون للحفظ فقال (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات وما يلحق بها (فقسه على) الفعل (الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من التصريف) بيان للوجوه أي من تصريف الماضي والامر وغيرهما (فان اقتضى القياس) ودعا (الى ابدال حرف) كقلب الواو ياء اذا انكسر ماقبلها كما في قيل (أو نقل) أي نقل حركة حرف العلة كما في يخوف

ثم اعل كاعلال قاض ونحو أينق أصله أنوق نقلت الواو الى موضع النون والنون الى موضع الواو فصار أونق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار اينق ونحو قسى أصله قووس فقدم السين على الواوين فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم فى آخر الاسم واو ماقبلها ضمة فصار قسوى ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء فصار قسى ثم كسرت السين لتسلم الياء ثم أبدلت ضمة القاف الى الكسرة لئلا يلزم النزول من الضمة الى الكسرة لان ذلك ثقيل فصار قسى وعند البعض أدغمت الواو فى الواو بعد تقديم السين على الواوين فصار قسوا الى آخره (أو اسكانا) وهو ان تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان فى الفعل أو فى الاسم وهو على أربعة اضرب أحدها أن تسكن الحرف بنقل حركته الى ماقبله ثم تقلب الى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أقوم وأقيم أصله أقوم وغير ذلك هذا فى الفعل وأما فى الاسم نحو مقيم أصله مقوم ومخيف أصله مخوف وغير ذلك والثانى أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرمى والاصل يغزو ويرمى بتحريك الواو والياء بالضم وفى الاسم نحو جاءنى القاضى والغازى وغيرهما والثالث أن تسكن الحرف وتنقل حركته الى ماقبله وتثبته على حاله بلا تعرض قلب وبلا حذف نحو يقول ويبيع وغيرهما أصلهما يقول ويبيع بتحريك الواو والياء وفى الاسم مسورة ومعيشة ونحوهما والاصل مسورة ومعيشة بتحريك الواو والياء وسكون ماقبلهما فنقلت حركتهما الى ماقبلهما فى هذه الامثلة والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته الى ماقبله ثم تحذفه نحو يرمون ويغزون وغيرهما والاصل يرميون ويغزوون وقد مر ذكرهما وفى الاسم نحو مقول ومكيل وغيرهما والاصل مقوول ومكيول وقد مر ذكرهما هذا فى حرف العلة وأما فى ملحقها فكما مر فى تخفيف الهمزة اذا كانت همزة واذا كانت تضعيفا نحو عدوا عدو وغيرهما والاصل عددوا عدد فتسكن حرف التضعيف الاول ثم تنقل حركته الى ماقبله ثم تدغم وكذلك اسما الفاعل والمفعول منهما (فافعل) أى من الابدال المذكور أو النقل المذكور أو الاسكان المذكور (على مقتضى القياس والا) أى وان لم يقتض القياس الابدال والنقل والاسكان أو يقتض أحدها ولكن يمنعه مانع كما سيجىء عن قريب (صرف الفعل الغير الصحيح) من صيغ الماضى والمضارع والامر والنهى واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أى كتصريف الصحيح فى هذه الاشياء بلا تغيير نحو خشى ورضى وروى ورجى وغير ذلك كعلم فى التصريف ماضيا نحو وجل يوجل الى آخره كعلم يعلم فى التصريف ماضيا ومضارعا وأمرا غائبا أو نهيا واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو وسم يوسم الى آخرهما كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك (وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات فيه مع وجود مقتضى الاعلال) لمانع يمنع عن ذلك (نحو عور واعتور) فان وجد المقتضى فيهما قلبت واوهما ألفا لتحركهما لكن لاتقلبان لان احدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لاتكون فتحة ماقبله فى حكم السكون وفى عور واعتور فى حكم السكون أما فى عور فلان فتحة عينه فى حكم عين اعور وعينه ساكنة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب الواو فيه ألفا وأما فى اعتور فلان فتحة التاء فى حكم ألف تعاور وألفه ساكنة لانها وضعت فى أصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب واوه ألفا أيضا (واستوى وغير

(أو اسكان) بلا نقل كما فى يرمى (فافعل) كلا منها على مقتضى القياس المعلوم من باب المعتلات (والا) أى وان لم يقتض القياس شيأ منها (صرف الفعل الغير الصحيح كالصحيح) نحو خشى فانه لاموجب لتغيير يائه وكذا واو يوجل فصرفهما تصريف علم يعلم فى مطرداتهما (وقد يكون) اسمه ضمير الشأن المحذوف (فى بعض المواضع) أى الكلمات والظرف متعلق بقوله (لاتتغير المعتلات) والجملة خبر كان (فيه) أى فى ذلك البعض (مع وجود المقتضى) الظاهر للاعلال (نحو عور واعتور واستوى ونحو

(وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره وقد كان الشان فى بعض الكلمات لاتتغير المعتلات أى لايقع التغيير فى بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة فى لاستقام الكلام بلا كافة قوله

ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما أوله فعل تعجب ونحو الفيضان والسيلان وباب جواد (فبعضها) أي بعض تلك الكلمات (لايتغير لصحة البناء) نحو استوى اذلو قلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فيحذف أحدهما ولا يعلم انه افتعل أواستفعل (و بعضها) لايتغير (لعلة أخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه والالتباس وقد نبهت على تفصيل مواضع الاعلال في أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب الحمد لله على الاختتام والصلاة على رسوله أفضل الانام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام

(و بعضها لايتغير لصحة البناء) الواو للحال أي لاتتغير المعتلات في بعض المواضع حال كون بعضها لايتغير لصحة البناء و بعضها لعلة أخرى أي حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء و بعضها لعلة أخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان و جولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما في باب جوار واعلالين متواليين في كلمة واحدة كما في باب استوى والحمل على نظيره أو نقيضه وكون حركة ماقبلها في حكم السكون وغير ذلك مما بين في المطولات هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البركوي غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة أبي حنيفة الكوفي عامله الله تعالى بلطفه الجلي والخفي وأكثر ماذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات والاجوبة والاسئلة ماهو منشأ خاطري ومطالع باطني من غير انتحال غيري فليس الخبر كالمعاينة وقد وقع فراغي من تسويده وسني ثلاثة وعشرون في سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما * والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا * واستغفر الله تعالى لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات اللهم عاملنا بلطفك يا أرحم الراحمين آمين

(ذلك) نحو قود واستحوذ ودعوا القوم والحوكة والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحيي وانما لم تقلب واو استوى ألفا مع كونها متحركة وماقبلها مفتوحا لعدم صحة بنائه ولو قلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه في الاصل استوى بتحريك الياء من باب افتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لو قلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلالين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف احدى هذين الالفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ليس بوزن الفعل ولذا شرط في باب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ماقبلها أن لايجتمع في الكلمة الاعلالان اللذان لزم بهما نقض البناء نعم لو قلبت الواو ألفا أولا ولم تقلب الياء فيه بقي على وزن اختار من ذلك الباب الا أن الياء لما كانت متحركة وماقبلها مفتوحا سبقت الواو في ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغيير وعلى هذا اعلال طوى وشوى وانما لم تقلب في نحو قود واستحوذ للدلالة على الاصل وفي دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم نقض البناء فيهما وفي نحو الحوكة والحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل بالتصالها بالهاء وفي الحيوان لوجود الاضطراب في معناه في نحو حيي لئلا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه وقد ذكرنا هذه العلل في احترازات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ماقبله عند اعلال قال وكال (فبعضها) أي بعض هذه الابنية (لايتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع الى استوى وأشباهه لما ذكرنا (و بعضها لعلة أخرى) وهي ماذكرناها في عور واعتور وغيرهما فيرجع هذا الكلام منه الى عور واعتور وغير ذلك تأمل والله أعلم

بعد حمد من بيده تصريف الامور والصلاة والسلام على أشرف آمر وأكمل مأمور وعلى آله وأصحابه وسائر أحبابه فقد تم طبع الشرح المسمى بالمطلوب بشرح المقصود في التصريف وهو كتاب حوى من هذا العلم ثمراته وجاء منه مع وجازة اللفظ بأكمل تحقيقاته خصوصا وقد ترصعت غرره بشرحين لهذا الكتاب وهما روح الشروح على المقصود وامعان الانظار عليه أيضا فراق منظره المستطاب وقد جعل روح الشروح باعلى الصحيفة والآخر باسفلها فحاز من المحاسن جهتي لمتناولها وذلك

بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد

الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر

لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز

والتقصير وذلك في شهر ذي الحجة

سنة ١٣١٠ هجريه على

صاحبها أزكى الصلاة

وأتم التحيه

آمين

(فهرسة كتاب المطلوب بشرح المقصود وأيضا هو فهرسة روح الشروح والامعان اللذين بالهامش)

صحيفة

٢ خطبة الكتاب
٢٠ فصل فى الوجوه التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر
٢١ مطلب المصدر
٢٨ مطلب الفعل الماضى
٣١ مطلب الفعل المضارع
٣٣ مطلب فعل الامر والنهى
٣٤ مطلب اسم الفاعل
٣٦ مطلب اسم المفعول
٣٧ مطلب فى أوزان المبالغة
٣٩ فصل فى تصريف الافعال الصحيحة
٦٢ فصل فى الفوائد
٦٥ مطلب فى حروف الاطباق
٦٧ مطلب فى الحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال
٧١ مطلب فى همزة افعل
٧٢ مطلب فى سين استفعل
٧٦ باب المعتلات والمضاعف والمهموز
٩٠ مطلب فى المعتل المثال
٩١ مطلب فى اللفيف المقرون
٩٢ مطلب فى اللفيف المفروق
٩٣ مطلب فى المضاعف
٩٦ مطلب فى المهموز

(تمت الفهرست)